﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية

المجلة *التربوية*

* * *

دراسة تقويمية
للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (دراسة تحليلية)

إعداد

د/ خديجة عبد العزيز على إبراهيم

الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة سوهاج

المجلة التربوية ـ العدد التاسع والأربعون ـ يوليو ٢٠١٧م

Print:(ISSN 1687-2649) ***Online:(ISSN 2536-9091)***

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأهم مستوياته ومحدداته، والتعريف بالفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وكيفية قياسها،و توضيح علاقة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،والتعرف على واقع الفجوات النوعية بين الإناث والذكور بالتعليم الجامعي وتطورها في الفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م وأسباب كل منها والأضرار المستقبلية المترتبة عليها،و وضع تصور مقترح لسد تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

حدود الدراسة :

اقتصرت حدود الدراسة على دراسة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي العالمي و القومي والمستوي المحلي والتعرف على تطورها وأسبابها وأضرارها المستقبلية وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٦م.

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ما يلي:

- وجود فجوات نوعية في كلا من أعداد المقيدين بالجامعات المصرية وفي التحصيل وفي نسب النجاح والتخرج وفي الاستمرارية في التعليم والحصول على الدبلوم وجميعها لصالح الإناث.
- وجود فجوات نوعية في الالتحاق بالتخصصات العلمية حيث أن الفجوة النوعية في الالتحاق بالكليات النظرية لصالح الاناث و الفجوة النوعية في الالتحاق بالكليات العملية لصالح الذكور.
- وجود فجوة نوعية في الحصول على الماجستير وفي الحصول على الدكتوراة وفي الالتحاق بسوق العمل وجميعها لصالح الذكور.

التصور المقترح :

تم وضع تصور مقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

Abstract

Objectives:

The current study is an attempt to investigate the concept, most significant levels, and determinants of equal opportunities; introduce Gender gaps in university education and how to measure them; illustrate the relationship between Gender gaps in university education and equal educational opportunities; and investigate the current situation and development of Gender gaps between males and females in university education from 2006 to 2016. It also investigates their causes and future damages and provides a proposal to bridge such gaps in Egyptian education according to equal educational opportunities.

Limitations:

The study was limited to investigating Gender gaps in the Egyptian university education globally, nationally, and locally and identifying their development, causes, and future damages from 2006 to 2016.

Methodology:

The descriptive and analytical method was adopted.

Results of the Study:

Many results were concluded, as follows:

- There are Gender gaps in the number, achievement, ratio of success, graduation, continuity of education, and obtaining Diploma degree by the students enrolled in the Egyptian universities, in favor of females.
- There are Gender gap in joining the scientific specializations. While the Gender gap of joining theoretical faculties is in favor of females , that of joining scientific faculties is in favor of males.
- There is a Gender gap in receiving Master and Ph.D. degrees and joining the labor market, in favor of males.

The proposal:

A proposal has been made to bridge the Gender gaps of the Egyptian university education In the light of equal educational opportunities.

مقدمة :

أصبح التعليم في مصر حق لجميع المواطنين وهذا الحق قد كفله الدستور المصري ، ومن ثم يجب توفير التعليم لجميع المواطنين بجميع فئاتهم في الريف أو الحضر إناث كانوا أم ذكورًا ، كذلك العاديين وذي الاحتياجات الخاصة ويجب على الدولة أن تتيح فرص متكافئة لكل المواطنين من أجل الحصول على مستوي تعليمي يستطيع أن يسهم في رفع مستوي الفرد الاقتصادي والاجتماعي.

إن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للمواطنين يؤدي إلى تحقيق تكافؤ فرص في غالبية جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية منها متمثلة في الحصول على فرصة عمل مناسبة، وكذلك تساعده على ممارسة حقوقه السياسية والمساهمة في نهضة المجتمع بشكل فعال والاشتراك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري.

ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يسعي إلى تحقيق العدالة عن طريق التنافس على المنافع المنشودة ، ومن ثم يجب إزالة العقبات التي تحول دون ذلك، كما يجب أن تكون المنافسة وفقا لمعايير تساعد على الحصول على تلك المنفعة ولا تنحاز لأفراد أو جماعات دون غيرهم. (محسن خضر، ٢٠٠٠ ، ١٦-١٧).

وتكافؤ الفرص التعليمية لا يعني فقط المساواة في حق التعليم لكل الأفراد بل يعني المساواة في الفرص التي تمكن الطالب من النجاح والتخرج، فتكافؤ الفرص في التعليم يتضمن بالإضافة إلى التكافؤ في فرص القبول والالتحاق ، وتكافؤ في فرص الاستمرار فيه والنجاح والتحصيل والاستمرارية به حتى بعد التخرج. (جمال الدهشان، ٢٠١٥ ، ٩).

ولقد اهتم عديد من الدراسات بقضية تكافؤ الفرص التعليمية في مصر منها دراسة أحمد رستم (٢٠٠٦م) ودرست مدى توفر عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، وذلك من خلال عدة مؤشرات لتلك العدالة وأوضحت الفروقات الشديدة بتلك المراحل التعليمية التي تخل بمبدأ عدالة توزيع الفرص التعليمية.

وسعت دراسة سها الفقي (٢٠٠٧م) للتعرف على دور التعليم الجامعي المفتوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر وذلك لأنه يسهم في إعطاء فرصة لمن فاتهم قطار التعليم الجامعي لكي يتم الالتحاق به ورفع مستواهم التعليمي، ووضعت دراسة هانم سليم (٢٠٠٧م) تصور مستقبلي لدور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في

التعليم العام في مصر ووضعت الدراسة ذلك التصور المستقبلي باستخدام أسلوب دلفي والسيناريوهات.

ثم جاءت دراسة علياء فرج (٢٠٠٩م)، ودرست التعددية في التعليم بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥م وحتى ٢٠٠٥م وتوصلت إلى أن تلك التعددية أهدرت مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع ووضعت الباحثة بعض التوصيات لعلاج ذلك.

وجاء بعد ذلك التعليم الأجنبي في مصر ليسهم في إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهذا ما توصلت إليه دراسة شيماء الحبشي (٢٠١١م)، حيث قامت الباحثة بعمل دراسة تحليلية تقويمية للتعليم

الأجنبي في مصر وأثره على تكافؤ الفرص التعليمية.

ووضعت دراسة محمد الأتربي (٢٠١٢م)، رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة افتراضية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وأضافت دراسة عمرو عيسي (٢٠١٢م)، أن دعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يسهم بدوره في إصلاح التعليم الاساسي في مصر وأرجعت الدراسة أزمة التعليم في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ووضعت الدراسة استراتيجية مقترحة لدعم تكافؤ الفرص التعليمية لإصلاح التعليم الأساسي في مصر من خلال مجموعة من الآليات التي يجب تنفيذها على أرض الواقع.

ونظرًا لأهمية مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وأنه بدأ الإخلال به بشكل كبير فقد تزايد الدراسات حول هذا الموضوع في عام ٢٠١٥م فتم إجراء أكثر من دراسة منها دراسة على عبد العزيز على (٢٠١٥م)، وقام فيها بعمل دراسة تقويمية لبعض المدارس التجريبية في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وحاول التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بتلك المدارس ومدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بها ثم وضع آليات لعلاج القصور بتلك المدارس.

ودراسة إيمان الخولي (٢٠١٥م) وتناولت بالدراسة الطلب الاجتماعي على أنماط التعليم الأساسي وانعكاساته على تكافؤ الفرص التعليمية وعالجت قضية الطلب على المدارس الحكومية والمدارس التجريبية والمدارس الخاصة وانعكاس ذلك على تكافؤ الفرص التعليمية بشكل سلبي.

أما دراسة صفاء فرغلي (٢٠١٥م) فقد درست الأبعاد التربوية والمجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهدفت الدراسة للتعرف على العوامل التربوية والمجتمعية التي تعيق تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتي تساعد على انتشار ظاهرة أطفال الشوارع في مصر وقدمت تصور مقترح للحد من انتشار هذه الظاهرة.

ومن الدراسات الأجنبية عن تكافؤ الفرص التعليمية **دراسة عن تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي (Nam, Y. & Haung, J. , 2009)** عن تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب أبناء الأسرة ذات المستوي الاقتصادي المرتفع والأسرة ذات المستوي الاقتصادي المتوسطة، حيث توصلت إلى وجود علاقة خطية بين ارتفاع المستوي الاقتصادي للآباء وبين التحصيل الدراسي ، وأن الأبناء الذين ينحدرون لأسر لديها ممتلكات وأصول عقارية يستطيعون إكمال المرحلة الثانوية والحضور للكليات والتخرج من الجامعة أما أبناء الأسر ذات المستوي الاقتصادي المتواضع ممن لديهم مدخرات وليس لديهم عقارات يستطيعون إكمال المرحلة الثانوية ولكن لا يستطيعون الالتحاق بالجامعة وتقل تمامًا فرصة تخرجهم من الجامعة وبالتالي طالبت الدراسة بضرورة إيجاد حلول لمساعدة الطلاب وأصحاب الدخل المنخفض لتحقيق تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

وفي دراسة بولاية كنتاكي **(knoeppel, R. & Brewer, C. , 2011)** توصلت إلى أن المدارس التي تقع بالمناطق الثرية والغنية التي تمتلك الثروات المحلية يرتفع بها تحصيل الطلاب بصفة عامة وفي الرياضيات بصفة خاصة عن تحصيل الطلاب في المناطق الفقيرة، وذلك يرجع إلى أن تلك المدارس تتميز بامتلاك الإمكانات المادية والتجهيزات بشكل أكبر و أفضل من تلك المناطق الفقيرة، و كذلك المدرسون ذوي الخبرة يكونون بمدارس المناطق ذات الثروة المحلية العالية أما مدارس المناطق الفقيرة فيذهب إليها المعلمون غير المؤهلين والأقل خبرة.

وتلك الدراسات درست مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي ووضعت آليات وتصورات للعمل على تحقيقه على أرض الواقع داخل المؤسسات التعليمية بالمجتمع المصري ، "وأوصت بعض الدراسات بضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن مدى تحقق تكافؤ الفرص في التعليم على أرض الواقع نظرًا لما له من دور في تحقق التنمية المستدامة في المجتمع في المستقبل". (ظبية سعيد السليطي، ٢٠١٥، ٤٦٨). وبالرغم من الاهتمام بهذا المبدأ في

العملية التعليمية في مصر ودعوة العلماء المستمرة للعمل على تطبيقه إلا أنه يوجد إخلال شديد بهذا المبدأ وتوجد فجوات متعددة في فرص التعليم بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث وبين الأطفال العاديين ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن أهم تلك الفجوات الفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث والتي تحظي باهتمام أكبر على المستوي العالمي، وبالنظر لتقارير الفجوة النوعية العالمية في مجال التعليم نجد أن الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم في مصر كانت عام ٢٠٠٦م (٠,٩٠) وجاء ترتيب مصر رقم (٩٠) من إجمالي (١١٥) دولة أي قبل المرتبة الأخيرة بخمسة وعشرين دولة (the Global Gender Gap report, 2006, 59)

وبعدها بخمس سنوات وعام ٢٠١١م بلغت الفجوة النوعية في التعليم في مصر (٠,٩١) وجاء ترتيب مصر رقم (١١٠) من إجمالي (١٣٥) دولة أي قبل المرتبة الأخيرة بخمسة وعشرين دولة أي نفس الترتيب الذي كانت عليه مصر من خمس سنوات . (the Global Gender Gap report, 2016, 164)

وبعدها بخمس سنوات في عام ٢٠١٦م بلغت الفجوة النوعية في مصر (٠,٩٥) وترتيب مصر رقم (١١٢) من إجمالي ١٤٤ دولة أي قبل المرتبة الأخيرة بإثنتى عشرة دولة أي أنه حدث تأخر لترتيب مصر الذي كانت عليه منذ عشر سنوات حيث إنخفض ترتيبها بمقدار ثلاث عشرة مرتبة . (the Global Gender Gap, 2016, 164).

ويعني ذلك أن الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في مصر لم يطرأ عليها تغيير سوي تحسن طفيف للغاية لا يذكر في مجال التعليم على المستوى القومي ولكن ترتيبها بين الدول في سد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث تدهور بشكل كبير وأن مكانة مصر وترتيبها الدولي في سد الفجوة النوعية في نقصان مستمر بعد أن كان قبل المرتبة الأخيرة بخمسة وعشرين دولة عام ٢٠٠٦م أصبح ترتيبها دولياً قبل المرتبة الأخيرة بإثنتى عشرة دولة عام مازالت هناك فجوة نوعية كبيرة بالتعليم في مصر.

وذلك فيما يخص الفجوة النوعية في التعليم في مصر ، وتشتمل الفجوة في التعليم على الفجوة في كل من محو الأمية وتعليم القراءة والفجوة في التعليم الأساسي والفجوة في التعليم الثانوي والفجوة في التعليم الجامعي.

ووجود الفجوات النوعية في التعليم بصفة عامة وفي التعليم الجامعي بصفة خاصة يعني إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع، ومن ثم جاءت الدراسة الحالية لكي تبحث في الفجوات النوعية في التعليم الجامعي في مصر وعمل دراسة تقويمية لتلك الفجوات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

إن وجود فجوات نوعية بين الإناث والذكور في التعليم فهو دليل قاطع على ضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وبالتالي أصبحت الفجوات النوعية في التعليم من الموضوعات المهمة للغاية خاصة في مصر وذلك لاحتلالها ترتيب منخفض في سد الفجوة النوعية في التعليم.

ومن الدراسات التي اهتمت بالفجوة النوعية الإجمالية بين الإناث والذكور في مصر أسامة طنش (٢٠١١م) وحاول التعرف على صور الفجوة النوعية الإجمالية في مصر وأهم المؤشرات التي درسها المشاركة والفرص الاقتصادية والتحصيل العلمي والصحة والبقاء، والمشاركة السياسية ،التعرف على حجم تلك الفجوات وصورها المختلفة ووضعت بعض التوصيات لعلاج تلك الفجوات وتطبيقها من منظور اقتصادي.

ومن الدراسات التي اهتمت أيضًا بالفجوة النوعية الكلية والإجمالية في مصر دراسة السيد محمود (٢٠١٠م) حيث درست الفجوة النوعية في مصر بين الوضع الراهن والمستقبل وهي دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ودرست الفجوة النوعية في بعض المحافظات وهي محافظات القاهرة والمنوفية وشمال سيناء وقنا ودرست الفجوة النوعية الإجمالية من منظور جغرافي.

أما الفجوة النوعية في التعليم فقد اهتمت بها دراسة عبد التواب عبد اللاه (٢٠٠٣م) ودرست البعد التربوي للفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم وأوضحت أنه توجد فجوة نوعية في التعليم بين الإناث والذكور على مستوي الوطن العربي وعلى مستوي مصر وعلى مستوى محافظة أسيوط ووضعت بعض المتطلبات اللازمة لتضييق هذه الفجوة.

وجاءت بعدها بفترة طويلة دراسة أحمد السمان (٢٠٠٩م) وعنوانها سد الفجوة النوعية بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي في محافظة أسيوط كمدخل لدمج المرأة في التنمية الشاملة. وتوصلت بالدراسة إلي أنه لا تزال توجد فجوة نوعية كبيرة في التعليم الابتدائي في محافظة أسيوط ولابد من العمل على القضاء عليها.

وجاءت دراسة أخيرة وهي دراسة صفوت تمام (٢٠١١م)، ودراسة فجوة التعليم في محافظة بني سويف. وبحثت هذه الدراسة فجوة التعليم في محافظة بني سويف ، وفجوة التعليم داخل المحافظة بين المناطق المختلفة منها وبين الريف والحضر وبين الإناث والذكور وبين الإدارات التعليمية المختلفة.

ومن الدراسات الأجنبية في مجال الفجوة النوعية في التعليم فمنها دراسات تناولت فجوة المقيدين بالتعليم الجامعي ومنها دراسة (Shabaya, J. & Konadu-Agyemany, K. , 2004) وبحثت في أسباب الفجوة النوعية بين الجنسين في التعليم في قارة أفريقيا، وذكرت أن مسألة عدم المساواة في الحصول على التعليم بين الذكور والإناث مسألة عالمية حتى في الدول المتقدمة ولكنها أكثر تمييزًا ووضوحًا في قارة أفريقيا.

وتوصلت إلى أن جميع الدول الأفريقية تقدمًا في الـ ٤٠ عام الأخيرة ولكن توجد بعض المناطق التي توجد بها الإناث محرومة من التعليم مقارنة بنظرائهم الذكور ، ولكن عدد الإناث اللاتي يعشن في المناطق الحضرية أفضل حالا من الإناث اللاتي يعشن في المناطق الريفية والمتطرفة، وبالتالي لابد من بذل جهود لإنصاف الإناث وتكريس الجهود نحو منح الإناث أولوية قصوى وخلق بيئة مدرسية صديقة للفتيات والاهتمام بهن في المناطق النائية بصفة خاصة.

ودراسة (Caner , A.etal.,2016) و التي توصلت أنه في الولايات المتحدة بدأت أعداد الاناث تفوق أعداد الذكور في التخرج من الكليات التي مدتها أربع سنوات و التعليم الجامعي في عام ١٩٨٠ م ، و أعداد الاناث أيضاً أعلى من الذكور بالتعليم الجامعي بدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باستثناء اليابان و كوريا الجنوبية و سويسرا و تركيا.

وتتفق مع الدراسة السابقة دراسة (Bertocchi ,G. & Bozzano, M.,2016) التي توصلت إلى أن الفجوة النوعية في إيطاليا بين الذكور و الإناث في التعليم قد عكست لصالح الإناث وأصبحت الإناث أكثر من الذكور ، وذلك ما أثبتته دراسة (Roosmaa,E.L.&Aavik ,K., 2016, p.296) التي توصلت إلى أن الفجوة في التعليم بين الجنسين في عديد من الدول الغربية انعكست تدريجياً في العقود الأخيرة لصالح النساء وذلك في التعلم النظامي و غير النظامي و التدريب و في التعليم الجامعي ففي دول الاتحاد

الأوربي فإن معدلات إتمام التعليم الجامعي ٥٥% للنساء و ٣٣% للرجال و هي أكبر فجوة في الأتحاد الأوروبي .

وتوجد دراسات تناولت فجوة التحصيل ونسب النجاح بالتعليم الجامعي ودراسة (Durgea, S. et al. , 2007) وهي دراسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتوصلت إلى أن هناك فجوة في التحصيل والنجاح لصالح الإناث حيث إن الإناث هن الأكثر نجاحًا وتحصيلا دراسيًا ، خاصة في المستويات العليا في حين أن الطلاب هم الأكثر رسوبًا وتسربًا من التعليم.

وفي دراسة (Legewie, J. & Diprete, T., 2012) تم دراسة الفجوة النوعية بين الجنسين في التحصيل والإنجاز الأكاديمي حيث توصلت إلى أن الطالبات في جميع المراحل التعليمية هم الأكثر تحصيلا وإنجازًا من الطلاب والسبب يرجع إلى الطبيعة المقاومة لدى الطلاب لسياسة المدرسة وتأثير جماعات الأقران السلبي والميل لتكوين شخصيته الذكورية والتمرد بالرغم من أن الطلاب هم الموهوبون، وتتفوق الإناث في التحصيل بسبب أنهن أكثر اجتهادًا في المذاكرة والدراسة وفي محاولة لإثبات الذات وأن تأثير جماعات الأقران في الإناث إيجابي وقد ترجع لأسباب مدرسية مثل طبيعة الشرح وطبيعة الاختبارات.

وفي دراسة أجريت في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD عن الفجوة في الأداء الأكاديمي والتحصيل العلمي توصلت إلى أن الطالبات اللاتي أكملن دراستهن بالتعليم الثانوي بلغت ٧٣% في حين أن الأولاد الذكور بلغت نسبتهم ٦٣% ووصلت الفجوة بين الإناث والذكور في إسرائيل والنرويج بين الذكور والإناث إلى أعلى من ذلك حيث وصلت ١٥% ، والاختلافات بين الجنسين في معدلات إتمام التعليم ، والأداء الأكاديمي ترجع لاختلافات كثيرة ولكن الأولاد بصفة عامة هم الأسوأ من الفتيات طوال مراحل الدراسة وأكثر عرضة للتسرب من البنات. (OECD, 2012, 72)

ودراسة (Moller et al. , 2013, pp. 851-871) وهي دراسة تمت على الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أوضحت أنه تغيرت الفجوات بين الجنسين في مخرجات التعليم والتعلم بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث أصبحت الإناث أكثر تفوق من الرجال في التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوي (الجامعي) ، حيث أصبح الإنجاز المنخفض من نصيب البنين، وبالتالي أصبحت هناك فتيات ناجحات في

التحصيل والإنجاز والتخرج في المقابل طلاب فاشلون مما سبب الذعر في مجال البحث العلمي وبدأت دراسات تهتم وتركز على احتياجات الفتيان أكثر من احتياجات الفتيات.

وفي دراسة (Legewie, J. & Diprete, T. , 2014) أوضحت تلك الدراسة أن الطالبات هن الأكثر تحصيلا عن الطلاب وفي العقود الأخيرة في أمريكا أعداد النساء الخريجات من التعليم الجامعي يفوق أعداد الرجال بكثير.

و دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية (Hoy, K. , 2015, 1-6) ظهرت فجوة بين الجنسين سميت بالفجوة الجديدة بين الجنسين وهذه الفجوة هي الفجوة في التحصيل ، حيث أصبحت الإناث متفوقة على الذكور وهن الأكثر تحصيلاً وتخرجاً من التعليم وارتفاع مستوى المرأة في التعليم والتحصيل وانخفاض مستوي الرجال.

وتوجد دراسات تناولت فجوة التخصص العلمي بالتعليم الجامعي منها ما ورد بتقرير (Acebr Report , 2014) وتوصل إلى أن نسبة الأناث العاملات في تكنولوجيا المعلومات بلغت ١٩,١% من إجمالي العينة ، نسبة الاناث العاملات في هندسة تكنولوجيا المعلومات بلغت ٧,٧% و ذلك بسبب ضعف اقبال الاناث على دراسة تلك المجالات و أثبتت الدراسة أن الاناث تهيمن على دراسة اللغات و الدراما بشكل كبير لكن بدرجة أقل من هيمنة الرجال على الهندسة و التكنولوجيا .

وفي دراسة (The Boston Consulting Group , 2014) وتوصلت إلى أن هناك فجوة بين الإناث و الذكور في اختيار التخصص العلمي في التعليم الجامعي حيث أن النساء أقل اختياراً لمجموعة العلوم (STEM) حيث أنه بالرغم من أن النساء تمثل ٥٧% من خريجي التعلليم الجامعي الا أنها في مجال الهندسة و التصنيع و البناء تمثل ٢٧% ، و هكذا الحاسب الآلي ٢١% ، و العلوم التطبيقية ٤٤% ،

و الرياضيات و الاحصاء ٤٩% ، وفي علوم الحياة ٦٠% .

في دراسة (Han,S-W.,2016) للفجوة بين الجنسين في مجال العلوم و التكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات STEM توصلت لوجود فجوة بين الجنسين و ترجع قلة الاناث بها إلى التوقعات المهنية بالإضافة لأسباب فردية شخصية و أسباب أخرى مدرسية .

كما توجد فجوة نوعية أخرى وهي فجوة التحاق الخريجين بسوق العمل ومن الدراسات في هذا النوع من الفجوات دراسة الاتحاد الأوروبي (European commission, 2013) عن الفجوة النوعية في فرص العمل والأجور بين الجنسين وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن النساء هن الأفضل في المدارس والجامعات من الرجال لكن لا يأخذن فرصة بعد التخرج حيث إن الإناث يتقاضين أجور أقل من الرجال حتى المعاشات التقاعدية أقل ومعدل توظيف الإناث العام في أوربا ٦٢،٣% مقارنة مع ٧٥% للرجال وذلك لمن تتراوح أعمارهم من ٢٠ – ٦٠ ، وغالبية الاختلافات والفجوة بين الرجال والنساء في الأجور غير مبررة.

وكذلك توصلت دراسة (Ganguli, I. et al., 2014, 173) إلى أنه بالرغم من إغلاق الفجوة بين الرجال والنساء في التعليم وحتى أن بعض البلدان عكست بها الفجوة أصبحت لصالح الإناث، ولكن مازالت هناك فجوة في الالتحاق بسوق العمل بين الرجال والنساء وهذه الفجوة فجوة المشاركة في القوى العاملة تحدث بسبب التمييز العنصري ضد المرأة وهي فجوة تمييز ضد المرأة في سوق العمل.

وترى دراسة (World Econimcic forum, 2014) أنه بالرغم من بذل جهود كبيرة في سد الفجوة النوعية في التعليم لكنها مازالت موجودة في اليابان، بدرجة كبيرة بين الإناث والذكور حيث إن هذه الفجوة تظهر ما بعد التخرج حيث إنها تقاس من خلال قياس مدى المشاركة في القوى العاملة حيث معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ٦٢% مقارنة مع ٨٥% للرجال فهو معدل متدني ، بالإضافة إلى الفجوة بين الدخل والكسب والمرتبات حيث تحصل المرأة على مرتبات أقل من الرجال بكثير وأنهن يعملن بمهن أقل أجرًا ، وتقاس الفجوة بين الرجال والنساء أيضا بنسبة الإناث إلى الرجال بين المشرعين وكبار المسئولين والمديرين ونسبة النساء إلى الرجال بين التقنيين والعمال المهنيين.

والدراستان اللتان درستا الفجوة النوعية في التعليم من منظور تربوي وهما دراسة عبد التواب عبد اللاه (٢٠٠٣م) و دراسة أحمد السمان (٢٠٠٩م) و ركزت في دراستها للفجوة النوعية في التعليم على الفجوة النوعية في أعداد الطلاب المقيدين فقط بمراحل التعليم قبل الجامعي في حين أن الدراسات الأجنبية توصلت إلى وجود فجوات نوعية أخرى جديدة منها الفجوة النوعية في التحصيل و الفجوة النوعية في إختيار التخصصات العلمية و الفجوة

النوعية في الالتحاق بالدراسات العليا و الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج، أما الدراسة الحالية فسوف تدرس الفجوة النوعية بمرحلة التعليم الجامعي ولن تقتصر على دراسة الفجوة في معدلات القيد بين الإناث والذكور وإنما سوف تدرس بقية الفجوات الأخرى التي توجد بين الطلاب والطالبات والتي توصلت إليها دراسات سابقة أجنبية والتي توجد في عدة دول أجنبية ، أي أنها سوف تدرس مدى وجود تلك الفجوات النوعية في جميع مستويات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعى المصري.

وترى الدراسة الحالية أن مرحلة التعليم الجامعي هي مرحلة مهمة في حياة المتعلمين لأنها هي التي تؤدي بهم إلى سوق العمل ، ومن ثم اكتسبت أهمية لأنها تحدد مستقبل الخريج منها وفقا لما يدرسه ويحصله بها وبالتالي لابد من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بشكل تام بالتعليم الجامعي والقضاء على الفجوات النوعية التي توجد به الإناث والذكور في حالة وجودها حتى تتحقق العدالة التعليمية ويطبق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بتلك المرحلة المهمة في حياة الأفراد، ومن هنا جاء الإحساس بمشكلة الدراسة الحالية ، وهي القيام بعمل دراسة تحليلية تقويمية للفجوات النوعية بالتعليم الجامعي في مصر في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وبالتالي تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي ؟ و ما هي أهم مستوياته ومحدداته ومعوقاته ؟

٢- ما أهم الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي ؟ وما كيفية قياسها؟

٣- ما علاقة الفجوات النوعية في التعليم الجامعي بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

٤- ما واقع الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي العالمي والقومي والمحلي؟ وما واقع تطورها في الفترة من ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٦م؟

٥- ما أسباب الفجوات النوعية التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري ؟ وما أضرارها المستقبلية؟

٦- ما التصور المقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تركز على موضوع مهم وهو الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي العالمي والمستوي القومي والمستوي المحلي وأسباب تلك الفجوات النوعية، وعلاقتها بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وكذلك الأضرار المستقبلية المترتبة على تلك الفجوات النوعية وتتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- تفيد في تعريف المسئولين في الجامعات المصرية بأهم الفجوات النوعية الموجودة بين الإناث والذكور وتطورها في الجامعات المصرية المختلفة.

٢- تسهم الدراسة في تعريف كل العاملين بالتعليم الجامعي والمسئولين عنه ومتخذي القرار حجم الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي على المستوي القومي والمستوي المحلي وموقعها من المعدلات العالمية.

٣- توضح الدراسة أهم أسباب تلك الفجوات النوعية بأنواعها المختلفة وذلك يفيد المسئولين بالجامعات في العمل على تلاشي تلك الأسباب والقضاء عليها لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي.

٤- تلفت الدراسة نظر العاملين بالجامعات والمسئولين عن التعليم الجامعي إلى أهم الأضرار المستقبلية المترتبة على تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي.

٥- تبين الدراسة للمسئولين عن التعليم بصفة عامة ورؤساء الجامعات بصفة خاصة إلى تأثير تلك الفجوات النوعية على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٦- تسهم الدراسة في العمل على سد وتطبيق تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وذلك بتقديمها تصور مقترح لسد أهم تلك الفجوات النوعية والقضاء عليها.

٧- توضح الدراسة دور كلا من أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الجامعات ومتخذي القرار في المساهمة في القضاء على تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

١- توضيح مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأهم مستوياته ومحدداته.

٢- التعريف بموقف التعليم الجامعي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٣- التعريف بالفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وكيفية قياسها.

٤- توضيح علاقة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتطور تلك الفجوات النوعية في الفترة من ٢٠٠٦ ، وحتى ٢٠١٦م.

٥- التعرف على واقع الفجوات النوعية بين الإناث والذكور بالتعليم الجامعي وأسباب كل منها والأضرار المستقبلية المترتبة عليها.

٦- وضع تصور مقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

حدود الدراسة :

تقتصر حدود الدراسة على دراسة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي القومي والمستوي المحلي وموقعها من المعدلات العالمية وعلاقتها بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وتقوم الدراسة بالتعرف على أسباب تلك الفجوات وأضرارها المستقبلية.

واقتصرت الباحثة في دراستها التحليلية لتلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي على إحصاءات وبيانات الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٦م، وتعتبر فترة الأحد عشر عام كافية لرصد الفجوة النوعية في التعليم الجامعي وبيان اتجاهها ومدي زيادتها ونقصانها ، كما أن الباحثة رجعت لبعض الإحصاءات الأقدم من ذلك للتعرف على تطور تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري.

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لموضوع الدراسة وذلك لأن هذا المنهج لا يقوم على مجرد جمع المعلومات والبيانات وتبويبها فقط إنما يمتد إلى تفسيرها وكثيرًا ما يقترن الوصف بالمقارنات واستخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير، وكما أن الباحث في المنهج الوصفي يستخدم الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي جمعها، ويربط بين الظواهر وبعضها البضع مكتشفًا العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الدراسة". (حسام مازن، ٢٠١٢، ٢٨٦).

وبالتالي فإن الباحثة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة موضوع الدراسة ولتحليل كل البيانات والإحصاءات التي تم جمعها عن التعليم الجامعي من عام ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١٦م، وذلك لاستخراج الفجوات النوعية الموجودة به وأسبابها وأضرارها المستقبلية.

مصطلحات الدراسة :

١- الفجوات النوعية: Gender Gaps

الفجوة النوعية هي مدى وجود فروق بين البنات والبنين حول موضوع معين، والفجوات النوعية في التعليم الجامعي تعرفها الباحثة إجرائيا: بأنها هي مدى الاختلاف والتباين بين الإناث والذكور في التعليم الجامعي سواء في معدلات القيد ومعدلات النجاح والتخرج ، وكذلك الفروق بينها في معدلات الالتحاق بالتخصصات العلمية المختلفة والفروق بينهم أيضًا في معدلات الالتحاق بالدراسات العليا بالجامعات المصرية.

٢- مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: Equality of Eucational opportunities

وتعرف الدارسة الحالية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بأنه هو العدالة في إتاحة الفرص التعليمية للطلاب والطالبات بأقصى درجة ممكنة بغض النظر عن نوعه طالما يمتلك القدرة والاستعداد للالتحاق بالتعليم الذي يتناسب مع قدراته واستعداداته والعمل على تذليل العقبات التي تعوق ذلك ويعني ذلك أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لابد أن يحقق العدالة بين الجنسين في كلا من القبول والمعاملة والمخرجات.

خطة السير في الدراسة :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بالبحث تبلورت مشكلة الدراسة وسارت الدراسة وفقا للخطوات التالية:

١- الإطار العام للدراسة: وجاء به التعريف بالدراسة من خلال عرض الدراسات السابقة وعرض مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهمية الدراسة وأهدافها وكذلك عرض حدود الدراسة ومنهج الدراسة ومصطلحاتها وخطة السير في الدراسة.

٢- الإطار النظري للدراسة: وجاء الإطار النظري للبحث مكونًا من ثلاث أجزاء وهي:

الجزء الأول: وتناول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي ومستوياته المختلفة وأهم محدداته، وتناول معوقات تطبيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وجاء هذا الجزء ليجيب على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة.

الجزء الثاني: وتناول مفهوم الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وأهم أنواعها وكيفية قياسها وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة.

الجزء الثالث: وتم فيه توضيح علاقة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بمبدأ تطبيق الفرص التعليمية وجاء هذا الجزء ليجيب عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة.

٣- **إجراءات الدراسة التحليلية**: وتم بهذا الجزء تناول أهداف الدراسة التحليلية وحدودها وكيفية تطبيقها والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في حساب الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي في مصر على المستوي القومي والمستوي المحلي.

٤- **نتائج الدراسة التحليلية**: وجاء بهذا الجزء النتائج التي تم التوصل إليها فيما يخص واقع الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي القومي والمستوي المحلي وموقعها من المعدلات العالمية وتم تحليل نتائج الدراسة وتوضيح أهم أسباب تلك الفجوات النوعية التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري وأهم الأضرار المستقبلية التي سوف تترتب عليها وجاء هذا الجزء من الدراسة ليجيب عن التساؤل الرابع والخامس من تساؤلات الدراسة.

٥- وضع تصور مقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري والعمل على القضاء عليها في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وجاء هذا الجزء من الدراسة ليجيب عن التساؤل السادس والأخير من تساؤلات الدراسة.

الإطار النظري للدراسة: الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

تعرض الدراسة الحالية من خلال إطارها النظري التالي أبعاد تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي: المفهوم والمستويات وأهم المحددات، ومدى تطبيقها التعليم الجامعي ،كما تعرض مفهوم الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وأهم أنواعها وكيفية قياسها ، وكذلك علاقة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

أولا: تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي:

(أ) مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي

لقد اهتم العلماء والمفكرون التربويون والفلاسفة عبر العصور المختلفة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بداية من أفلاطون ومرورًا بالعصور الوسطي ثم العصر الإسلامي، والجميع كان يبحث عن كيفية تحقيق العدل والمساواة بين المتعلمين والهدف كان واحدًا لكن اختلفت الطريقة من مكان لآخر ومن زمان لآخر.

وقد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص لأنه "مفهوم معقد وغير محدد، وهو مفهوم افتراضي أكثر منه وصفي وله جوانبه المتعددة، ومن ثم يمكن تحليله وتفسيره من أكثر من زاوية، وهو من المفاهيم التي تتغير تفسيراتها من مجتمع لآخر ، وفي نفس المجتمع من فترة زمنية لأخرى. (على الشخيبي، ٢٠٠٩، ٢٤٠).

وقد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية منها المفهوم المحافظ الذي يرى أن الطبقة الاجتماعية هي المحدد لقدرات الفرد وبذلك يكون أصحاب المواهب والقدرات ممن ينتمون للطبقات الراقية وهم الأجدر بالفرص التعليمية، والمفهوم الليبرالي يعني بمنح الفرد الفرصة التعليمية طبقا لما لديه من ذكاء وقدرات بغض النظر عن طبقته الاجتماعية ، و يرى المفهوم الراديكالي أنه لابد من نشر المساواة بين الأفراد ليس فقط بدخول الأفراد المؤسسات التعليمية ولكن بتحييد آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التحصيل والدراسة. (عفاف جايل،٢٠٠٨ ، ٦٥-٦٧) ،(على الشخيبي، ٢٠٠٩، ٢٥٢-٢٥٩).

و بالتالي يمكن القول أن تكافؤ الفرص لا يعني أن يكون التعليم متساويًا أو متماثلا للجميع ، بل يعني أن يكون التعليم في جميع مستوياته متاحًا بالتساوي لكل المؤهلين الذين لديهم القدرة على الاستمرارية في التعليم مما يتطلب إزالة كل أنواع التمييز الأخرى. (سهير حوالة ، ٢٠٠٧، ١٢٦).

وهناك من يرى أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لابد له من أن يضمن للأفراد ما يلي: (حسين الرشيدي، وآخرون، ٢٠١٢، ٦٠٠).

- الحق في الالتحاق بالتعليم من خلال توفير الفرص التعليمية بالمجان وإزالة القيود التي تحول دون ذلك.

- المساواة في عملية التعليم من خلال توفير الإمكانات التي تيسر الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية.

- المساواة في مواصلة الفرد للتعليم والاستمرارية فيه بما يتناسب مع قدراته واستعداداته واحتياجاته.

ويتضح مما سبق وجود مفاهيم متعددة لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك لأنه حظى باهتمام كبير من العلماء والتربويين ويرى محسن خضر أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يتضمن التنافس والتسابق نحو الحصول على عوائد مادية أو خدمية وتحقيق المنفعة ولابد

أن يتم توزيع تلك المنفعة على أساس إتاحة الانتفاع بها لكل شخص راغب في الحصول عليها وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك، وهذا يعني أن معايير التنافس على تلك المنفعة لا تنحاز لأفراد أو جماعات دون غيرهم (محسن خضر، ٢٠٠٠، ١٦).

وبالتالي يمكن القول أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي هو إتاحة فرص متكافئة للطلاب والطالبات للالتحاق به وأن يكون الالتحاق بالكليات المختلفة والأقسام والتخصصات العلمية وفقا للقدرة في التحصيل الدراسي بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية أو الانتماء لجنس معين أي مراعاة الفروق الفردية بين الأفراد بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع طلاب وطالبات التعليم الجامعي على قدر متكافيء من الخدمات التعليمية أثناء فترة دراستهم وأن تتاح لهم فرصة متكافئة في التحصيل والإعداد العلمي والحصول على المؤهل الذي يتيح لهم فرص متكافئة في الحصول على وظيفة في سوق العمل.

(ب) مستويات تكافؤ الفرص التلعيمية بالتعليم الجامعي:

لكل يحصل الفرد على فرصة تعليمية متكافئة مع أقرانه فإنه لابد أن يمر بمجموعة من المستويات والمراحل الضرورية والمترابطة لتكافؤ الفرص وأنه يوجد شبه اتفاق من العلماء على تقسيم تكافؤ الفرص التعليمية لتلك المستويات ، وتعتمد تلك المستويات على بعضها البعض بمعنى أنه من الصعب أن يحصل الفرد على فرصة متكافئة في أحد المستويات العليا دون حصوله على الفرصة في المستويات الأولي. (على الشخيبي، ٢٠٠٩، ٢٤٥).

واتفقت عدة الدراسات التربوية على تقسيم تلك المستويات إلى أربعة مستويات وهي المساواة في القبول والالتحاق، المساواة في مستوي الخدمة التعليمية، التكافؤ في الظروف الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، و المساواة في النتائج.(عفاف جايل، ٢٠٠٨، ٧٨-٨٨) ، (جمال الدهشان، ٢٠١٥، ١١-١٤)

في دراسة (Noel, B. , 2009, 142-150) عن تكافؤ الفرص في أمريكا اللاتينية تم تصميم نموذج هو نموذج رايمرز لتكافؤ الفرص التعليمية لقياس مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في أمريكا اللاتينية ويتضمن هذا النموذج خمس مستويات لتكافؤ الفرص التعليمية هي مستوى الالتحاق ويتطلب توفر عدد كاف من المدارس والفصول المناسبة

للطلاب، ومستوي الجودة ويقصد به أن تحقيق الاستفادة القصوى للأطفال من التعليم الرسمي، ومستوي الاستمرار في الدراسة و يتم به تشجيع الطلاب للوصول إلى رتب تعليمية عليا ، ومستوي الفوائد التي تحققت والمقصود بها الفوائد والمهارات والمعرفة التي اكتسبها الخريجون والمطلوبة بسوق العمل ،ومستوي الفرص الحياة المستقبلية وهي القدرة على الاستمرارية في الدراسات العليا وتلقي حصة متساوية في المنافع الاجتماعية والاقتصادية .

ويرى على الشخيبي أن هذه المستويات هي مستوى المساواة في القبول أو الالتحاق، و مستوى المساواة في المعاملة، مستوى المساواة في المخرجات أو التخرج ، ومستوى المساواة في النتائج.(على الشخيبي، ٢٠٠٩، ٢٤٥-٢٤٧).

وتتفق الدراسة الحالية مع هذا الرأي وهذا التقسيم حيث هو التقسيم الذي اتفق عليه عدد كبير من العلماء والمهتمين بهذه القضية، وبالتالي فإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي لابد أن يمر فيه الطالب بالمستويات الأربع لتكافؤ الفرص التعليمية وافتقاد أحد هذه المستويات سوف يصنع فجوة تعوق التطبيق الأمثل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهذه المستويات مرتبة من الأدني إلى الأعلى وهي ما يلي:

١- المستوى الأول: المساواة في القبول والالتحاق:

ويقصد بهذا المستوي أن تتاح لجميع الطلاب والطالبات في المجتمع الفرصة المتكافئة للالتحاق بالتعليم الجامعي وفقا لقدراتهم وميولهم واستعداداتهم وبغض النظر عن أي عوامل خاصة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبغض النظر عن الدين أو الجنس أو المنطقة الجغرافية التي يعيش بها الطالب سواء كانت ريف أو حضر أو بدو، وأن تكون هناك معايير عادلة للقبول على مستوي جميع الجامعات المختلفة في مصر والمساواة في الالتحاق بالأقسام والتخصصات المختلفة داخل نفس الجامعة دون محاباة لأحد من الطلاب.

وهناك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري حيث إن معايير القبول في الجامعات الحكومية والخاصة تعكس بوضوح تحيزها للطبقة الغنية في المجتمع ففي عام ٢٠١٣م كان الحد الأدني للقبول بكليات الهندسة في الجامعات الخاصة ٧٥% وفي المقابل ٩٤,٣% في الجامعة الحكومية وكانت كليات الإعلام والفنون التطبيقية والسياسة والاقتصاد والتجارة تقبل الطالب الحاصل على ٦٠% ، في حين في الجامعات الحكومية تقبل من مجاميع ٩٣,٣% ، ٩٢,٧%، ٩٢%، ٧٢,٩% على التوالي، ليس ذلك

فقط بل التعليم الحكومي يلزم الطلاب بشروط التوزيع الجغرافي وهذا غير موجود بالقطاع الخاص. (محمد النصر محمد ، ٢٠١٥، ٢٨٨).

ومازالت تلك الفروق موجودة حتى عام ٢٠١٦م وكان بتنسيق هذا العام تقبل كليات الهندسة الحكومية من مجموع ٩٣% في حين الجامعات الخاصة تقبلهم من ٨٠% هذا على سبيل المثال ، وكليات الطلب بالجامعات الحكومية تقبل من ٩٨% في حين الجامعات الخاصة تقبل من مجموع ٩٠% ، وذلك يعني عدم تكافؤ الفرص التعليمية في القبول والالتحاق بالجامعات حيث تكون الفرص التعليمية من نصيب الطلاب الأغنياء وليس من نصيب الطلاب الموهوبين وذوي القدرات،بالإضافة إلى وجود بعض الكليات مثل كلية الإعلام بجامعة القاهرة وتقتصر القبول على منطقة القاهرة الكبرى مما يشكل ظلم لطلاب الأقاليم الأخرى.

٢- المستوى الثاني: المساواة في المعاملة:

والمقصود بذلك أن يحصل جميع طلاب التعليم الجامعي على فرص متكافئة من الخدمات والمكونات التعليمية على مستوي جميع الجامعات المصرية وعلى مستوي جميع الكليات داخل نفس الجامعة وألا تستأثر جامعة دون باقي الجامعات بالجمهورية بالخدمات والاهتمام، وأيضا ألا نفضل كلية أو عدة كليات على حساب باقي الكليات داخل نفس الجامعة مما يؤثر سلبًا على جميع الطلاب المنتمين لتلك الكليات ويؤثر على مستوي تعلمهم، وتحصليهم ومستوي المهارات التي سوف يكتسبونها، وتتمثل تلك الخدمات في المباني والمعامل والأجهزة والمعدات والمكتبات والرحلات العلمية والتعليم الإلكتروني والمشروعات وغيرها مما يقدم خدمة للطلاب داخل الجامعة يؤثر بالتأكيد على مستواهم ومهاراتهم المكتسبة من إلتحاقهم بالجامعة.

٣- المستوى الثالث: المساواة في المخرجات أو التخرج:

وهذا المستوي يتوقف على مدى تحقق المستويين السابقين وهما المساواة في الالتحاق والقبول والمساواة على المعاملة والخدمة ، فإذا حدث ذلك بشكل صحيح تمامًا فسوف يحدث مساواة في المخرجات بين أبناء المجتمع بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وبغض النظر عن الجنس والدين، وحيث إن جميع البشر في كل مكان لديهم قدرات متباينة ومتدرجة في جميع الظروف وإن عدد الخريجين في أي مرحلة تعليمية

يجب أن يوزع توزيعًا اعتداليًا، وطالما ، أن التفوق العقلي والمثابرة ليس حكرًا على جماعة معينة في المجتمع، ويغالي البعض في تحقيق هذا المستوي حيث يرى "أن نسب خريجي أي مرحلة أو نوع من أنواع التعليم العام يجب أن تتناسب مع نسب طبقات المجتمع أو فئاته ، فإذا كانت الطبقة الدنيا ٣٥% فإن نسبة خريجي أي مرحلة أو نوع من التعليم يجب أن تكون حوالي ٣٥% من جملة الخريجين". (على الشخيبي ، ٢٠٠٩، ٢٤٦-٢٤٧).

وبالتالي لابد أن تكون هناك تكافؤ في مخرجات التعليم الجامعي من جميع الجامعات وجميع الكليات والتخصصات وأن تكون كل طبقات وفئاته المختلفة متمثلة بشكل يتناسب مع نسبة تواجدهما بالمجتمع وبذلك يكون قد تحقق هذا المستوي بشكل مرضي.

٤- المستوى الرابع: المساواة في النتائج:

ويقصد به أن يستطيع كل فرد في المجتمع من الحصول على فرصة متكافئة مع الآخرين في الحصول على وظيفة أو عمل يتناسب مع مؤهله الدراسي. والتخصص العلمي الذي حصل عليه بالمرحلة الجامعية ، وأن يكون التمييز بينهم على أساس الكفاءة والجدارة ومستواه في إنجاز عمله ويعتبر هذا المستوي محصلة جميع المستويات السابقة وله أهمية خاصة لأنه يمثل همزة الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل.

وإن تطبيق هذا المستوي من تكافؤ الفرص سوف يؤدي إلى إقبال المتعلمين على التعليم الجامعي وفي حالة عدم تطبيقه سوف يؤدي ذلك إلى عزوفهم عنه نظرًا لعدم تحقق العدالة في توظيفهم وعدم إنصافهم بعد السنوات الطويلة التي تم إنفاقها وقضائها في التعليم الجامعي.

(ج) محددات تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي:

تسعي النظم التعليمية إلى تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق العدالة أو الاقتراب من تحقيقها من خلال ما يتم داخلها من سياسات وإجراءات تعليمية لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمع هي أكبر المحددات لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

توجد عدة آراء حول محددات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية منها من يرى أن تحقيق تكافؤ

الفرص التعليمية يتوقف على السلطة السياسية الحاكمة واتجاهاتها، وعلى الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والأيدولوجية وظروف سير العمل في المدرسة خاصة التي

تؤدي إلى الرسوب المدرسي، وعلى الوعي لدى القائمين على التعليم بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأبعاده وجوانبه التربوية. (عنتر محمد، ١٩٩٥م، ٦٤).

ويرى محسن خضر أن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعتمد على عدة محددات ومفاصل هامة هي أن تكون الخدمة التعليمية موجودة ومتاحة لكل من يرغب في الالتحاق بها ، أن يكون الالتحاق بها ميسورًا دون أي عوائق ، والمساواة في ظروف التعليم و إمكاناته ، والمساواة في المعاملة والاحترام ، والمساواة في تقدير نتائج التعليم، وينتهي ذلك بالتكافؤ في فرص العمل .(محسن خضر، ٢٠٠٠ ، ١٨-١٩).

ويضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من تلك المحددات لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هي التمثيل النسبي للسكان والطبقات الاجتماعية في النظام التعليمي ، والاستمرار في المدرسة ، وتنقية الجو المدرسي وتخليصه من كل النظريات المعوقة لبناء الإنسان بناء متوازنًا ، والمساواة في الشروط الاجتماعية لإقامة حياة إنسانية مقبولة. (عفاف جايل، ٢٠٠٨، ٨٧).

مما سبق يمكن القول أن أهم محددات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي ما يلي:

- إتاحة الفرص المتكافئة للالتحاق بالتعليم الجامعي والكليات والأقسام المختلفة وفقا للقدرات والمواهب والميول التي يمتلكها الطلاب.

- أن تتاح فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي لجميع الأفراد بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الخلفية الاقتصادية والاجتماعية أو مقر السكن.

- أن تقدم خدمات تعليمية لطلاب الجامعات المصرية متكافئة في كل الجامعات وفي كل الكليات التابعة لكل الجامعة ولا تحابي كلية على حساب باقي الكليات.

- أن يكون الالتحاق بالكليات والأقسام المختلفة ميسورًا لم يستحق بغض النظر عن ظروفه المادية أو السكنية أو الاجتماعية.

- إتاحة الفرص كاملة لمن يستحق لإكمال تعليميه إلى الدرجات العلمية العليا ومساعدة غير القادرين من الطلاب.

- أن يكون هناك تكافؤ في نظم التقويم والامتحانات بالجامعات المصرية لضمان العدالة في الحصول على الشهادة العلمية.

- أن يكون الالتحاق بفرص العمل في المجتمع وفقا للكفاءة العلمية والمهارات التي يمتلكها الخريجين دون أي شيء آخر مما يحقق تكافؤ الفرص التام للخريج.

- أن يتم تخليص المناخ الجامعي من كل أشكال الظلم التي قد تحدث من بعض العاملين به من مجاملات ومحاباة لبعض الطلاب مما يخل ويعيق تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات.

(د) موقف التعليم الجامعي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

إن موقف التعليم الجامعي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تختلف حوله الآراء بين مؤيد ومعارض وذلك لأنه يتأثر بعدة عوامل مختلفة من داخل النظام الجامعي ومن خارجه، ويرى على الشخيبي أن موقف أي نظام تعليمي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لا توجد له إجابة واحدة يقتنع بها الجميع، ومن ثم فإن هناك ثلاث اتجاهات في ذلك الشأن هي أن النظام التعليمي أما يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية،أو يلعب دورًا ثانويا في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية،أو يلعب دورًا ثانويا في عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. (على الشخيبي ، ٢٠٠٩، ٢٥٣-٢٥٩).

وفي حالة النظرة الفاحصة للثلاث اتجاهات السابقة والبحث عن مدى وجود كلا منهم بالتعليم الجامعي المصري تجد الباحثة ما يلي:

١- التعليم الجامعي : يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق تكافؤ الفرص العليمية :

وهذا يحدث بالفعل في التعليم الجامعي الحكومي حيث إنه يتيح فرص متكافئة لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث إن مكتب التنسيق يقسم الطلاب على الكليات والجامعات وفقا لمعايير عادلة تمامًا وبالتالي يحقق بشكل واضح تكافؤ الفرص التعليمية.

٢- التعليم الجامعي : يلعب دورًا ثانويا في تحقيق تكافؤ الفرص العليمية :

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تعوق تحقيق تكافؤ الفرص بشكل تام في التعليم الجامعي خاصة الحكومي منها الظروف التي يمر بها الطلاب قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تحصيل الطلاب بالثانوية العامة ويكون غالبًا المجموع الأكبر من نصيب من لديهم المقدرة على دفع مصروفات الدروس

الخصوصية بشكل أكبر حيث إنه كلما ازداد المستوى الاقتصادي للطلاب زاد إقبالهم على الدروس الخصوصية مما يرفع مستواهم التحصيلي .

وأيضا هناك أشياء أخرى تخل بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية منها وجود الجامعات بالمدن الكبرى وبعدها عن طلاب المناطق الريفية بشكل كبير ، وكذلك انتشار دروس التقوية بالجامعات (الكورسات) ويدفع فيها الطلاب مصروفات باهظة وهي من نصيب أبناء الأغنياء فقط، ومن ثم تختلف الفرصة في التحصيل بين الأغنياء والفقراء من الطلاب بالإضافة إلى أن بعض الطلاب الفقراء يضطر للعمل لتوفير مصروفاته الدراسية ، وهناك دليل آخر على أن التعليم الجامعي يلعب دور ثانوي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وهو وإن تساوي الطلاب الجامعيين في فرص الالتحاق بالجامعة وفي الخدمة المقدمة لهم داخل الجامعات فإن هناك تفاوت كبير وعدم تكافؤ في النتائج حيث "ضعف إتاحة فرص التوظف للقلة المنتهية من التعلم من الطبقات الفقيرة رغم ظروفها الصعبة كغيرها من أبناء الصفوة دون الاستناد للوساطة أو الاعتماد على المحسوبية يعد دليلا على عدم المساواة في معاملة الخريجين وضعف تكافؤ الفرص". (عبد المنعم عبد الله، ٢٠٠٠ ، ٥٨-٥٩)، وبالتالي يمكن القول أن التعليم الجامعي يلعب دورًا ثانويًا في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

٣- التعليم الجامعي: يلعب دوراً أساسيا في عدم في تحقيق تكافؤ الفرص العليمية:

ومما لا شك فيه أن الفقر والاستبعاد الاجتماعي يشكلان باستمرار العائقين الرئيسين أمام تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي، وهناك من يرى أنه يمكن اللجوء إلى الدعم المالي المباشر يمكن أن يكون فعالا في زيادة فرص الحصول على التعليم للفقراء. (كيشور سينغ، ٢٠١١، ٢٠).

وظهور المدارس الخاصة بالتعليم قبل الجامعي هي تحطيم لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث " إن نتائج الامتحانات بالتعليم الخاص تفوق بنسبة عالية نتائج الامتحانات بالمدارس الحكومية في كل المراحل التعليمية وفي جميع الشهادات خاصة الثانوية العامة، ويرجع ذلك لعوامل أخرى ثقافية واجتماعية بالإضافة إلى جودة العملية التعليمية بالتعليم الخاص". (عبد المعين هندي، ٢٠٠٩ ، ٦٦-٦٧).

ويرجع ذلك أن الذي يلتحق بالمدارس الخاصة هم أبناء الأثرياء والمستوي الاقتصادي المرتفع ممن تتوفر لديهم أيضا الدروس الخصوصية والكتب الخارجية والمذكرات

وبالتالي تكون غالبية المجاميع المرتفعة من نصيب الأغنياء الذين يلتحقون بكليات القمة المختلفة، ويستمر بالتالي عدم تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي ، ويسهم التعليم الجامعي الخاص والجامعات الخاصة بدورها في تحطيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية حيث يلتحق بها أبناء الأثرياء وبكليات معظمها مطلوبة بسوق العمل وبالتالي تكون الوظائف وفرص العمل من نصيبهم وبالتالي تكتمل عملية تحطيم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي الحكومي والخاص بصفة خاصة.

يتضح مما سبق أن موقف التعليم الجامعي من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية سلبيًا.

ولابد من التعرف على كل ما يعوق تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والقضاء على تلك المعوقات سعيًا لإتاحة فرص تعليمية أكبر لضحايا التهميش والإقصاء من أبناء الفقراء أو بعض الفئات الأخرى التي تحرم من فرصتها في التعليم الجامعي نظرًا لأسباب متعلقة بالأفكار الاجتماعية مثل تعليم الفئات بالتعليم الجامعي أو المعاقين وغيرهم من المهمشين والمحرومين من التعليم الجامعي وكذلك المحرومين من الاستمرارية في التعليم بعد التخرج ، والمحرومين من التوظف والحصول على فرص عمل برغم كفاءتهم نظرًا لعدم وجود سلطة لديهم أو نفوذ مما يضرب ويقضي على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بجميع مستوياته سابقة الذكر بداية من القبول ثم الخدمة التعليمية المقدمة ثم المخرجات ثم النتائج النهائية، حيث إن القبول لم يوجد به تكافؤ فرص نظرًا لوجود جامعات خاصة ، وجامعات أجنبية لمن لديهم أموال وثروة برغم ضعف مستواهم التعليمي ومن ثم تقدم لهم خدمة تعليمية أفضل وجودة أعلى ثم المخرجات النهائية لتلك الجامعات ذات مهارات في تخصصات مطلوبة في سوق العمل مما يؤدي إلى عدم تكافؤ في النتائج النهائية في الحصول على وظيفة حيث إن الوظائف ستكون من نصيب خريجي الجامعات الخاصة لامتلاكهم النفوذ وشهادات في تخصصات مطلوبة في سوق العمل المصري.

ثانيا: الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

(أ) مفهوم الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي:

تعني الفجوة الفراغ بين شيئين أو فوارق بين نوعين من جنس واحد، أو فوارق بين أبناء النوع الواحد، كما تعني متسعًا بين شيئين، والجمع فجوات. (المعجم الوجيز، د ت،٤٦٣٥)

وفجوة النوع تشمل كل أنواع التمييز بين الإناث والذكور في شتى مناحي الحياة المختلفة. (صفوت تمام، ٢٠١١، ٢).

ولقد حدد صندوق تنمية الإناث التابع للأمم المتحدة عدة معايير لقياس وتمكين النوع الاجتماعي (قرينعي فتيحة ، ٢٠١٥، ٣٩) ، وهذه المعايير هي بنفسها التي اعتمدت عليها كل تقارير مؤشر الفجوة النوعية الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي في السنوات الإحدى عشر التي قامت الباحثة بدراستها والاطلاع عليها وتشتمل أربع محاولات رئيسية لقياس الفجوة النوعية في العديد من دول العالم وتتمثل المجالات في الآتي: (world Economic forum, the Global Gender Report, 2006 – 2016)

١- المشاركة والفرص الاقتصادية.

٢- التعليم.

٣- الصحة والبقاء على قيد الحياة:.

٤- التمكين السياسي.

وبالتالي فجوة النوع أعم وأشمل من فجوة التعليم، حيث إن فجوة النوع تشمل كل أنواع التمييز بين الإناث والذكور في جوانب الحياة المختلفة ، أما فجوة التعليم فتقتصر على الفروق بين الإناث والذكور في مجال التعليم فقط وتشمل فجوة التعليم الفروق بين معدلات الإناث ومعدلات الذكور فيما يلي:

- معرفة القراءة والكتابة.
- الالتحاق بالتعليم الأساسي.
- الالتحاق بالتعليم الثانوي.
- الالتحاق بالتعليم الجامعي.

وتعرف الفجوة النوعية في التعليم بأنها هي الاختلاف بين البنين والبنات في الالتحاق بالتعليم والاستمرار به حتى نهايته (أحمد السمان، ٢٠٠٩ ، ٨٧)، وبالتالي تكون الفجوة النوعية في التعليم هي كل الفروق والاختلافات بين الإناث والذكور في الالتحاق بالتعليم وبمراحله المختلفة والاستمرار فيها حتى الانتهاء منها حتى الوصول إلى أعلى مستوي تعليمي يمكن أن يصل إليه الفرد.

وبالتالي تكون الفجوة النوعية في التعليم الجامعي هي كل الفروق والتمييز بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق الجامعي ومدى الاستمرار فيه حتى الانتهاء منه وكذلك الفروق بين الإناث والذكور بعد انتهاء التعليم الجامعي سواء في الالتحاق بالدراسات العليا وإكمالها أو الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج.

- ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة فجوات جديدة في التعليم لم تكن موجودة مسبقًا ، حيث كان الهم الشاغل لكل المسئولين عن التعليم الجامعي في مصر هو أن يصبح عدد الإناث مساوي لعدد الذكور ولكن حدثت في عدة محافظات فجوات جديدة حيث أصبحت توجد فجوات بعضها لصالح الإناث وبعضها لصالح الذكور، وسوف يتم توضيح ذلك بالتفصيل في الدراسة التحليلية ونتائجها.

- وظهرت فجوة نوعية جديدة في التعليم وهي فجوة التحصيل العلمي وتتمثل في نسب النجاح والتخرج.

- وكذلك أصبحت توجد فجوات جديدة في الالتحاق بالتخصصات المختلفة ، وسوف يتم توضيح ذلك فيما بعد هذه الدراسة، وبالتالي تصبح الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي هي كل الفروق النوعية بين الإناث والذكور في التعليم الجامعي بداية من الالتحاق به ثم التخصص العلمي ثم التحصيل العلمي ونسب النجاح ثم النتائج النهائية بعد التخرج وسوف يتم توضيح أنواع الفجوات النوعية بالتفصيل في جزء لاحق وهو الجزء الخاص بأنواع الفجوات في التعليم الجامعي.

(ب) كيفية حساب الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي:

يتم حساب الفجوة النوعية في التعليم في مصر مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

١- أن التمثيل النسبي لكل من الإناث والذكور في الهرم الديموجرافي المصري يتسم بالتوازن حيث المرأة تمثل تقريبًا نصف المجتمع المصري سواء في الريف أو الحضر.(عبد التواب عبد اللاه، ٢٠٠٣، ٣).

٢- أن يراعي عند حساب الفجوة النوعية في التعليم الجامعي ومعدلات القيد بالجامعة أنه "لم يتم الاتفاق حتى الآن على الشريحة العمرية المفروض أن تكون للطلبة المقيدين بالجامعة حتى يتم حساب معدلات القيد للشريحة العمرية التي يجب أن يشملها التعليم الجامعي، لذلك تحسب نسب المقيدين بالجامعة للذكور والإناث وحساب الجامعة والكلية ونوع التعليم دون حساب معدلات قيد صافية أو إجمالية". (غادة عبد الله وآخرون، د.ت، ١٠).

وطريقة حساب الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في مجال التعليم فإنه يتم حسابها بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما يلي: (بثينة الديب، ٢٠٠٦ ، ٢-٨).

$$\text{حجم الفجوة النوعية لأي خاصية} = \frac{\text{مؤشر الخاصية للذكور} - \text{مؤشر الخاصية للإناث}}{\text{مؤشر الخاصية للذكور}} \times ١٠٠$$

$$\text{مؤشر التكافؤ} = \frac{\text{مؤشر الخاصية للإناث}}{\text{مؤشر الخاصية للذكور}} \times ١٠٠$$

وطريقة حساب الفجوة النوعية في التعليم وفي سائر مناحي الحياة الأخرى التي تستخدم في تقارير الفجوة النوعية العالمية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي صدرت من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٦م تستخدم الطريقة التالية:

(World Economic Forum, the Global Gender Report from 2006-2016)

$$\text{مؤشر التكافؤ} = \frac{\text{نسبة الإناث}}{\text{نسبة الذكور}}$$

فمثلا لو:

نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي ٣١ ، نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم الجامعي ٣٥

$$\text{مؤشر التكافؤ} = \frac{\text{نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي}}{\text{نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم الجامعي}}$$

$$= \frac{31}{35} = ٠,٩٢$$

وهي تعني أن كل ١٠٠ طالب يلتحق بالتعليم الجامعي يقابله ٩٢ طالبة ملتحقة بالتعليم الجامعي.

(ج) أنواع الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي:

يعد التعليم الجامعي هو أعلى ما في السلم التعليمي بالنسبة لطلاب التعليم ثم تليه مرحلة الدراسات العليا ، وهذا النوع من التعليم هو الذي يعد الخريجين الذين سوف يعملوا في أهم المهن بالمجتمع من أطباء ومهندسين وصيادلة ومحاسبين ومحامين ومعلمين وغيرهم من المهن المهمة التي تقوم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

والمرأة هي نصف المجتمع المصري تطبيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي فيجب أن تتساوي جميع الفرص التعليمية المتاحة بالتعليم الجامعي للإناث والذكور بقدر متساوي وأي تغير عن ذلك سوف يؤدي إلى عدم التوازن بالتعليم الجامعي ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وتحقيق التنمية بالمجتمع لا تتحقق إلا بالمساواة بين المرأة والرجل في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لأنه يؤهل خريجيه للالتحاق بسوق العمل والأهداف الإنمائية للألفية هي ثمانية أهداف رئيسية ويعد الهدف الثالث منها الذي ينص على المساواة في النوع وتمكين المرأة (سهام نجم، ٢٠٠٧ ، ١٣٣ – ١٣٤) وهذا الهدف الذي يدعو للمساواة بين الذكور والإناث في التعليم وفي بقية المجالات الأخرى هو المفتاح الرئيسي لتحقيقة بقية الأهداف الإنمائية للألفية لذلك فإن عملية سد الفجوات النوعية في التعليم أمر في غاية الأهمية.

والفجوات النوعية بين الذكور والإناث بالتعليم الجامعي متعددة حيث لاحظت الباحثة من خلال عملها بالتعليم الجامعي وجود تلك الفجوات وبالرجوع للدراسات العلمية وجدت الباحثة أن تلك الفجوات موجودة بدول أخرى غير مصر، وفيما يلي توضيح لأنواع تلك الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي:

١- الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي:

وهي الفجوة بين أعداد الطالبات وأعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي وإجمالي المقيدين بالفرق الدراسية المختلفة في التعليم الجامعي، سواء على مستوي الجمهورية أو على مستوي الجامعات المختلفة ووجود فروق بين النوعين تخل بمبدأ عدم تكافؤ الفرص التعليمية في أول مستوى له وهو مستوى الالتحاق بالتعليم الجامعي.

إن أسباب الفجوة بين الجنسين في الالتحاق وفي أعداد المقيدين بالتعليم ترجع لأسباب سياسية

واقتصادية واجتماعية وأهمها ما يلي: (Shabaya, J. & Konadu_Agyemany, K. , 2004,PP. 419-420)

١- الظروف الاقتصادية السيئة للوالدين والتي تضطرهم لسحب البنات من التعليم وزواجهن المبكر.

٢- تفضيل تعليم الأبناء الذكور والإنفاق عليهم عن تعليم البنات وذلك بسبب سوء الأحوال الاقتصادية.

٣- سحب الطالبات من التعليم لمساعدة أمهاتهن في تربية الأخوة الصغار ويظهر ذلك في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية.

٤- عدم وجود التشريعات والقوانين الصارمة التي تعاقب على تسرب البنات من التعليم.

٥- الخوف من الآباء على الفتيات ومن إلتحاقهن بالتعليم من التحرش والاختلاط وذلك بسبب بعد المؤسسات التعليمية عن مقر السكن أو وجودها في مدن أخرى.

"في العقود الأخيرة فإن الفجوة في التعليم الجامعي بين الجنسين في عديد الدول الغربية انعكست تدريجياً لصالح النساء حيث ذلك في التعلم النظامي و غير النظامي و التدريب و في التعليم الجامعي حيث أنه بدول الاتحاد الأوربي فإن معدلات إتمام التعليم الجامعي ٥٥% للنساء و ٣٣% للرجال و هي أكبر فجوة في الأتحاد الأوروبي ". (Roosmaa,E.L.&Aavik ,K., 2016, p.296)

وهذه الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر بدأت تغلق في عدد كبير من الجامعات ولكن ما لبثت أن ظهرت فجوة من نوع جديد وهي زيادة عدد الإناث عن عدد الذكور بشكل كبير في عدة جامعات وهذه الفجوة المعكوسة لها أضرارها أيضا وتستحق الدراسة لمعرفة أسبابها وأضرارها وكيفية علاجها

٢- الفجوة النوعية في التخصص الدراسي بالتعليم الجامعي:

وهي الفجوة بين أعداد الطالبات وأعداد الطلاب في الالتحاق بالكليات المختلفة، وهذه الفجوة جديرة بالدراسة على نفس قدر الفجوة النوعية في أعداد المقيدين وأكثر وذلك نظرًا لتراكم الطالبات في تخصصات معينة وندرتهم في تخصصات أخرى وهكذا الذكور وهذه الفجوة النوعية في التعليم الجامعي لها أضرار مستقبلية عند تخرج هؤلاء الطلاب والتحاقهم

بسوق العمل حيث ستصبح بعض المهن يسود بها الإناث ومهن أخرى يسود بها الذكور مما يؤدي إلى خلل كبير في سوق العمل.

ترى أنه توجد فجوات كثيرة بين الاناث في اختيار التخصص العلمي الرئيسي في التعليم الجامعي تسبب عدم التوازن بين الجنسين بالتخصصات العلمية بالجامعة و أن أهم محددات اختيار التخصص هي كسب المال و مدى مساعدة الأخرين وإنجاب الأطفال.(Farley,J.&Staniec,O.,2016, P 1)

في دراسة مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2011, p. 2) توصلت إلى إن الإناث أقل من الذكور بكثير في الالتحاق بتخصصات (STEM) وهي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وينخفض نصيب المرأة أيضا في هذه المجالات حتى على مستوي الدراسات العليا أيضا.

وتوجد دراسة أخرى لمجلس التعاون الاقتصادي والتنمية توصلت إلى أن الإناث أكثر تفوقًا في التحصيل الدراسي من الأولاد في مهارات القراءة والكتابة، ولكن الأولاد أكثر تميزًا ولهم أداء أفضل في الرياضيات ، وإن الإناث لا تزال أقل نسبة في اختيار المجالات العلمية والتكنولوجية والرياضية والهندسية STEM في الدراسة بينما الذكور أكثر منهن في الالتحاق بهذه التخصصات وحتى وإن تخصصن في تلك التخصصات فإنهن أقل عرضة لشغل وظاف في هذه المجالات(OECD, 2012, p. 14)

وفي دراسة (Legewie, J. & Diprete, T., 2014) وجدت انه برغم زيادة أعداد الخريجات عن أعداد الخريجين من التعليم الجامعي إلا أنه لازال الإقبال على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM مازال قليلا وأقل من الرجال بكثير، وبالرغم من أنه الطلاب والطالبات يتساويان تقريبًا في أدائهم في الرياضيات في الثانوية العامة. (pp. 259-260)

و أسباب الفجوة في التخصص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هي: (Legewie, J. & Diprete, T., 2014, pp. 259-260)

١- تطور الاتجاهات المهنية منذ الطفولة وتأثير الدراسة بالمرحلة الثانوية هي الأكثر أهمية في تشكيل تلك الاتجاهات.

٢- تأثير البيئة المحلية المحيطة بالمدرسة الثانوية وتتمثل في الآباء وأفراد المجتمع ودور المدرسة خاصة فصل البنين عن البنات في الأنشطة اللامنهجية في العلوم والرياضيات.

٣- تـأثير المعلمـين وجماعـة الأقـران ومسـتوي التعـرض لمعلومـات عـن مجـالات STEM والمـهن الأخرى.

٤- المعتقدات الاجتماعية المتوارثة أن هناك مهن وقوالب نمطية للجنسين حيث للمرأة أعمال التربية وأعمال المنزل، والرياضيات والقدرة العملية والمهنية للرجال.

- **وترى دراسة (Han,S-W.,2016) أن الفجوة بين الجنسين في مجال العلوم و التكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات STEM ترجع قلة الاناث بها إلى التوقعات المهنية بالإضافة لأسباب فردية شخصية و أسباب أخرى مدرسية .**
- **ما زال الرجال هم الأكثر في تخصص STEM من الأناث و ترجع أسباب الفجوة النوعية في اختيار تخصصات STEM العلوم و التكنولوجيا والهندسة و الرياضيات الى إرتفاع القدرة المكانية لدى الذكور و هذه أسباب بيولوجية و إن قدرة المعلمين على معالجة الفجوة بين الجنسين في القدرة المكانية لدى الأطفال و المراهقين سيؤدي الى القضاء على فجوة اختيار التخصص الدراسي في مجموعة علوم STEM (Reilly, D.et al.,2016,p.195)**

وأوضحت الدراسة أنه توجد أضرار الفجوة النوعية في STEM مع مرور الوقت سوف تصبح هناك وظائف تنطوي على الناس والتفاعلات الاجتماعية معينة وتكون النساء هي المسيطر عليها والعكس مهن يسيطر عليها الرجال خاصة الوظائف التي تنطوي على الأشياء المادية المجردة،وبالمثل أيضا مشكلة وزيادة عدد الإناث وانفرادهم بالتخصص في العلوم البيولوجية والطبية الحيوية، بالرغم من من تخرج الطلاب والطالبات في مجال STEM إلا أن سوق العمل تفرق بين الرجال والنساء وتوجد فجوة في الأجور بينهم في سوق العمل مما يؤدي لعدم تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور بعد التخرج.

و هدفت دراسة (Acebr Report, 2014, pp. 1-29) لوضع سيناريوهات لتضييق الفجوة بين الجنسين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوصلت إلى أن الإناث العاملات بتكنولوجيا المعلومات ١٩,١% من إجمالي العينة، ويوجد عدم توازن بين الجنسين هو الأكثر انتشارًا للمهندسين في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث كانت نسبة الإناث منهن ٧,٧%.

وأكدت دراسة (The Boston Consulting Group, 2014, p. 14) أن هناك فجوة بين الإناث والذكور في اختيار التخصص العلمي حيث لا يزال نصيب المرأة في مجموعة

علوم STEM بالتعليم العالي منخفضة جدًا بالمقارنة بالرجال عام ٢٠١٢م، بالرغم من أن النساء تمثل ٥٧% من مجموع الخريجين في مجال التعليم العالي والبحوث المتقدمة إلا أنها في مجال الهندسة والتصنيع والبناء تمثل ٢٧% ، وفي مجال الحاسب الآلي ٢١% ، العلوم الطبيعية ٤٤% ولكن في علوم الحياة ٦٠% ، والرياضيات والإحصاء ٤٩% من النساء،وحتى وإن درسوا في تلك المجالات مثل الهندسة والرياضيات والعلوم فإنهم أقل عرضة لاختيار مهن في هذا المجال.

وبالنظر لتاريخ معدلات الالتحاق بالتخصصات النظرية والتخصصات العملية بالتعليم الجامعى المصري نجد أن :

- تزايد أعداد الملتحقين بالكليات النظرية باستمرار بداية من عام ١٩٧٥/١٩٧٦م حيث كانت النسبة المئوية لإجمالي الملتحقين بتلك الكليات النظرية في هذا العام ٥٤،٣% وتزايدت باستمرار حتى بلغت ٦٥،٣٨% من إجمالي الطلاب عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م. (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠٠١)
- ولكن تناقصت النسبة المئوية لأعداد الملتحقين بالكليات العملية حيث كانت ٤٥,٧٠% عام ١٩٧٥/١٩٧٦م، وتناقصت تلك النسبة بالتدريج حتى وصلت ٣٤,٦٢% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م. (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠٠١).

ومن الملاحظ بالتعليم الجامعي المصري تزايد أنه استمر التزايد في الالتحاق بالكليات النظرية وخاصة الإناث وتناقص أعدد الملتحقين بالتخصصات العملية خاصة الإناث وهذا ما سيتم توضيحة بالتفصيل في الدراسة التحليلية .

٣- الفجوة النوعية في التحصيل ونسب النجاح والتخرج:

حيث ظهرت في مصرو في عدة دول أخرى ارتفاع معدلات التحصيل والنجاح ومن ثم التخرج لدى الطالبات وتفوقهم على الطلاب وظهر ذلك من نتائج الجامعات والكليات المختلفة وهذه الفجوة بدأت تظهر بعدة دول وسميت بالفجوة النوعية الجديدة في التعليم وتوصلت دراسة (OECD, 2011) إلى أن

معدلات التحصيل في التعليم الثانوي بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تكشف أن جميع الطالبات في إيسلندا وكوريا وأسبانيا أكثر تحصيلا من أقرانهم الذكور

وبصفة خاصة الطالبات في برتغاليا يتمتعن بمميزات أكبر من البنين في التعليم في البلدان ذات الدخل المرتفع الأولاد هم الأكثر عرضة للتسرب من التعلم أكثر من البنات.

ومن أسباب الفجوة النوعية في التحصيل والإنجاز الأكاديمي: (Legewie, J. & Diprete, T., 2012, pp. 465 – 468)

– أن تأثير الأقران على الطلاب الذكور أكثر من تأثير الأسرة والمعلمين ولكن تأثيراتهم تكون في جوانب بعيدة عن التحصيل الأكاديمي مثل لعب الرياضة وتكوين علاقات مع الجنس الآخر والمعارضة للسلطة المدرسية مما يضعف التحصيل الأكاديمي.

– قد يرجع تزايد الفجوة في التحصيل بين الطلاب والطالبات إلى البيئة المدرسية حيث إن التمييز العلني ضد الفتيات في الفصول الدراسية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة وأن الفتيان مازالوا مهيمنين شفهيًا إلا أن الطالبات هي التي تتميز في التحصيل ، وبالتالي قد ترجع تلك الفجوة في التحصيل إلى مدخلات المدرسة والممارسات التعليمية ونظم الامتحانات .

– وجود مثبطات للتحصيل عند الطلاب مثل جماعة الأقران ومفاهيم الذكورة والتمرد على المدرسة.

– أسباب ترجع لطبيعة الجنس البشري حيث الصور النمطية الذكورية تصور الفتيان قادرة على المنافسة ونشيطة وعدوانية والهيمنة، في حين أن الطالبات تتسم بالتصالحية والتعاونية برغم أن الطلاب هم الموهوبين.

– اجتهاد الطالبات وميلهن لتوجيه جهد كبير في التحصيل والانتباه للدراسة في حين ذلك ضعيف عند الطلاب بل وجود ثقافة المعارضة لدى الطلاب.

وفي دراسة (Legewie, J. & Diprete, T., 2012) تم دراسة الفجوة النوعية بين الجنسين في التحصيل والإنجاز الأكاديمي حيث توصلت إلى أن الطالبات في جميع المراحل التعليمية هم الأكثر تحصيلا وإنجازًا من الطلاب والسبب يرجع إلى الطبيعة المقاومة لدى الطلاب لسياسة المدرسة وتأثير جماعات الأقران السلبي والميل لتكوين شخصيته الذكورية والتمرد بالرغم من أن الطلاب هم الموهوبين، وتتفوق الإناث في التحصيل بسبب أنهن أكثر اجتهادًا في المذاكرة والدراسة وفي محاولة لإثبات الذات وأن تأثير جماعات الأقران في الإناث إيجابي وقد ترجع لأسباب مدرسية مثل طبيعة الشرح وطبيعة الاختبارات.

وترى دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية (Hoy, K. , 2015, 1-6) أنه ظهرت فجوة بين الجنسين سميت بالفجوة الجديدة بين الجنسين وهذه الفجوة هي الفجوة في التحصيل ،

حيث أصبحت الإناث متفوقة على الذكور وهم الأكثر تحصيلا وتخرجًا من التعليم وارتفاع المرأة في التعليم والتحصيل وانخفاض مستوي الرجال وهذه الفجوة ترجع لمجموعة أسباب منها: (Hoy, K. , 2015, 1-6)

١- هي الاختلافات البيولوجية بين الإناث والذكور ويرجع ذلك لأسباب فطرية.

٢- أسباب اجتماعية حيث العوامل الاجتماعية المختلفة تؤجج الفجوة بين الجنسين محاولة المرأة إثبات وجودها وكيانها وإحساس الفتاة أنها أقل من الرجل فتعوض ذلك بالتعليم.

٣- أسباب مدرسية قد ترجع لطبيعة المناهج الدراسية ونظم الامتحانات والمعلمين وطريقة تعليمهم وتشجيعهم للبنات.

وبالتالي لابد من دراسة ذلك بشيء من التفصيل والتعرف عليه بالجامعات المصرية للوقوف على حجم تلك الفجوة النوعية ويسميها العلماء الفجوة الجديدة في التعليم الجامعي بصفة خاصة مع الإشارة إلى وجودها بالتعليم الأساسي والثانوي العام.

٤- الفجوة النوعية في الالتحاق بالدراسات العليا:

وتسمي هذه المرحلة مرحلة النتائج النهائية لما بعد التخرج، وهل توجد فروق بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق بالدراسات العليا والحصول على الدبلومات ودرجتي الماجستير والدكتوراة أم لا، وإن وجدت لصالح من ، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب المساواة بين الجنسين في ذلك الشأن.

٥- الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل بين خريجي التعليم الجامعي .

تأخذ مرحلة ما بعد التخرج طريقين الأول وهو الالتحاق بالدراسات العليا وسبق ذكره أعلاه، أما الطريق الثاني وهو الالتحاق بسوق العمل وهو يوجد به تكافؤ فرص أم لا وحتى تكتمل العدالة التعليمية لابد من المساواة في نتائجها النهائية وهي الالتحاق بسوق العمل بقدر عادل للجنسين.

وتسمى هذه الفجوة فجوة ما بعد التخرج (فجوة التوظيف) توصلت دراسة (Mcinturff,k., 2013, pp. 1-6) إلى أنه في كندا برغم أن المرأة حققت نتائج جيدة في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي والتي بلغت (٠,٩٩) ، (٠,٩٨) على التوالي لكنها لم تحصل على حقها في التمكين الاقتصاد التوظيف والالتحاق بالمهن المرموقة ولم تحصل على حقها أيضا في المشاركة السياسية في المجتمع.

والرجال يفوقوا النساء في المهن الاقتصادية بنسبة ٢ : ١ ويرجع ذلك إلى تأثير إنجاب الأطفال على النساء وقضاء وقت أكبر مع أسرهن، وأطفالهن ، ووجود تمييز في الأجور بين المرأة والرجل رغم الحصول على نفس المؤهلات العلمية، وربما يرجع لإجازات رعاية الطفل التي تحصل عليها المرأة وفجوة المشاركة السياسية تحتاج إلى ٣٩٢ عام حتى تغلق أي بحلول عام ٢٤٠٤م.

ولابد من تمكن المرأة في التوظيف والمساواة في الأجور حتى يساعد ذلك المرأة ويدفعها للاستمرارية في التعليم ولكن ضعف حصولها على حقوقها سينعكس على الإقبال على التعليم ويضعفه.

ودراسة (Garcia – Aracil, A., 2007) وركزت هذه الدراسة على الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بسوق العمل بين خريجي التعليم الجامعي وأوضحت الدراسة أن هناك فجوة في الكسب بسوق العمل بين الذكور والإناث وهذه الفجوة ترجع لاختلاف مجال العمل وترجع إلى التمييز ضد المرأة من جانب صاحب العمل والموظفين والعملاء. (P. 431).
،أوضحت الدراسة أنه يوجد مصدران للفجوة بين الجنسين في الأجور أولهما: الفصل بين الرجال والإناث عبر المهن والشركات والمناصب. والثاني: الاختلافات في الأجور التي تؤيد باستمرار فرص العمل التي تهيمن عليها الذكور ويستبعد منها الإناث. (p. 431)

وفي دراسة(OECD ,2011 ,pp. 3-4) وأوضحت بالرغم من تفوق الطالبات على الطلاب في التحصيل الدراسي بشكل كبير وبرغم تزايد التحاق المرأة بسوق العمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلا أن الإناث مازالت تعاني من نقص أجرها مقارنة بالرجال ، حيث تفقد المرأة الكثير من مكاسبها الاقتصادية بسبب التمييز ضد المرأة وتشغل المرأة في أوربا ١٢% من مقاعد مجالس الإدارة على المتوسط وبالتالي تعتبر حصص قليلة مقارنة بالرجال ولابد من التوازن بين الرجال والنساء وتقليل تلك الفجوة في المجال الاقتصادي والتي تعتبر هي الفائدة وراء الدافع للتعليم وبالتالي لابد من تحقيق المساواة بين مخرجات التعليم في سوق العمل للاستفادة من المواهب والقدرات التي لدى الإناث.

ولكن قد تحدث بسبب الزواج وتسمي فجوة الزواج ، وقد تحدث بسبب رعاية الأطفال وتسمي فجوة الأمومة وفجوة الأمومة والزواج هي فجوات مبررة لها أسباب ، ولكن يجب إغلاق كل الفجوات بين الجنسين في سوق العمل خاصة غير المبررة منها. (OECD ,2011 , p. 173)

وفي دراسة الاتحاد الأوروبي (European commission, 2013, pp. 1-2) عن الفجوة في الأجور بين الجنسين وهي نتيجة للفجوة في التعليم وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن النساء هن الأفضل في المدارس والجامعات من الرجال لكن لا يأخذن فرصة بعد التخرج حيث إنه بالرغم من أن ٨٢% من الإناث تصل إلى ما لا يقل عن التعليم الثانوي في الاتحاد الأوربي مقابل ٧٧% من الذكور وكذلك تمثل النساء ٦٠% من الملتحقين بالجامعات ورغم ذلك فإن الإناث يتقاضين أجور أقل من الرجال حتى المعاشات التقاعدية أقل ومعدل توظيف الإناث العام في أوربا ٦٢,٣% مقارنة مع ٧٥% للرجال وذلك لمن تتراوح أعمارهم من ٢٠ – ٦٠ ، وغالبية الاختلافات والفجوة بين الرجال والنساء في الأجور غير مبررة.

وإن الانتقال من التعليم إلى العمل المأجور هي لحظة حاسمة وهي التي ترسي عدم تكافؤ الفرص للمرأة نظرًا لعدم المساواة التي تواجهها المرأة طوال حياتها في العمل، لأنه برغم دخول المرأة سوق العمل لكن واجهتها صعوبات أكثر من الرجال بداية من الحصول على وظيفة وإن حصلت يكون دخلها أقل من الرجل وتوزع الإناث على العمل في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والوظائف الإدارية، وتسبعد قطاع الأعمال وهو الأعلى دخلا وبالتالي تعاني المرأة من فجوة الحصول على وظيفة ، وفجوة في الدخل وفجوة الدخل قد ترجع لأخذها إجازات لتربية الأبناء ورعاية الأسرة. (OECD,2012 ,p. 15)

وفي دراسة (Ganguli, I. et al., 2014, 173) وتوصلت الدراسة إلى أن ٢٢ دولة من ٣٥ دولة من عينة الدراسة توجد فيها فجوة نوعية في المشاركة في سوق العمل بين المرأة والرجل وهي أكثر من ١٥% في أحدث تعداد، والمفروض أن سد الفجوة النوعية بين الجنسين في التعلم يؤدي إلى تقليص وسد الفجوة بين الجنسين في العمل وبذلك يحقق تكافؤ الفرص في المجتمع في التعليم ثم في مرحلة ما بعد التخرج .

وترى دراسة (World Econimcic forum, 2014 ,2-5) أن سد الفجوة النوعية في الإناث بالرغم من بذل جهود كبيرة في سد الفجوة النوعية في التعليم لكنها مازالت موجودة في اليابان، بدرجة كبيرة بين الإناث والذكور حيث إن هذه الفجوة تظهر ما بعد التخرج حيث إنها تقاس من خلال قياس مدى المشاركة في القوى العاملة حيث معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة ٦٢% مقارنة مع ٨٥% للرجال فهو معدل متدني ، بالإضافة إلى الفجوة بين الدخل والكسب والمرتبات حيث تحصل المرأة على مرتبات أقل من الرجال بكثير

وأنهن يعملن بمهن أقل أجرًا ، وتقاس الفجوة بين الرجال والنساء أيضا بنسبة الإناث إلى الرجال بين المشرعين وكبار المسئولين والمديرين ونسبة النساء إلى الرجال بين التقنية والعمل المهنيين.

إن مشكلة الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل في مصر قديمة حيث كانت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية في سوق العمل من الذكور ٤,٧% ومن الإناث ١,٤% حسب تعداد ١٩٨٦م، وازدادت تلك النسبة فوصلت ٥,٥% للذكور، و٢,٥% في تعداد عام ١٩٩٦م. (معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨م، ٣٩) ، ومن الملاحظ استمرارية الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل بين خريجي التعليم الجامعي في وهذا ما سيتم توضيحة بالتفصيل في الدراسة التحليلية .

ويجب الإشارة إلى أن التطبيق العادل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن تكون معدلات الطلاب متساوية مع معدلات الطالبات في جميع الفجوات التي تم ذكرها أعلاه، وفي حالة زيادة معدلات الطلاب عن الطالبات فيكون هناك خلل ومشكلة في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي، والعكس صحيح أيضا في حالة زيادة معدلات الطالبات عن الطلاب فتعد مشكلة أكبر من سابقتها، وتستحق البحث لها عن حل وعلاج منعًا لما سوف يترتب عليها من أضرار ومشكلات مستقبلية.

أما عن أسباب الفجوات النوعية بين الإناث والذكور فإنها تختلف قطعًا حسب اتجاه تلك الفجوة وعما إذا كانت الفجوة في صالح الطالبات أم في صالح الطلاب فلكل منها أسباب مختلفة عن الأخرى ولها أيضا أضرار مختلفة عن نظيرتها. وأيضا آليات العلاج سوف تكون وفقًا لطبيعة تلك الفجوات النوعية في التعليم الجامعي.

(د) علاقة الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

إن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يفترض فيه أن تتساوي الإناث مع الذكور في الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله وخاصة التعليم الجامعي نظرًا لما له من مكانة وقيمة في المجتمع المصري، ولكن عندما يعكس الواقع التعليمي بالتعليم الجامعي تمثيلا غير متكافئا ، وتزداد فيه فرص تعليم الذكور عن الإناث، أو العكس تزداد فرص تعليم الإناث عن الذكور. وذلك في الالتحاق بالتعليم الجامعي وفي الالتحاق بالتخصصات العلمية المختلفة فإن ذلك يعد إهدارًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، وإن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص

التعليمية بالتعليم الجامعي يتطلب تحقيق المساواة في جميع مستويات تكافؤ الفرص التعليمية وهي:

١- المساواة في القبول أو الالتحاق.

٢- المساواة في المعاملة.

٣- المساواة في المخرجات أو التخرج.

٤- المساواة في النتائج.

وإن تحقيق تكافؤ الفرص لابد أن يتم في جميع تلك المستويات السابقة لتكافؤ الفرص التي يجب أن يمر بها كل فرد ملتحق بالتعليم الجامعي ، ويحصل من خلالها على فرص متكافئة مع أقرانه سواء إناث أو ذكور وعدم حدوث المساواة في أي مرحلة من تلك المراحل الأربع السابقة سوف يؤدي إلى إخلال مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي.

- وفي حالة حدوث تمييز وفروق بين الإناث والذكور وفقا للنوع فإنه يحدث ما يسمي بالفجوة النوعية في التعليم الجامعي ، فإذا أحدثت فروق في معدلات القيد بين الإناث والذكور مثلا لصالح أيا منهما فإنه يحدث ما يسمي الفجوة النوعية في القيد وتقوم هذه الفجوة بالقضاء على المستوي الأولي من تكافؤ الفرص هو مستوي المساواة في القبول والالتحاق.

- في حالة حدوث سوء توزيع للطلاب والطالبات على الكيات والأقسام والتخصصات العلمية في الجامعات المصرية فإن ذلك يسمي فجوة التخصص حيث تتراكم الطالبات مثلا بالكليات الطبية والكليات النظرية مثلا وهذه الفجوة تقضي على المستوي الثاني من مستويات تكافؤ الفرص التعليمية وهو المساواة في الخدمة التعليمية التي يجب أن تقدم لتراعي ظروف الطلاب والطالبات وتسمح لهم بدخول التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم الحقيقية ومواهبهم واستعداداتهم ، ولكن في حالة توزيعها على التخصصات العلمية وفقا للاعتبارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فذلك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي.

- في حالة الضعف في نظم الامتحانات وعدم ملائمتها لفئات معينة أو قدرات محددة فإن الطلاب والطالبات سوف تكون هناك فروق شاسعة بينهم في التحصيل والنجاح والتخرج ولكن في حالة وجود ارتفاع واضح لنسب النجاح والتخرج التي أصبحت غالبيتها لصالح الطالبات فإن ذلك يعني وجود فجوة تسمي الفجوة الجديدة وهي فجوة التحصيل ومن ثم فجوة التخرج وهذه الفجوة النوعية في المستوي الثالث من مستويات تكافؤ الفرص.

– والفجوة النوعية الرابعة التي سوف تدرسها الباحثة في الدراسة التحليلية بالإضافة للثلاث فجوات السابقة التي أوضحتها في الشكل رقم (١) هي الفجوة النوعية التي توجد بالمستوي الرابع والأخير من مستويات تكافؤ الفرص وهو أهمها لأن القضاء على هذا المستوي وهو المساواة في النتائج سيترتب عليها نتائج سلبية منها ما يؤثر بشكل كبير على التحاق الطالبات ببعض الكليات المهمة والتخصصات النادرة وذلك لعدم المساواة في النتائج النهائية المرجوة من الحصول على الشهادة العلمية والباحثة ترى من خلال معايشتها بالمجتمع المصري ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وبعض الإحصاءات أن هذا المستوي توجد به فجوتان نوعيتان هما:

(أ) فجوة نوعية الالتحاق بالدراسات العليا والاستمرارية في التعليم:

برغم تفوق الطالبات وارتفاع معدلات نجاحهن وتخرجهن لكن تأتي مرحلة الاستمرارية في الدراسات العليا وتحدث فجوة نوعية لصالح البنين لاعتبارات مختلفة سوف تتضح بالدراسة التحليلية.

(ب) فجوة نوعية في الالتحاق لسوق العمل:

حيث أنه برغم الإنجازات التي تحققت في ارتفاع معدلات التحاق الطالبات بالتعليم الجامعي وارتفاع أعداد الخريجات وتفوقهن على البنين، لكن ما يزال البنين أكثر سيطرة على سوق العمل وعلى الوظائف المرموقة والتي تدر دخلا كبيراً مما يهدد حق الطالبات الخريجات ، وذلك يرجع لأسباب مختلفة سوف يتم توضيحها في الدراسة التحليلية، والباحثة حاولت توضيح تلك الفجوات النوعية السابقة الذكر وموقعها من مستويات تكافؤ الفرص التعليمية

بالتعليم الجامعي برسم الشكل التالي:

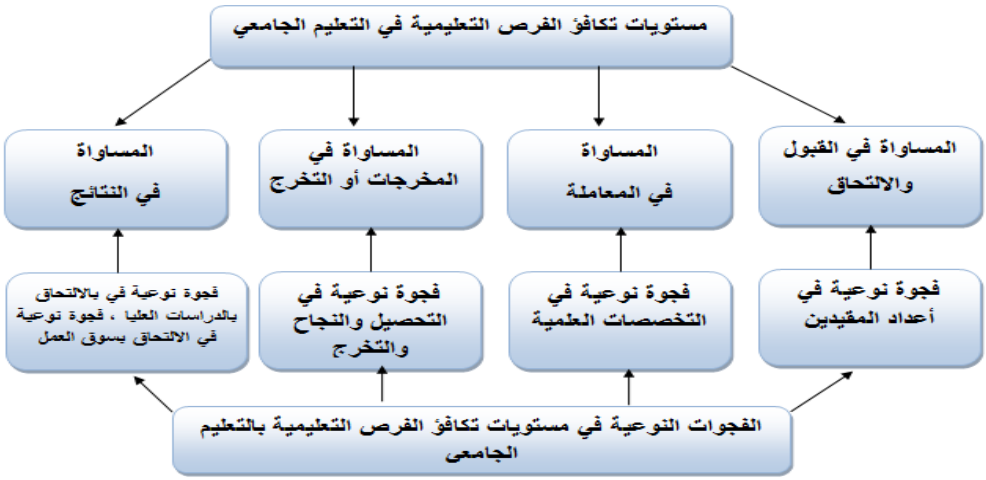

شكل رقم (١)

الفجوات النوعية في مستويات تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي

وتستخلص الباحثة مما سبق ومن الشكل السابق ما يلي:

- أن تكافؤ الفرص التعليمية لابد من تحقيقه على أرض الواقع خاصة بين الإناث والذكور في جميع المراحل التعليمية وفي التعليم الجامعي بصفة خاصة نظرًا لما له من أهمية كبيرة في الإعداد العلمي والمهني ذات المستوي الراقي الذي يؤهل الفرد للالتحاق بالهمن المرموقة بالمجتمع.

- أن تحقيق تكافؤ الفرص بالتعليم الجامعي لابد أن يتم في أربع مستويات متتالية بداية من المساواة في الالتحاق والقبول ثم يليه المساواة في المعاملة في التعليم الجامعي ثم المساواة في المخرجات والتخرج والمستوى الأخير والمساواة في النتائج أي الاستمرارية في التعليم في الدراسات العليا وأيضا مدى الالتحاق بسوق العمل.

- أنه في حالة عدم حدوث المساواة بين الذكور والإناث فإنها تسمي فجوة نوعية في التعليم الجامعي، وتوجد عدة فجوات نوعية بالتعليم الجامعي منها الفجوة النوعية في أعداد المقيدين والملتحقين به ، والفجوة النوعية في الإقبال على التخصصات العلمية المختلفة، والفجوة النوعية في التحصيل والنجاح والتخرج، والفجوة النوعية في النتائج النهائية للتعليم الجامعي.

- الفجوات النوعية سابقة الذكر أعلاه موزعة على المستويات الأربع لتكافؤ الفرص التعليمية وأي فجوة من تلك الفجوات النوعية بين الذكور والإناث أيا كان نوعها في صالح الإناث أو

في صالح الذكور فإنها تفضي إلى تدمير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي وتقضي عليه ويترتب علي ذلك أضرار مستقبلية متعددة في المجتمع المصري.

- وحتى يمكن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وتتحقق المساواة بين الجنسين لابد أن يكون خالي من أي فجوات نوعية بين الذكور والإناث ، وذلك لأن هذا الحق كفله الدستور المصري وحث على عدم التفرقة بين الإناث والذكور في التعليم بصفة خاصة.

ولكن مدى وجود الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري على المستوي العالمي والقومي والمحلي ومدى تطور تلك الفجوات في الإحدى عشر سنة الأخيرة وأسباب تلك الفجوات إن وجدت وأضرارها ومدى تأثيرها على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي هو ما سوف نتعرف عليه في الدراسة التحليلية في الصفحات التالية.

إجراءات الدراسة التحليلية:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية وهو ضرورة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأنه في حالة وجود فجوات نوعية بين الذكور والإناث في أي مستوي من مستويات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فإن ذلك يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويصبح تطبيقه غير صحيح بالتعليم الجامعي ومن هنا جاءت الدراسة التحليلية التالية ويشتمل هذا الجزء إجراءات الدراسة التحليلية ويشتمل على أهداف الدراسة التحليلية عينة التحليل ، والمعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة التحليلية.

(أ) أهداف الدراسة التحليلية:

١- التعرف على موقع وترتيب الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري من المعدلات العالمية.

٢- التعرف على واقع أهم الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري وتطورها في الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م والفجوات التي سوف يتم التعرف على واقعها هي ما يلي:

- **الفجوة النوعية في معدلات القيد والقبول.**
- **الفجوة النوعية في اختيار التخصصات العلمية.**
- **الفجوة النوعية في التحصيل والنجاح والتخرج والمخرجات.**
- **الفجوة النوعية في الالتحاق بالدراسات العليا والاستمرارية في التعليم.**
- **الفجوة النوعية في التحاق الخريجين بسوق العمل.**

٣- التعرف على أسباب كل نوع من أنواع الفجوات النوعية التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري وفقا لاتجاه كل فجوة منها.

٤- التعرف على الأضرار المستقبلية التي قد تترتب على الفجوات النوعية التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري.

٥- التعرف على تأثير الفجوات النوعية على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري.

(ب) عينة الدراسة التحليلية:

قامت الباحثة بتحليل الإحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة من عدة جهات رسمية من داخل جمهورية مصر العربية ومن خارجها للتعرف على واقع الفجوات النوعية بالتعليم المصري ومدى تطورها مع مقارنتها بالمعدلات العالمية ، واعتمدت الباحثة في دراستها التعليمية على ما يلي:

١- تقارير الفجوة النوعية بين الجنسين الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي وقامت الباحثة بدراسة التقارير الصادرة من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٦م.

٢- الكتاب الإحصائي السنوي الصادر سبتمبر ٢٠١٥م والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية.

٣- الكتاب الإحصائي السنوي الصادر سبتمبر ٢٠١٦م، والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤- بعض النشرات الدورية الصادرة عن المجلس الأعلى للجامعات المصرية في الفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م.

٥- بعض الإحصاءات الرسمية عن بعض الجامعات المصرية والتي تخص إحصاءات الطلاب والطالبات ونتائجها في الفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م.

(ج) المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة التحليلية:

استخدمت الباحثة في استخلاص النتائج الأسلوبين التاليين:

١- حساب مؤشر تكافؤ الفجوة النوعية:

$$\text{١- مؤشر الفجوة النوعية} = \frac{\text{عدد (نسبة) الإناث في خاصية معينة}}{\text{عدد (نسبة) الذكور في خاصية معينة}}$$

فمثلا إذا كان عدد الخريجات من كلية معينة ٥٠٠ طالبة وعدد الطلاب ٦٠٠ بالتالي يكون مؤشر الفجوة النوعية كما يلي: $= \frac{500}{600} =$ ٠,٨٣

وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب خريج يقابلهم ٨٣ طالبة خريجة من الكلية.

وهذه الطريقة الإحصائية هي المتبعة في حساب مؤشر الفجوة النوعية بتقارير الفجوة النوعية بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

٢- **حساب النسبة المئوية للخاصية:**

$$\text{النسبة المئوية للإناث} = \frac{\text{عدد الإناث في خاصية معينة}}{\text{العدد الكلي (عد الإناث + عدد الذكور)}} \times ١٠٠$$

$$\text{النسبة المئوية للذكور} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{العدد الكلي (عد الإناث + عدد الذكور)}} \times ١٠٠$$

فمثلا لو كانت عينة من الناجحين والناجحات وكان عدد الإناث ٥٠٠ طالبة خريج وعدد الذكور ٦٠٠ طالب خريج فتكون كما يلي:

النسبة المئوية للإناث الخريجات $= \frac{500}{500 + 600} \times ١٠٠ = \frac{500}{1100} \times ١٠٠ =$ %٤٥,٤٥

النسبة المئوية للذكور الخريجين $= \frac{600}{500 + 600} \times ١٠٠ =$ %٥٤,٥٤

وذلك يعني أن الإناث تمثلن ٤٥,٤٥% من العدد الكلي والذكور يمثلون ٥٤,٥٤%

نتائج الدراسة التحليلية:

وبعد إجراء دراسة تحليلية للبيانات والإحصاءات التي تخص الفجوة النوعية في التعليم الجامعي على المستوي العالمي والقومي والمحلي توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أولا: الفجوة النوعية بالتعليم العالي المصري وترتيب مصر وفقا لمؤشر الفجوة النوعية على مستوي العالم.

بلغ مؤشر الفجوة النوعية للالتحاق بالتعليم العالي ((ويشتمل على التعليم الجامعي والتعليم بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة)) في مصر (٠,٩٠) في عام ٢٠١٦م وفقا لمؤشر الفجوة النوعية على مستوي العالم (World Economic forum, 2016, 64) حيث كانت نسبة الإناث ٣٥ ، والذكور ٣٣ وبالتالي بلغت نسبة الإناث إلى الذكور (٠,٩٠) وهي تعني

أن كل مائة طالب التحق بالتعليم العالي يقابله ٩٠ طالبة بالتعليم العالي المصري. وكان ترتيب مصر في عام ٢٠١٦م هو رقم ١٠٤ من بين ١٤٤ دولة ، وذلك في معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي.

ولمعرفة موقع مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم العالي في مصر مقارنة ببقية المعدلات العالمية

الأخرى استخلصت الباحثة في الجدول التالي وبه أعلى عشرة دول في سد الفجوة النوعية في التعليم الجامعي وأقل عشرة دول في سد الفجوة النوعية في التعليم العالي في الجدول التالي: (World Economic forum , 2016, 53)

جدول رقم (١)

أعلى وأدني ١٠ دول في مؤشر الفجوة النوعية في التعليم العالي عام ٢٠١٦م.

بيان	مسلسل	الدولة	الترتيب	الإناث	الذكور	المؤشر (نسبة الإاث /الذكور)
أعلى ١٠ دول	١	قطر	١	٤٦	٧	٦,٣٢
	٢	البحرين	٢	٥٧	٢٤	٢,٣٣
	٣	جاميكا	٣	٣٩	١٧	٢,٢٨
	٤	الأمارات العربية	٤	٣٥	١٥	٢,٢٦
	٥	باربادوس	٥	٩١	٤٠	٢,٢٥
	٦	أوراجواي	٦	٨٠	٤٧	١,٧٣
	٧	أيسلندا	٧	١٠٥	٦١	١,٧٢
	٨	فنزويلا	٨	٩٨	٥٨	١,٦٩
	٩	بروناي دار السلام	٩	٤٠	٢٤	١,٦٩
	١٠	بليز	١٠	٣٠	١٨	١,٦٤
أدنى ١٠ دول	١	تنزانيا	١٢٨	٢	٥	٠,٥١
	٢	مونتانا	١٢٩	٤	٧	٠,٥٠
	٣	بوركينافاسو	١٣٠	٣	٦	٠,٤٩
	٤	أثيوبيا	١٣١	٥	١١	٠,٤٨
	٥	غينيا	١٣٢	٧	١٥	٠,٤٥
	٦	اليمن	١٣٣	٦	١٤	٠,٤١
	٧	مالي	١٣٤	٤	١٠	٠,٤٣
	٨	بوروندي	١٣٥	٣	٦	٠,٤٢
	٩	بنين	١٣٦	٨	٢٢	٠,٣٧
	١٠	تشاد	١٣٧	١	٦	٠,٢٠

يتضح من الجدول السابق كما يلي:

- وجود أعلى مؤشر لسد الفجوة النوعية بدولة قطر العربية حيث بلغ مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم العالي(٦,٣٢) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم الجامعي يقابلهم ٦٣٢ طالب

التعليم العالي وذلك أكبر معدل في العالم حيث أصبحت أعداد الطالبات أكثر من ست أضعاف أعداد الطلاب وتسمي تلك الفجوة أنها لصالح الطالبات وضعف شديد في أعداد الطلاب الملتحقين وجاءت بعدها في الترتيب الثاني دولة البحرين ثم جاميكا ثم دولة الإمارات العربية في الترتيب الرابع ثم باربادوس في الترتيب الخامس وفي كلا من البحرين وجاميكا والإمارات العربية وباربادوسا بلغت أعداد الطالبات بالتعليم الجامعي أكثر من أعداد الطلاب بأكثر من ضعفين.

– وبالنظر للدول التي تدني بها مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم العالي حيث أقل دولة بالعالم هي دولة تشاد وجاءت في الترتيب الأخير وهو رقم ١٣٧ حيث بلغ مؤشر الفجوة النوعية بها (٠,٢٠) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم العالي يقابلهم ٢٠ طالبة وذلك أدني مستوي بالعالم لالتحاق الطالبات بالتعليم العالي.

– وبالتالي يمكن القول أن مرتبة مصر التي جاءت رقم ١٠٤ تعتبر جيدة، ولكن إذا تم النظر للتعليم الأساسي في مصر والتعليم الثانوي نجد أنه تم سد الفجوة النوعية بهما تمامًا وحققت مصر الترتيب رقم (١) في هذا العام في سد الفجوة النوعية في التعليم الأساسي حيث بلغ معدل الإناث (٩٨) ومعدل الذكور (٩٨) وبالتالي أصبح مؤشر الفجوة النوعية (١,٠٤) أي أن عدد الإناث أصبح يساوي تقريبا لعدد الذكور وحصلت مصر على الترتيب رقم (١) عالميًا، والتعليم الثانوي بلغ معدل الإناث (٨٢) والذكور (٨١) وبلغ مؤشر الفجوة النوعية (١,٠١) ويعني ذلك تفوق عدد الإناث على عدد الذكور وترتيب مصر عالميًا رقم (١) وذلك يوضح أن التعليم الجامعي مازال توجد به فجوة نوعية وعدد الإناث أقل من عدد الذكور بدرجة كبيرة ويحتاج جهد لسد تلك الفجوة النوعية بينهما لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور.

ثانيا: تطور مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي المصري وتطور ترتيبها عالميًا في الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م:

ومن الضروري أن يتم التعرف على مدى تطور الفجوة النوعية بالتعليم العالي المصري ومدى تطور ترتيبها ومكانتها العالمية في مؤشر الفجوة النوعية وحجم الجهود والتي بذلت لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر بين الإناث والذكور وتم استخلاص الجدول

التالي من تقارير الفجوة النوعية العالمية التي يعدها المنتدى الاقتصادي العالمي والصادرة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٦م.

(World Economic forum, the Global Gender Gap Reports from 2006 to 2016)

جدول رقم (٢)

تطور مؤشر الفجوة النوعية بالتعلم العالي المصري وترتيب مصر عالميًا لفترة عن ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٦م

العام	الإناث	الذكور	المؤشر	الترتيب	إجمالي عدد الدول	قبل المرتبة الأخيرة بعدد
٢٠٠٦	-	-	-	-	١١٥	-
٢٠٠٧	-	-	-	-	١٢٨	-
٢٠٠٨	-	-	-	-	١٢٨	-
٢٠٠٩	-	-	-	-	١٣٤	-
٢٠١٠	٢٤	٣١	٠,٧٧	١٠٤	١٣٤	١٠
٢٠١١	٢٤	٣١	٠,٧٧	١٠٥	١٣٥	١٠
٢٠١٢	٣١	٣٤	٠,٩١	٩٨	١٣٥	٣٧
٢٠١٣	٢٦	٢٩	٠,٩٠	٩٦	١٣٦	٤٠
٢٠١٤	٢٩	٣١	٠,٩٦	١٠١	١٤٢	٤١
٢٠١٥	٣١	٣٥	٠,٨٩	١٠٨	١٤٥	٣٧
٢٠١٦	٣٠	٣٣	٠,٩٠	١٠٤	١٤٤	٤٠
مقدار التغيير في المؤشر =			+٠,١٣	مقدار التغير في الترتيب =		تدنى الترتيب(٣٠) مرتبة

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **أن الفجوة النوعية بين الإناث والذكور لم توجد عنها بيانات في التقارير العالمية للفجوة النوعية حتى عام ٢٠٠٩م وفي عام ٢٠١٠م، بلغت الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم العالي (٠,٧٧) بمعنى أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم العالي يقابلهم ٧٧ طالبة ، وأخذت نسبة الإناث للذكور تزداد حتى بلغت أقصى قيمة لها عام ٢٠١٤م حيث بلغت (٠,٩٦) ثم انخفضت مرة أخرى ووصلت عام ٢٠١٦م إلى (٠,٩٠) أي كل ١٠٠ طالب التعليم العالي المصري يقابلهم ٩٠ طالبة .**
- **بالنسبة لمرتبة مصر بين دول العالم كانت رقم ١٠٤ عام ٢٠١٠م من بين ١٣٤ دولة وبلغت أفضل ترتيب لها عام ٢٠١٣م حيث أصبح ترتيب مصر ٩٦ من إجمالي ١٣٦ دولة، أما في عام ٢٠١٦م فقد تراجع ترتيب مصر ليعود لنفس ترتيبها عام**

٢٠١٠م ، وهو الترتيب رقم ١٠٤ عالميًا بين ١٤٤ دولة ، وترتيبها بين دول العالم تراجع و قد كان ترتيب مصر عام ٢٠١٠ م قبل المرتبة الأخيرة بـ (١٠) دول وتراجع فأصبح عام ٢٠١٦ م قبل المرتبة الأخيرة بـ (٣٠) دولة ، مما يدل على وجود فروق كبيرة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم العالي المصري مما يخل ويهدر تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المستوي الأول منه وهو المساواة في القبول والالتحاق بالتعليم العالي وذلك وفقا لتقارير الفجوة النوعية العالمية.

ثالثا: الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي على المستوي القومي:

سوف يتم فيما يلي توضيح تطور الفجوة النوعية بالتعليم العالي (التعليم الجامعي والتعليم بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة) على المستوي القومي ثم بعد ذلك يتم تناول واقع تلك الفجوة على مستوى الجامعات والمحافظات المختلفة بالجمهورية للعام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

(أ) تطور الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالتعليم بالتعليم العالي المصري (التعليم الجامعي والتعليم بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة) على مستوي الجمهورية في الفترة من العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م حتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥م:

بالرجوع للإحصاءات الرسمية للدولة ثم استخلاص مدى تطور الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي (الحكومي والخاص) المصري والمقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة (الحكومية والخاصة) في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م وتم حساب الفجوة النوعية للأعداد الاجمالية كما بالجدول التالي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي إصدار سبتمبر ٢٠١٥م، إصدار سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول رقم (٣)

تطور الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم العالي المصري (التعليم الجامعي الحكومي والخاص والتعليم بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة) من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م حتى ٢٠١٤/٢٠١٥م

العام	الجامعات الحكومية والخاصة		المعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة		إجمالي أعداد الذكور	إجمالي أعداد الإناث	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الإناث			
٢٠٠٥/٠٤	٩٦٨٦٨٣	٨٧٤١٦٠	٨٣٨٣٥	٨٥٩٨٨	١٠٥٢٥١٨	٩٦٠١٤٨	٠,٩١
٢٠٠٦/٠٥	٩٦٨٦٨٣	٨٧٤١٦٠	٨٣٣٥٢	٨١٩٠١	١٠٥٢٠٣٥	٩٦٠١٤٨	٠,٩١
٢٠٠٧/٠٦	١٠٣٣٨٨١	٩٢٩٣٦٩	٨٢٨٠٨	٧٥٤٧٨	١١١٦٦٨٩	١٠١٥٣٥٧	٠,٩١
٢٠٠٨/٠٧	١٠١٨٣١٥	٩٤٠٧٣٦	٧٩٠٤٩	٦٨٣٧٣	١٠٩٧٣٦	١٠٢٦٧٢٤	٠,٩٤
٢٠٠٩/٠٨	١٠١٨٢٨٤	٩٥٩٨٦٧	٧٧١١٠	٥٨٤٣١	١٠٩٥٣٩٤	١٠١٨٢٩٨	٠,٩٣
٢٠١٠/٠٩	١٠٢٠٦٩٥	٩٨٤١٧٥	٦٢٦٣٥	٥١٩٣٩	١٠٨٣٣٣٠	١٠٣٦١١٤	٠,٩٦
٢٠١١/١٠	١٠٢٠٦٩٥	٩٨٤١٧٥	٤٣٧٤٤	٣٢٩٣٩	١٠٦٤٤٣٩	١٠١٧١١٤	٠,٩٦
٢٠١٢/١١	٨٩٤٩٩٠	٨٢٧٩٧٨	٤٩٦١٥	٣٧٩٢٢	٩٤٤٦٠٥	٨٦٥٩٠٠	٠,٩٢
٢٠١٣/١٢	٨٨٨١٣٤	٨٢٥٩٨٩	٥٦٠٩٠	٥٣٦٦٧	٩٤٤٢٢٤	٨٧٩٦٥٦	٠,٩٣
٢٠١٤/١٣	١٦٧٩١٣٠	١٦٨٨٧٧٠	٦٢٧٥٠	٥٤٤٢٩	١٧٤١٨٨٠	١٧٤٣١٩٩	١,٠
٢٠١٥/١٤	٩٨٩٤٢٣	١٠٦٨٢٢٣	٥٧٨٥١	٥٣٨٦٩	١٠٤٧٢٧٤	١١٢٢٠٩٢	١,٠٧
إجمالي التغيير							+٠,١٦

يتضح من الجدول السابق مايلي :

- **أن مؤشر الفجوة النوعية بين أعداد الإناث والذكور بالتعليم العالي المصري والتي تم حسابها في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي (الحكومي والخاص) المصري والمقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة (الحكومية والخاصة) قد كانت عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م (٠,٩١) وذلك يعني ان كل ١٠٠ طالب بالجامعات والمعاهد المصرية تقابله ٩١ طالبة ، واستمر هذا المؤشر في الزيادة بسبب تزايد أعداد الطالبات وبلغ بعدها بخمس سنوات في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م بلغ (٠,٩٦).**
- **استمرت أعداد الطالبات في الزيادة ومعها استمر إغلاق الاقتراب من اغلاق الفجوة النوعية حتى أغلقت تمام عام٢٠١٣/٢٠١٤م وبلغت الفجوة النوعية (١,٠) وذلك يعني تساوي أعداد الطالبات مع اعداد الطلاب .**

بدأت تظهر في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م الفجوة النوعية المعكوسة وهي تغلب أعداد الاناث وزيادتها عن أعداد الطلاب بالجامعات والمعاهد المصرية حيث بلغت الفجوة النوعية (١,٠٧) وذلك يعني أن الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي (الحكومي والخاص) والمقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة (الحكومية والخاصة) ارتفعت

في الأحد عشر عام من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥م (+٠,١٦) أيضا وهذا يعني ظهور فجوة جديدة وهي أن الطالبات بدأت أعدادهن تزيد عن أعداد الطلاب بدرجة كبيرة وأن الفجوة النوعية أصبحت لصالح الإناث بالتعليم بالجامعات والمعاهد المصرية .

(ب) تطور الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي المصري (الحكومي والخاص) في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م

أما بالنسبة تطور الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي المصري (الحكومي والخاص) في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م فقد تم استخلاصها في الجدول التالي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي إصدار سبتمبر ٢٠١٥م، إصدار سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول رقم (٤)

تطور الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي المصري (الحكومي والخاص) في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م

العام	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة المئوية للطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
٢٠٠٤/٠٥	٩٦٨٦٨٣	٨٧٤١٦٠	%٤٧	٠,٩٠
٢٠٠٥/٠٦	٩٦٨٦٨٣	٨٧٤١٦٠	%٤٧	٠,٩٠
٢٠٠٦/٠٧	١٠٣٣٨٨١	٩٢٩٣٦٩	%٤٧	٠,٩٠
٢٠٠٧/٠٨	١٠١٨٣١٥	٩٤٠٧٣٦	%٤٨	٠,٩٢
٢٠٠٨/٠٩	١٠١٨٢٨٤	٩٥٩٨٦٧	%٤٩	٠,٩٤
٢٠٠٩/١٠	١٠٢٠٦٩٥	٩٨٤١٧٥	%٤٩	٠,٩٦
٢٠١٠/١١	١٠٢٠٦٩٥	٩٨٤١٧٥	%٤٩	٠,٩٦
٢٠١١/١٢	٨٩٤٩٩٠	٨٢٧٩٧٨	%٤٨	٠,٩٣
٢٠١٢/١٣	٨٨٨١٣٤	٨٢٥٩٨٩	%٤٨	٠,٩٣
٢٠١٣/١٤	١٦٧٩١٣٠	١٦٨٨٧٧٠	%٥٠	١,٠١
٢٠١٤/١٥	٩٨٩٤٢٣	١٠٦٨٢٢٣	%٥٢	١,٠٨
إجمالي التغيير			%٥+	٠,١٨+

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **أن الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي (الحكومي والخاص) كانت تقدر (٠,٩٠) في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م أي أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم الجامعي يقابلهم ٩٠ طالبة وبدأت هذه الفجوة تضيق تدريجيا بسبب تزايد أعداد الطالبات وبلغ بعدها بخمس سنوات في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م بلغ (٠,٩٦).**

- **تم إغلاق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث تمامًا في العام ٢٠١٣/٢٠١٤م، حيث أصبحت الفجوة النوعية تساوي (١,٠١) ومعنى ذلك تساوي عدد الإناث مع عدد الذكور بالتعليم الجامعي المصري .**
- **بدأت تظهر في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ م الفجوة النوعية معكوسة وأصبحت لصالح الإناث ومعنى ذلك أن عدد الإناث أصبح أكثر من عدد الذكور بالتعليم الجامعي المصري وبلغت الفجوة النوعية(١,٠٨) كما في الجدول السابق في إجمالي التعليم الحكومي والخاص.**
- **قد يرجع تزايد أعداد الطالبات عن الطلاب بالتعليم الجتمعي المصري إلى ما يلي :**

١- انتشار الوعي لدى الشعب المصري بأهمية تعليم الإناث خاصة بالتعليم الجامعي لتحسين مستواهم التعليمي أسوة بالذكور.

٢- قد يرجع ذلك لارتفاع أعداد الطالبات بالتعليم الثانوي العام عن أعداد البنين حيث بلغ عام ٢٠١٤/٢٠١٥م عدد الذكور ٦١٥٠٢٢ طالب وبلغ عدد الإناث ٧٣٤٥١٨ طالبة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٦)، وبالتالي يكون مؤشر الفجوة النوعية(١,١٩) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب يقابلهم ١١٩ طالبة بالثانوية العامة ، ومن ثم لابد من اتخاذ إجراءات مناسبة حتى لا يزداد الفارق بين أعداد الذكور وأعداد الإناث بالتعليم الجامعي مما قد يترتب عليه مشكلات متعددة.

- **تفوق الطالبات بالمرحلة الثانوية العامة وحصولهن على مجاميع مرتفعة مما أتاح لهن الالتحاق بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة وانخفاض المجاميع التي يحصل عليها الطلاب والذي يوكد ذلك هو الاحصاءات التي توضح الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة والتي تقبل مجموع أقل من الجامعات وتم استخلاص وحساب الفجوة النوعية في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م في الجدول التالي :**

جدول رقم (٥)

تطور الفجوة النوعية في إجمالي أعداد المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة **المصرية** (الحكومية والخاصة) **في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م**

العام	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة المئوية للطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
٢٠٠٥/٠٤	٨٣٨٣٥	٨٥٩٨٨	٠,٥١	١,٠٣
٢٠٠٦/٠٥	٨٣٣٥٢	٨١٩٠١	٠,٥٠	٠,٩٨
٢٠٠٧/٠٦	٨٢٨٠٨	٧٥٤٧٨	٠,٤٨	٠,٩١
٢٠٠٨/٠٧	٧٩٠٤٩	٦٨٣٧٣	٠,٤٦	٠,٨٦
٢٠٠٩/٠٨	٧٧١١٠	٥٨٤٣١	٠,٤٣	٠,٧٦
٢٠١٠/٠٩	٦٢٦٣٥	٥١٩٣٩	٠,٤٥	٠,٨٣
٢٠١١/١٠	٤٣٧٤٤	٣٢٩٣٩	٠,٤٣	٠,٧٥
٢٠١٢/١١	٤٩٦١٥	٣٧٩٢٢	٠,٤٣	٠,٧٦
٢٠١٣/١٢	٥٦٠٩٠	٥٣٦٦٧	٠,٤٩	٠,٩٦
٢٠١٤/١٣	٦٢٧٥٠	٥٤٤٢٩	٠,٤٦	٠,٨٧
٢٠١٥/١٤	٥٧٨٥١	٥٣٨٦٩	٠,٤٨	٠,٩٣
إجمالي التغيير			-٠,٠٣%	-٠,١٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **أن الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة كانت تقدر (١,٠٣) في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م أي أن كل ١٠٠ طالب التعليم الجامعي يقابلهم ١٠٣ طالبة ويعني ذلك أن الفجوة كانت معكوسة لصالح الطالبات.**
- **أخذت هذه الفجوة في أعداد المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة في التأرج ما بين زيادة ونقصان وإتسمت بعدم الاستقرار لكن بدأت تتسع الفجوة النوعية تدريجيا بسبب تزايد أعداد الطلاب عن أعداد الطالبات و بعدها بخمس سنوات في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م بلغت (٠,٨٣).**
- **وصلت الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في أعداد المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة في العام ٢٠١٣/٢٠١٤م، إلى (٠,٨٧) ثم تقلصت قليلا عام ٢٠١٤/٢٠١٥م وبلغت (٠,٩٣) ويعني زيادة أعداد الطلاب عن أعداد الطالبات .**
- **يتضح من الجدول السابق زيادة أعداد الطلاب عن أعداد الطالبات المقيدين بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة الحكومية والخاصة في العشر سنوات الأخيرة المتتالية وهى من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥م ولكنها بدرجة أقل من الفجوة النوعية بين**

الاناث والذكور بالتعليم الجامعي والتي هي في صالح الطالبات بدرجة كبيرة وذلك يفسر بضعف المستوى التحصيلي للطلاب بالثانوية العامة مما أدى بهم إلى الالتحاق بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة .

(ج) الفروق في الفجوة النوعية بين أعداد المقيدين بالجامعات الحكومية وبين أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة المصرية في الفترة٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م.

ولتوضيح الفروق في الفجوة النوعية بين الجامعات الحكومية والخاصة فقد تم توضيح تطور الفجوة النوعية في أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي بالجامعات الحكومية والجامعات الخاصة المصرية في الفترة من ٢٠٠٤ /٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م في الجدول التالي.

جدول رقم(٦)

تطور الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي المصري(الحكومي والخاص) في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٤/٢٠١٥م

العام	الجامعات الحكومية			الجامعات الخاصة		
	عدد الذكور	عدد الإناث	الفجوة النوعية	عدد الذكور	عدد الإناث	الفجوة النوعية
٢٠٠٥/٠٤	٩١٥٩٤٠	٨٤٥٤٣٦	٠,٩٢	٥٢٥٧٩	٣٠٢١١	٠,٥٧
٢٠٠٦/٠٥	٩٨١٣٠٢	٨٩٩١٥٨	٠,٩٢	٥٢١٢٧	٣٠٩٨١	٠,٥٩
٢٠٠٧/٠٦	٩٦٠١١٥	٨٩٩١٥٨	٠,٩٣	٢٨٣٧٤	١٥٩٢٧	٠,٥٦
٢٠٠٨/٠٧	٩٥٥٧٨٨	٩١٣١٣٢	٠,٩٦	٢٨٨٣٦	١٨٥٦٨	٠,٦٤
٢٠٠٩/٠٨	٩٧٦٠٨٤	٩٥٢٠٢٨	٠,٩٨	٣٨١٧٥	٣٢١٣٤	٠,٨٤
٢٠١٠/٠٩	٩٧٦٠٨٤	٩٥٢٠٢٨	٠,٩٨	٣٨١٧٥	٣٢١٣٤	٠,٨٤
٢٠١١/١٠	٨٤٩٩٢١	٨٠٠٠٦٥	٠,٩٤	٤٥٠٦٩	٢٧٩١٣	٠,٦٢
٢٠١٢/١١	٨٣٦٢١١	٧٩١١٢٨	٠,٩٥	٥١٩٢٣	٣٤٨٦١	٠,٦٧
٢٠١٣/١٢	٨٣٦٩٧٥	٨١٧٤٨٠	٠,٩٨	٥١٥٦٠	٣٤٩٣١	٠,٦٨
٢٠١٤/١٣	٨٤٤٥٦٥	٨٤٤٣٨٥	١,٠	٦٤٥٢٦	٤٦٩٩٦	٠,٧٣
٢٠١٥/١٤	٩٢٦٧٦٣	١٠٢٠٠٢٤	١,١٠	٦٢٦٦٠	٤٨١٩٩	٠,٧٧
إجمالي التغيير			٠,١٨	إجمالي التغيير		+٠,٢٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن التعليم الجامعي الخاص مازالت توجد فجوة نوعية كبيرة بين الإناث والذكور حيث كانت عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م حوالي (٠,٥٧) وأصبحت عام ٢٠١٤/٢٠١٥م حوالي ٠,٧٧% بمعنى أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم الجامعي الخاص يقابلهم ٧٧ طالبة ويعتبر حدث تحسن

كبير أيضا في الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي الخاص وتم على مدار (١١) عام سد حوالي ٢٠% من هذه الفجوة ولكن مازال يوجد فجوة نوعية بالتعليم الجامعي الخاص لأنه مازالت بعض الأسر المصرية تفضل الانفاق على الذكور أكثر من الإناث وقد يرجع ذلك أيضا إلى بعد الجامعات الخاصة عن الأقاليم مما يجعل الأهالي أكثر خوفًا على الطالبات من بعد تلك المسافة.

- **أن مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم (الحكومي) بلغ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م (٠,٩٠) ثم إرتفع تدريجيا مؤشر الفجوة النوعية وبلغ عام ٢٠١٢/٢٠١٣م تقريبا (٠,٩٨) ، وهذا التغير يعني اقتراب الفجوة من الانغلاق.**
- **أن مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم (الحكومي) بلغ عام ٢٠١٣/٢٠١٤م بلغ (١,٠) وذلك يعني إنغلاق الفجوة النوعية تماما بالجامعات الحكومية المصرية وتساوى أعداد الطالبات مع أعداد الطلاب بتلك المرحل التعليمية .**
- **أن مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم (الحكومي) قد ارتفع إلى (١,١٠) في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م أي أن كل ١٠٠ طالب بالتعليم الجامعي يقابلهم ١١٠ طالبة وهذا يعني ظهور فجوة جديدة وهي أن الطالبات بدأت أعدادهن تزيد عن أعداد الطلاب بدرجة كبيرة ووأن الفجوة النوعية أصبحت لصالح الإناث بالتعليم الجامعي المصري ويرجع ذلك للأسباب سابقة الذكر.**
- **أن مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم (الحكومي) أرتفع تدريجيا في الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥م إرتفع مؤشر الفجوة النوعية بزيادة بلغت ١٨% ، وهذا التغير حدث أيضا في إجمالي مؤشر الفجوة النوعية لإجمالي المقيدين بالتعليم الجامعي الحكومي والخاص حيث إرتفعت الفجوة النوعية من (٠,٩٠) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى (١,٠٨) عام ٢٠١٤/٢٠١٥م .**
- **وبذلك تتفق نتائج الفجوة النوعية في التعليم الجامعي الحكومي و كذلك نتائج الفجوة النوعية في إجمالي التعليم الجامعي الحكومي والخاص مع نتائج بعض الدراسات الأجنبية ومنها ما يلي :**
- **دراسة (Bertocchi ,G. & Bozzano, M.,2016) و التي توصلت إلى أن الفجوة التوعية في إيطاليا بين الذكور و الإناث في التعليم قد عكست لصالح الاناث ، و هي ظاهرة متعددة الأسباب و عدم المساواة بين الجنسين ظاهرة متعددة الجوانب بجانب التعليم**

لا زالت توجد فجوة نوعية كبيرة في الجوانب الاقتصادية مثل عدم المساواة في التوظيف و في الأجور و القوى العاملة و فجوة نوعية أيضاً في السياسية .

- **دراسة (Caner , A.etal.,2016) و التي توصلت أنه في الولايات المتحدة بدأت أعداد الاناث تفوق أعداد الذكور في التخرج من الكليات التي مدتها أربع سنوات و التعليم الجامعي في عام ١٩٨٠ م ، و أعداد الاناث أيضاً أعلى من الذكور بالتعليم الجامعي بدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باستثناء اليابان و كوريا الجنوبية و سويسرا و تركيا.**
- **وفاقت معدلات الالتحاق بالتعليم معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي ببعض الدول مثل كندا ففي دراسة (Mcinturff,K.,2013) التي توصلت إلى إرتفاع معدلات التحاق الطالبات الجامعي في كندا و التي بلغت (٠,٩٩).**

(ب) واقع الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي الحكومي المصري على المستوي الحلي (على مستوي الجامعات المصرية) في العام الدارسي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

بعد النظر للإحصاءات الخاصة بأعداد الطلاب والطالبات بالجامعات المصرية في أحدث إحصاء متاح لها وهو عن عام ٢٠١٤/٢٠١٥م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٦)، فقد تم حساب النسبة المئوية لأعداد الإناث بالجامعات المصرية وحساب الفجوة النوعية بين أعداد الإناث والذكور بالتعليم الجامعي الحكومي ثم تم ترتيب الجامعات المصرية من الأعلى للأدني وفقا لمؤشر الفجوة النوعية وقد تم استخلاص وإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

واقع الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالجامعات المصرية الحكومية في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م مرتبة من الأعلى للأدني

اسم الجامعة	الترتيب	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة المئوية للإناث	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
دمياط	١	٥٩٠٤	١٣٠٣٢	%٦٩	٢,٢١
دمنهور	٢	١٤٧٧٧	٢٦٨٩٧	%٦٥	١,٨٢
الفيوم	٣	١١٨٦٦	٢٠٢٥٥	%٦٣	١,٧١
أسوان	٤	٦٧٨٩	١٠٤١٦	%٦١	١,٥٣
جنوب الوادي	٥	١٩٥٦٠	٢٨٣٢٢	%٥٩	١,٤٥
عين شمس	٦	٧٤١٩٩	١٠٥٩٧٦	%٥٩	١,٤٣
قناة السويس	٧	١٣٨١٨	١٨٢١١	%٥٧	١,٣٢
المنيا	٨	٢٤٩٠١	٣٢٣٥٤	%٥٧	١,٣٠

اسم الجامعة	الترتيب	عدد الذكور	عدد الإناث	النسبة المئوية للإناث	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
المنصورة	٩	٥٥٣٤٦	٦٩٣١٠	%٥٦	١,٢٥
الزقازيق	٩ مكرر	٤٨٢٦٨	٦٠٥٠٨	%٥٦	١,٢٥
كفر الشيخ	١١	١٦٩٧٨	٢١٠٦٠	%٥٥	١,٢٤
المنوفية	١٢	٢٥٧٤١	٣١٢٥٨	%٥٥	١,٢١
الإسكندرية	١٣	٧٣٩٥١	٨٧٥٩٤	%٥٤	١,١٨
القاهرة	١٤	١٠٦٤٥٥	١٢٣٨٦٤	%٥٤	١,١٦
سوهاج	١٥	٢٠٨٥٦	٢٤٠٥٠	%٥٤	١,١٥
أسيوط	١٦	٣٦١٠٩	٤١٢٠٣	%٥٣	١,١٤
قناة السويس	١٧	٤٢٠١	٤٦٤٦	%٥٣	١,١١
طنطا	١٨	٤٤٣٠٥	٤٨٢٢٨	%٥٢	١,٠٩
حلوان	١٨ مكرر	٥٠١٩٧	٥٥١٣٨	%٥٢	١,١٠
بورسعيد	٢٠	٩٣٣٨	٩٧٧٤	%٥١	١,٠٥
بني سويف	٢١	٢٨٠٣٢	٢٥٢٤٤	%٤٧	٠,٩٠
السادات	٢٢	٧٤٧٥	٦١٢٠	%٤٥	٠,٨٢
الأزهر	٢٣	١٧٩٦٧٠	١٢٤٤٠٢	%٤١	٠,٦٩
بنها	٢٤	٤٨٠٢٧	٣٢٠٣٢	%٤٠	٠,٦٧
الإجمالي	٢٤	٩٢٦٧٦٣	١٠٢٠٠٢٤	%٥٢	١,١٠

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- أن جامعتي دمياط ودمنهور هما أعلى الجامعات المصرية في مؤشر الفجوة النوعية في أعداد الملتحقين بالجامعات المصرية حيث بلغ مؤشر الفجوة النوعية للمقيدين بجامعة دمياط (٢,٢١) فجوة نوعية (١,٨٢) أي كل ١٠٠ طالب بجامعة دمنهور يقابله ١٨٢ طالبة وبذلك يكون مؤشر الفجوة النوعية بجامعة دمياط اقترب من مؤشر الفجوة النوعية بالدولة ذات الترتيب الخامس وهي دولة باربادوس Barbados حيث مؤشر الفجوة النوعية بها في التعليم الجامعي لعام ٢٠١٦م هو (٢,٢٥) ، أما جامعة دمنهور فكانت الفجوة النوعية بها أعلى من الفجوة النوعية بالدولة ذات الترتيب السادس وهي دولة أرجواي حيث إن الفجوة بها في التعليم الجامعي (١,٧٢) (World Economic forum, 2016, 164) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١) بهذه الدراسة.

٢- جاءت ثلاثة محافظات بصعيد مصر في الترتيب الثالث والرابع والخامس وهي على التوالي جامعات الفيوم وأسوان وجنوب الوادي حيث بلغت الفجوة النوعية (١,٧١) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب بجامعة الفيوم يقابله ١٧١ طالبة وهذا المعدل للفجوة النوعية يتساوي

تقريبا مع الفجوة النوعية بالدولة ذات الترتيب السابع في سد الفجوة النوعية في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي وهي دولة إيسلندا حيث بلغت الفجوة النوعية بها (١,٧٢) (world Economic forum, 2016, 164) وبلغت الفجوة النوعية في التعليم الجامعي في جامعتي أسوان وجنوب الوادي على التوالي (١,٥٣) ، (١,٤٥) أي تقريبا أعداد الطالبات تعادل أعداد الطلاب بمرة ونصف وبالرغم من أن الجامعات الثلاث السابقة بصعيد مصر لكن يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث بتلك الجامعات بدرجة كبيرة تنم عن وعي اجتماعي وتغير في أوضاع وأفكار المجتمع المصري خاصة في صعيد مصر.

٣- يلاحظ بالجدول السابق أن أعلى ١٠ جامعات في مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم الجامعي جاءت كما يلي:

- من القاهرة الكبرى جامعة عين شمس وترتيبها السادسة.

- من المحافظات الساحلية جامعة السويس وترتيبها السابعة.

- من محافظات الوجه البحري أربع جامعات وهما جامعات دمياط ودمنهور والمنصورة والزقازيق وترتيبهم على التوالي الترتيب الأول والثاني والثالث والتاسع والتاسع مكرر.

- من محافظات الصعيد أربع جامعات هي جامعة الفيوم وأسوان وجنوب الوادي والمنيا وترتيبهم على التوالي الثالث والرابع والخامس والثامن.

ذلك يعني أن ارتفاع مؤشر الفجوة النوعية في الالتحاق بالتعليم الجامعي قد شمل جميع المناطق الجغرافية في جمهورية مصر العربية ولم يقتصر على منطقة معينة.

٤- أن الجامعات من الترتيب الأول ومؤشر الفجوة النوعية به (٢,٢١) وحتى الترتيب العشرون ومؤشر

الفجوة النوعية به (١,٠٦)، وجميع تلك الجامعات العشرون قد قامت بسد الفجوة النوعية في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولكن الأمر تعدى سد الفجوة النوعية إلى وجود أعداد من الطالبات أضعاف أعداد من الطلاب في بعض الجامعات وكل الجامعات العشرين يوجد بها عدد الإناث أكثر من عدد الذكور مما يشكل فجوة جديدة وخطر من هيمنة الطالبات على التعليم الجامعي وتقلص أعداد الطلاب ويصبح تكافؤ الفرص التعليمية يوجد به تهديد وخطورة فيما يخص الطلاب حيث أن فرصتهم في الالتحاق بالتعليم الجامعي أقل من الطالبات

وأعدادهم أقل بكثير مما يكون من المحتمل وجود مشكلات مستقبلية بسوق العمل المصري بعد تخرجهم.

٥- توجد أربع جامعات فقط في مصر لم يتم سد الفجوة النوعية بها في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي وهي جامعة بني سويف ومؤشر الفجوة النوعية بها (٠,٩٠) واقتربت منها جامعة السادات وبلغت الفجوة النوعية بها (٠,٨٢) وجاءت في المرتبتين الأخيرتين جامعة الأزهر وجامعة بنها والفجوة النوعية بهما على التوالي (٠,٦٩) ، (٠,٦٨) يعتبر ذلك أدنى معدل للفجوة النوعية بالتعليم الجامعي في الجامعات المصرية وتحتاج المحافظات التي توجد بها تلك الجامعات إلى نشر الوعي بأهمية التعليم الجامعي للبنات وهي مناطق بني سويف وبنها والسادات ، أما جامعة الأزهر فهي تقبل الطلاب والطالبات من جميع المحافظات ولها أفرع متعددة لكن وجود غالبية كليات جامعة الأزهر خاصة كليات القمة في محافظة القاهرة مما يؤدي إلى عزوف الطالبات من المحافظات المختلفة عن الالتحاق بها.

٦- بلغ إجمالي مؤشر الفجوة النوعية في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي (١,١٠) وهي أعلى من المعدلات العالمية التي جاءت بالتقارير الدولية للفجوة النوعية بالتعليم وهي تعني أنه تم سد الفجوة النوعية في الالتحاق والقبول بالتعليم الجامعي المصري لكن يوجد ظلم للطلاب لارتفاع معدلات الطالبات عن معدلات الطلاب بالجامعات المصرية مما يدعو للبحث عن علاج لذلك لتحقيق تكافؤ فرص تعليمية للطلاب وحتى وإن كانت هذه الظاهرة عالمية موجودة في عدة دول أخرى بالعالم لكن لابد من البحث لها عن علاج.

رابعا: الفجوة النوعية في اختيار التخصصات العلمية بالتعليم الجامعي الحكومي المصري:

وزع الله سبحانه وتعالي القدرات والمواهب والميول بشكل متوازن بين الرجال والنساء، ومن ثم يجب أن يكون هناك تكافؤ فرص تعليمية بين الرجال والنساء ولا يكون هناك أي ضغوط اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية في اختيار التخصص الدراسي الذي يتم التخصص فيه في المرحلة الجامعية والخدمات التي تقدم بالجامعة تتوقف على نوع التخصص العلمي الذي سوف يدرس فيه والخدمة الجامعية هي المستوي التالي من مستويات تكافؤ الفرص التعليمية ولابد من حدوث تكافؤ بين الطالبات والطلاب في الالتحاق بالأقسام العلمية المختلفة، ويتوقف على عملية اختيار التخصص العلمي مدى وجود فرص عمل في المستقبل

والمؤشرات المبدئية تقول إن الإناث تميل لتخصصات دون الأخرى وهكذا الطلاب الذكور، وفي تقرير الفجوة النوعية الصادر عام ٢٠١٦ (World Economic forum, 2016, 165) ورد به أن هناك فروق شاسعة في التخصص بين الإناث والذكور في مصر في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM حيث أن معدل الذكور ١٦ ومعدل الإناث ٨ وبالتالي الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجالات STEM كانت (٠,٤٧) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب تخصصوا في مجال STEM تقابلهم ٤٧ طالبة فقط وهذه الفجوة تؤثر بلا شك على تكافؤ الفرص التعليمية.

(أ) تطور الفجوة النوعية في التخصصات العلمية في التعليم الجامعي المصري على المستوي القومي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٥/٢٠١٤م:

تقسم التخصصات ما بين نظرية وعملية وفيما يلي توضيح مدى توزيع الطلاب والطالبات على تلك التخصصات في تلك الفترة الزمنية الأخيرة وتم استخلاص الجدول التالي من آخر إحصاءات متاحة عن التعليم الجامعي: (الجهاز المركيز للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، التعليم إصدار سبتمبر ٢٠١٦م)

جدول رقم (٨)

تطور الفجوة النوعية في اختيار التخصص العملي في التعليم الجامعي الحكومي في الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤م.

العام الجامعي	البيان	الذكور		الإناث		الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور
		العدد	% للذكور	العدد	% للإناث	
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	الكليات النظرية	٧٢٢٤١٩	%٧٨,٩	٦٩٦٧٣٥	%٨٢,٤	١,٠٤
	الكليات العملية	١٩٣٥٢١	%٢١,١	١٤٨٧٠١	%١٧,٦	٠,٨٣
	الإجمالي	٩١٥٩٤٠	%١٠٠	٨٤٥٤٣٦	%١٠٠	٠,٩٢
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	الاللكليات النظرية	٧٧٢١٦٩	%٧٩,١	٧٩٠٠٤٢	%٨٢,٥	١,٠٤
	الكليات العملية	٢٠٣٩١٥	% ٢٠,٩	١٧٦٣٩٢	%١٨,٥	٠,٨٩
	الإجمالي	٩٧٦٠٨٤	%١٠٠	٩٥٢٠٢٨	%١٠٠	٠,٩٨
٢٠١٥ / ٢٠١٤	الكليات النظرية	٧٠٦٦٤٨	%٧٦,٢	٨٠٧٤٤٢	%٧٩,٢	١,٠٤
	الكليات العملية	٢٢٠١١٥	%٢٣,٨	٢١٢٥٨٢	%٢٠,٨	٠,٨٧
	الإجمالي	٩٢٦٧٦٣	%١٠٠	١٠٢٠٠٢٤	%١٠٠	١,١٠

***ملحوظة : نظرا لتقارب النسب في السنوات المتتالية فقد تم الاكتفاء بعرض النسب كل خمس سنوات .**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- مؤشر الفجوة النوعية بين معدلات الطلاب ومعدلات الطالبات الملتحقة بالكليات النظرية يوضح أن مقدار مؤشر الفجوة النوعية بلغ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ، وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥م هو ثابت وقيمته على مدار إحدى عشر عام ثابتة حول (١,٠٤) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب يلتحق بالتخصصات النظرية يقابلها ١٠٤ طالبة تلتحق بها بمعنى أن معدلات الطالبات التي تلتحق بالأقسام النظرية أعلى من معدلات التحاق الطلاب بها ، حيث بلغ النسبة المئوية للذكور الملتحقين بتلك الأقسام عام ٢٠١٤/٢٠١٥م ، ٧٦,٢% من إجمالي أعداد الطلاب، أما الطالبات فقد بلغت نسبة ٧٩,٢% من إجمالي عدد الإناث التحقوا بتلك الأقسام وذلك يعني إقبال الطالبات على دراسة التخصصات النظرية أكثر من التخصصات العملية.

٢- أنه توجد فجوة نوعية واضحة في معدلات الالتحاق بالكليات العملية حيث بلغت تلك الفجوة (٠,٨٣) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م وضافت قليلا على مدى إحدى عشر عام حتى وصلت عام ٢٠١٤/٢٠١٥م إلى (٠,٨٧) وهي تعني أن كل ١٠٠ طالب بالأقسام العلمية يقابلهم ٨٧ طالبة فقط، وهذا يؤكد قلة الطالبات في التخصصات العملية وتلك النتيجة تتفق مع ما جاء بالتقرير العالمي للفجوة النوعية عام ٢٠١٦م.

٣- يوجد فرق كبير بين أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بالكليات النظرية والكليات العملية حيث تدنت بشكل كبير النسبة المئوية للطلاب والطالبات أيضا الملتحقين بالكليات العملية حيث بلغت عام ٢٠١٤/٢٠١٥م نسبة الذكور بالكليات العملية ٢٣,٨% من إجمالي عدد الذكور وهذه النسبة كانت عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ٢١,١% أي بزيادة طفيفة مقدارها ٢,٧% من إجمالي أعداد الطلاب بالتعليم الجامعي ، أما في الطالبات فإن نسبة الالتحاق بالتخصصات العلمية فهي متدنية عن نظيرتها في الذكور وقد بلغت النسبة المئوية للإناث الملتحقات بها عام ٢٠١٤/٢٠١٥م بلغت ٢٠,٨% وهي أعلى من نظيرتها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م والتي كانت ١٧,٦% وذلك يعني زيادة معدلات التحاق الطالبات بالكليات العملية في الإحدى عشر سنة الأخيرة بمقدار ٣,٢% وتعتبر هذه الزيادة أعلى من الزيادة في أعداد الذكور الملتحقين بالكليات العملية في نفس الفترة الزمنية والتي بلغت ٢,٧%.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم سبتمبر ٢٠١٥ ، سبتمبر ٢٠١٦م)

(ب) واقع الفجوة النوعية بين الطلاب والطالبات في دراسة التخصصات العلمية النظرية والعملية بالتعليم الجامعي :

١- الفجوة النوعية بين الطلاب والطالبات في التخصصات العملية بالتعليم الجامعي الحكومي المصري:

وبالنظر إلى الإحصاءات الخاصة بأعداد الطلاب والطالبات بالكليات العملية تم تقسيم تلك الكليات إلى مجموعة كليات غالبيتها من الطالبات ومجموعة أخرى غالبيتها من الطلاب وهي كما يلي:

المجموعة الأولي: الكليات العملية التي أعداد الطالبات بها أعلى من أعداد الطلاب في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

وتم توضيح واستخلاص تلك الكليات بالجدول التالي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءن الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول رقم(٩)

الكليات العملية التي أعداد الطالبات أعلى من أعداد الطلاب في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م

م	الكلية	أعداد الطلاب	أعداد الطالبات	% للطلاب	% للطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور
١	الطب البشري	٢٦٨٨٢	٣٠٧٦٤	%٤٧	%٥٣	١,١٤
٢	العلاج الطبيعي	١٠٦٢	٢٦٠١	%٢٩	%٧١	٢,٤٥
٣	الصيدلة	١٥٧٥٩	٣١١٤٤	%٣٤	%٦٦	١,٩٨
٤	طب الأسنان	٥٦٥٣	٧٦٨١	%٤٢	%٥٨	١,٣٦
٥	الطب البيطري	٦١٥٢	١٣٠٧٣	%٣٢	%٦٨	٢,١٣
٦	التمريض	٥٧٤٢	١٥٠٦٩	%٢٨	%٧٢	٢,٦٢
٧	العلوم	٢٩٩١٦	٤٣٥٣٢	%٤١	%٥٩	١,٤٦
٨	الفنون الجميلة	٣١٨٨	٧٤٨٠	%٣٠	%٧٠	٢,٣٥
٩	الفنون التطبيقية	٩٥٧	٢٩١٢	%٢٥	%٧٥	٣,٠٤
١٠	الثروة السمكية	٣٦٧	٤٤٤	%٤٥	%٥٥	١,٢١
	الإجمالي	٩٥٦٧٨	٥٤٧٠٠	%٣٨	%٦٢	١,٦٢

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن الكليات العملية التي يزداد بها أعداد الطالبات عن البنين بدرجة كبيرة هي مجموعة الكليات الطبية ومع مرور الوقت سوف يكون غالبية العاملين بالقطاع الطبي من النساء مما يشكل مشكلة في التوظيف في المجتمع ويعتبر ضعف تمثيل البنين بتلك الكليات ضياع لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وحيث لابد من تمثيل عادل لهم وإن النسبة الاجمالي للإناث في هذه المجموعة من العلوم بلغت ٦٢ % وهي تقترب من نتائج دراسة دراسة (The Boston Consulting Group , 2014) التي توصلت إلى نسبة الإناث في علوم الحياة ٦٠% .

المجموعة الثانية: الكليات العملية التي أعداد الطلاب بها أعلى من أعداد الطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

وتم استخراج الكليات التي يتفوق بها أعداد الطلاب على أعداد الطالبات وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول (١٠)

الكليات العملية التي أعداد الطلاب أعلى من الطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م

م	الكلية	أعداد الطلاب	أعداد الطالبات	% الطلاب	% الطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)
١	الحاسبات والمعلومات	١١٢٤٨	٦٦٩٤	%٦٣	%٣٧	٠,٦٠
٢	الهندسة	٦٦٢٦٢	٢٤٤٠٣	%٧٣	%٢٧	٠,٣٧
٣	الزراعة	٢٧٦٤٣	٢٠٤٧٩	%٥٧	%٤٣	٠,٧٤
٤	التعليم الصناعي	٢٩٠٤	٨٥٥	%٧٧	%٢٣	٠,٢٩
٥	العلوم الزراعية والبيئية	٩٥٣	٤٠٧	%٧٠	%٣٠	٠,٤٣
٦	هندسة البترول والتعدين	١٧٨٤	١٩١	%٩٠	%١٠	٠,١١
٧	التخطيط العمراني	٧٢٤	٣٩٨	%٦٥	%٣٥	٠,٥٥
٨	التكنولوجيا	١٢٣١٠	٤٤٥٥	%٧٣	%٢٧	٠,٣٦
	الإجمالي	١٢٣٨٢٨	٥٧٨٨٢	%٦٨	%٣٢	٠,٤٧

*** ملحوظة: تم استبعاد كلية الهندسية الزراعية بجامعة الأزهر لأنها تقبل طلاب فقط فلا يوجد وجه للمقارنة.**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

– ارتفاع أعداد الطلاب عن أعداد الطالبات بدرجة كبيرة في مجموعة الكليات العملية الموضحة بالجدول أعلاه وهي الحاسبات والمعلومات والهندسة والتكنولوجيا وهندسة التعدين والبترول والتعليم الصناعي.

– توجد فجوة نوعية كبيرة بين معدلات الطلاب والطالبات وترتفع هذه الفجوة في كلية هندسة التعدين والبترول ثم تليها كليات التكنولوجيا ثم كليات الهندسة ثم تليهم التعليم الصناعي وهذه المجموعة من الكليات المذكورة بالجدول هي مجموعة STEM والتي ورد في التقرير العالمي للفجوة النوعية أن مصر يوجد بها فجوة بين الخريجين من تلك التخصصات قدرها (٠,٤٧) (World Economic forum , 2016, 165) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب يقابلهم ٤٧ طالبة ووفقا للإحصاءات في الجدول السابق فإن الفجوة النوعية تصل لأقل من ذلك حيث متوسط الفجوة النوعية في الثمان تخصصات التي بالجدول وصلت (٠,٤٣) وهذه المشكلة عالمية، وليست مشكلة خاصة بمصر، لكن وجود فجوة كبيرة بهذا الشكل يهدر قدرات الطالبات وتضييع لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية نظرًا لتوجيه الطالبات لتخصصات أخرى مصر مع وتتفق عديد من دول العالم التي توجد بها تلك الفجوة ومن تللك الدراسات التي تتفق مع نتائج الدراسة الحالية في وجود تلك الفجوة ما يلي:

- دراسة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD,2011) حيث توصلت إلى أن الإناث أقل من الذكور في الالتحاق بتخصصات (STEM) و هي العلوم و التكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات و ينخفضض التحاق الطالبات بهذه المجالات حتى على مستوى الدراسات العليا .

- و أيضاً في دراسة المنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام (OECD,2012) وجدت أن الإناث ما زالت أقل نسبة في اختبار المجالات العلمية و التكنولوجية و الرياضية و الهندسة (STEM) في الدراسة بينما الذكور هم الأكثر .

- و في دراسة (Legewie, J.,Diprette, T.,2014) حيث توصلت تلك الدراسة أنه بالرغم من زيادة أعداد الخريجات عن أعداد الخريجين من التعليم الجامعي الا أنه لا زال الاقبال على دراسة العلوم و التكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات STEM ما زال أقل من الرجال .

- وفي تقرير (Acebr Report , 2014) وتوصلت إلى أن نسبة الأناث العاملات في تكنولوجيا المعلوات بلغت ١٩,١% من إجمالي العينة ، نسبة الاناث العاملات في هندسة تكنولوجيا المعلومات بلغت ٧,٧% و ذلك بسبب ضعف اقبال الاناث على دراسة تلك.

- وفي دراسة (The Boston Consulting Group , 2014) وتوصلت إلى أن هناك فجوة بين الإناث و الذكور في اختيار التخصص العلمي في التعليم الجامعي حيث أن النساء أقل اختياراً لمجموعة العلوم (STEM) حيث انه بالرغم من أن النساء تمثل ٥٧% من خريجي التعلليم الجامعي الا أنها في مجال الهندسة و التصنيع و البناء تمثل ٢٧% ، و هكذا الحاسب الآلي ٢١% ، و العلوم التطبيقية ٤٤% ، و الرياضيات و الاحصاء ٤٩% .

٢- الفجوة النوعية بين الطلاب والطالبات في التخصصات النظرية بالتعليم الجامعي الحكومي المصري:

وبنظرة تحليلية لأعداد الطلاب والطالبات بالكليات النظرية فقد تم تقسيم تلك الكليات إلى مجموعتين من الكليات ، مجموعة كليات غالبيتها طالبات، ومجموعة ثانية غالبيتها طلاب ويتضح فيما يلي:

المجموعة الأولي: الكليات النظرية التي أعداد الطالبات بها أعلى من أعداد الطلاب في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

وتم استخراج الكليات النظرية التي أعداد الطالبات بها أعلى بالجدول التالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم – سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول (١١)

الكليات النظرية التي أعداد الطالبات بها أعلى من أعداد الطلاب في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م

م	الكلية	أعداد الطلاب	أعداد الطالبات	% الطلاب	% الطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور
١	الآداب والدراسات الإنسانية	٧٣٩٦٦	١٩٩٤١٧	٢٧%	٧٣%	٢,٢٧
٢	الاقتصاد المنزلي	٣١٩	٣١٨٠	٩%	٩١%	٩,٩٧
٣	التربية	٣٧٧٦١	١٠٤٧٢٢	٢٧%	٧٣%	٢,٧٧
٤	دار العلوم	٩٥٠٦	١٨٣٥٧	٣٤%	٦٦%	١,٩٣
٥	التربية الفنية	٢٠٦	١٥٢٥	١٢%	٨٨%	٧,٤٠
٦	التربية الموسيقية	١٢٥	٢٢٣	٣٦%	٦٤%	١,٧٨
٧	الخدمة الاجتماعية	٨٥٢٧	١٧٩٤٣	٣٢%	٦٨%	٢,١٠
٨	الآثار	١٨٢٤	٣٤٦٤	٣٤%	٦٦%	١,٩٠
٩	الإعلام	٣٧٥٢	٥٦٠٢	٤٠%	٦٠%	١,٤٩
١٠	اقتصاد وعلوم سياسية	١٢٦٠	٣٨٩٥	٢٤%	٧٦%	٣,٠٩
١١	الألسن	٢٦٤٥	٩١٤٢	٢٢%	٧٨%	٣,٤٦
١٢	الدراسات الإسلامية والعربية	٣١٨٥٧	٦٧٥٦٨	٣٢%	٦٨%	٢,١٢
١٣	التربية النوعية	٤٨٦٩	٢٥٧٩٩	١٦%	٨٤%	٥,٣٠
	الإجمالي	١٧٦٦١٧	٤٦٠٨٣٧	٢٨%	٧٢%	٢,٦١

*** ملحوظة: تم استبعاد الكليات التي تقبل طلبات فقط من المقارنة وهي: كليات بنات عين شمس، وكليات البنات الإسلامية،و كليات رياض الأطفال،و كليات البنات الأزهرية،و كليات العلوم الإسلامية الأزهرية.**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن الكليات النظرية المذكورة بالجدول (١٣) كلها ازداد عدد الطالبات بها بشكل كبير خاصة الكليات الخاصة بالتربية مثل كليات التربية والتربية الفنية والتربية الموسيقية والتربية النوعية والاقتصاد المنزلي وربما يرجع ذلك لأنها تناسب طبيعة المرأة أكثر من الرجال وقدرتها على التربية نظرًا لما تمتاز به من صبر وجلد في التربية وبذلك عدم اختيار الذكور لتخصص العمل في التربية و التعليم يشكل مشكلة و لا بد من بذل جهود لمحاربة ذلك و يرجع ذلك إلى أن الصورة النمطية للمرأة هو العمل بالتعليم و تربية الأجيال وتتفق في ذلك مع دراسة (Farley,J.&Staniec,O.,2016, P13)، والتي توصلت لنفس النتائج وأوصت بضرورة العمل على جذب الرجال لمهنة التدريس لإفتقادهم بتلك المهنة ، وهي مشكلة ليست خاصة بمصر بل توجد بعدة دول أخرى .

- - أيضا تفوقت المرأة بأخذ النصيب الأكبر من كليات الألسن واللغات والإعلام والخدمة الاجتماعية وربما يرجع ذلك لعدم حاجة تلك الكليات لبذل مجهود بدني كبير لذلك تختارها البنات وربما يرجع ذلك لتدخل أولياء الأمور في الاختيار مما يهدر طاقات ضخمة منهن وتتفق بذلك مع النتائج التي وردت بتقرير (Acebr Report , 2014) الذي جاء بنتائجه أن الاناث تهيمن على دراسة اللغات و الدراما بشكل كبير لكن بدرجة أقل من هيمنة الرجال على الهندسة و التكنولوجيا .

المجموعة الثانية: الكليات النظرية التي أعداد الطلاب بها أعلى من أعداد الطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

وبعد تحليل الإحصاءات الخاصة بأعداد الطلاب والطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م وجد أن الكليات التي أعداد الطلاب بها أعلى من الطالبات هي الموضحة بالجدول التالي:

جدول (١٢)

الكليات النظرية التي أعداد الطلاب بها أعلى من أعداد الطالبات في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م

م	الكلية	أعداد الطلاب	أعداد الطالبات	% الطلاب	% الطالبات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور
١	السياحة والفنادق	٥٩٧٩	٤٦٩٤	%٥٦	%٤٤	٠,٧٩
٢	التكنولوجيا والتنمية	٢٠٨٢	١٩٥٧	%٥٢	%٤٨	٠,٩٤
٣	التجارة	٢٢٦٩٣٤	١٧٢٣٣٠	%٥٧	%٤٣	٠,٧٦
٤	الحقوق	١٧٧٤٧٧	١٠٦٨٠١	%٦٢	%٣٨	٠,٦٠
٥	اللغات والترجمة	٣٠٨١	١٠٦	%٩٧	%٣	٠,٠٣
٦	التربية الرياضية	٢٣٢٢٥	٩٣٠٨	%٧١	%٢٩	٠,٤٠
	الإجمالي	٤٣٨٧٧٨	٢٩٥١٩٦	% ٦٠	%٤٠	٠,٦٧

*** ملحوظة: تم استبعاد الكليات التي تقبل طلاب فقط من المقارنة وهي: كليات علوم القرآن، و كليات الدعوة وأصول الدين،وكليات الشريعة والقانون،و كليات اللغة العربية.**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إقبال الطلاب على كليات السياحة والفنادق والتجارة والحقوق واللغات والترجمة والتربية الرياضية بدرجة كبيرة من الطالبات نظرًا لأن غالبية تلك الكليات برغم أنها كليات نظرية لكن مجالات العمل المستقبلية لا تتطلب الحركة والتنقل بشكل مستمر بحثا عن العمل ومن ثم تعارف المجتمع المصري وثقافته الاجماعية على أنها كليات تتناسب مع البنين أكثر من البنات.

- أن الفجوة النوعية بين أعداد الطلاب وأعداد الطالبات بتلك الكليات ليست كبيرة بدرجة ما عدا كلية الحقوق والتجارة هما الذين تميزتا بفجوة نوعية كبيرة.

يمكن القول عن الفجوة النوعية في اختيار التخصص العلمي ما يلي:

١- مما سبق يتضح إقبال الطالبات على الكليات النظرية أكثر من الطلاب ، وإقبال الطلاب على الكليات العملية أكثر من الطالبات.

٢- تفرد الطالبات بالسيطرة على كليات القطاع الطبي جميعها وزيادة أعداد الطالبات أيضا في الكليات النظرية وخاصة كليات التربية بأنواعها المختلفة وكليات الاقتصاد المنزلي والألسن والإعلام والخدمة الاجتماعية.

٣- تفرد الطلاب بالالتحاق بكثرة بكليات الهندسة والتكنولوجيا والتجارة والحقوق والتربية الرياضية وهندسة البترول والتعدين والحاسبات والمعلومات والزراعة.

خامسا: الفجوة النوعية في التحصيل ونسب النجاح وأعداد الخريجين بالتعليم الجامعي في العام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

تعد نسب النجاح والتخرج هي المستوي الثالث من مستويات تكافؤ الفرص العلمية وهي مستوي التخرج والمخرجات ولابد أن يكون هناك تكافؤ بين الإناث والذكور في نسبة النجاح حتى يحدث توازن في المجتمع المصري.

وبالنظر لإحصاء الخريجين والخريجات في الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣م وتم استبعاد خريجي عام ٢٠١٣/٢٠١٤م لأنها دفعة الفراغ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي – التعليم ، سبتمبر ٢٠١٥م، سبتمبر ٢٠١٦م)، فقد تم استخلاص نسب التخرج للطلاب والطالبات على مدى عشر سنوات وهي كما بالجدول التالي:

جدول (١٣)

تطور الفجوة النوعية في أعداد الخريجين بالجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) في الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣م

العام	أعداد الخريجين	أعداد الخريجات	% الخريجين	% الخريجات	الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٣٠٩٩٥	١٣٩٧٦٧	%٤٨	%٥٢	١,٠٨
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٤٣٢٣٣	١٦٠٩٩٥	%٤٧	%٥٣	١,١٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٤٩٠٣٢	١٦٢٦٦٩	%٤٨	%٥٢	١,٠٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٥١٠٩٤	١٦٧٦٣٣	%٤٧	%٥٣	١,١٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٤٥٣٩٦	١٧٨٨٨٨	%٤٥	%٥٥	١,٢٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٥١٣٩٦	١٨١١٨٣	%٤٥	%٥٥	١,٢٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٩٣٤٧	١٧٦٩٥١	%٤٦	%٥٤	١,١٧
٢٠١٠/٢٠١١	١٥٨٨١٢	١٨٥١٢٥	%٤٦	%٥٤	١,١٧
٢٠١١/٢٠١٢	١٥٦٢٠٢	١٧٧٩٧٤	%٤٧	%٥٣	١,١٣
٢٠١٢/٢٠١٣	١٥٥١٦٣	١٨٣٩٣٢	%٤٦	%٥٤	١,١٧
معدل التغير في ١٠ سنوات		معدل التغير	-%٢	+%٢	+٠,٠٩

*** ملحوظة: تم استبعاد عام ٢٠١٣/٢٠١٤م من التطور ووضع جدول منفردًا لأنه عام خريجي دفعة الفراغ وهذا العام له خصوصية يتم شرحها،ى وتم وضعه بالجدول التالي:**

جدول (١٤)

الفجوة النوعية في أعداد الخريجين بالجامعات المصرية عام ٢٠١٣/٢٠١٤م

العام	أعداد الخريجين	أعداد الخريجات	% الخريجين	% الخريجات	الفجوة النوعية
٢٠١٣/٢٠١٤	١٠٦٢٤٧	٩٣٩٦٠	%٥٣	%٤٧	٠,٨٩

يتضح من الجدولين السابقين ما يلي:

١- أنه حدث نقصان في أعداد الخريجين الذكور في الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٢/٢٠١٤م وهذا النقصان وصل ٢% من إجمالي أعداد الخريجين حيث كانت نسبة الخريجين من الذكور عام ٢٠٠٣/٢٠١٤م حوالي ٤٨% من إجمالي عدد خريجي الجامعات المصرية وفي عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بعد عشرة سنوات انخفض نصيب وعدد الطلاب الخريجين حيث بلغ ٤٦% من إجمالي خريجي الجامعات المصرية.

٢- حدثت زيادة في أعداد الخريجات من الجامعات المصرية في فترة العشر سنوات حيث كان معدل الطالبات الخريجات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م حوالي ٥٢% من إجمالي خريجي الجامعات المصرية ووصل المعدل إلى ٥٤% عام ٢٠١٢/٢٠١٣م وبزيادة بلغت ٢% لصالح الإناث.

٣- كانت الفجوة النوعية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م بين الإناث والذكور (١,٠٨) وذلك يعني كل ١٠٠ خريج يقابلهم ١٠٨ خريجة وارتفعت تلك الفجوة النوعية لصالح الإناث حيث بلغت عام ٢٠١٢/٢٠١٣م (١,١٧) وذلك يعني كل ١٠٠ خريج تقابلهم ١١٧ خريجة ، وهذا يعني عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مخرجات التعليم الجامعي حيث كانت نسبة المخرجات في الإناث أعلى من نسبة المخرجات عند الذكور، وذلك شيء إيجابي ويدل على تقدم المجتمع ولكن قد يترتب عليه فيما بعد مشكلات بسوق العمل المصري ، حيث إن النجاح والتخرج كان من نصيب الطالبات وربما يرجع ذلك إلى تفوق الطالبات وارتفاع نسب نجاح الطالبات وقد يرجع لأن طبيعة الاختبارات تتناسب مع الطالبات أكثر من الطلاب مع ملاحظة أن أعداد المقيدين الذكور بالتعليم الجامعي في الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣م أعلى بكثير من أعداد المقيدات بالتعليم الجامعي (انظر جدول رقم ٥) ، وبالتالي إرتفاع معدلات التخرج ترجع لأسباب متعددة منها ما ذكر أعلاه ومنها ما يرجع لظروف اجتماعية وثقافية والتزام الطالبات وعدم الخروج أدى

إلى اجتهادهن و تفوقهن على الذكور ولكن بعد الفجوة في المخرجات وإن كانت لصالح الطالبات فلها أضرار مستقبلية.

٤- أما إحصائية عام ٢٠١٣/٢٠١٤م بلغ النسبة المئوية للخريجين الذكور ٥٣% أما الإناث قد بلغت ٤٧% ، وهذا على غير ما هو موجود بالعشر سنوات السابقة لها حيث كانت معدلات الخريجات أعلى من الخريجين على مدار العشر سنوات ويرجع السبب في زيادة أعداد الخريجين عن الخريجيات في هذا العام إلى وجود دفعة عام الفراغ الذي نتج من إرجاع الدراسة بالصف السادس الابتدائي مما نتج عنه عام فراغ وأن كل من تخرجوا عام ٢٠١٣/٢٠١٤م غالبيتهم من الباقين للإعادة بالجامعات أو الباقين للإعادة في الثانوية العامة وبالتالي جاءت غالبيتهم طلاب مما يدل على أن أعلى معدلات رسوب بالثانوية العامة من الطلاب وبالجامعات من الطلاب عكس الطالبات قلت نسبتهم في هذا العام بالذات مما يؤكد تفوق الطالبات في التحصيل والنجاح والتخرج وبذلك إتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج عدة دراسات بدول أجنبية منها ما يلي :

- دراسة (Durgea,S.etal.,2007) في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة نوعية في التحصيل و النجاح لصالح الإناث حيث هن الأكثر نجاحاً و تحصيلاً دراسياً خاصة في المستويات التعليمية العليا في حين أن الطلاب هم الأكثر رسوباً و تسرباً من التعليم .

- و كذلك دراسة (Legewie , J. &Diprete,T., 2012) في الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى أن الطالبات في جميع المراحل التعليمية هن الأكثر تحصيلا و إنجازاً من الطلاب.

وكذلك دراسة منظمة التعاون الاقتصادي (OECD,2012) أن الفجوة في التحصيل العلمي و الأداء الأكاديمي توصلت إلى الطالبات أكثر تفوقاً من الطلاب و نسبة الطالبات اللاتي المكملة التعليم الثانوي بلغت ٧٣% في حين الطلاب ٦٣% ووصلت تلك الفجوة في اسرائيل و الترويج ١٥% .

- و في دراسة (Moller et al .,2013) في الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت أن الاناث أكثر تفوق من الرجال في التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية و الجامعي ودراسة أخري بالولايات المتحدة الامريكية وهي دراسة (Legewie,J.&Diprete,T.,2014) أن

الطالبات هن الأكثر تحصيلاً من الطلاب في العصور الأخيرة في أمريكا فان أعداد النساء الخريجات من التعليم الجامعي يفوق أعداد الرجال بكثير .

- وكذلك دراسة (Hoy,K.,2015) في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً والتي توصلت إلى أن الإناث متفوقة أكثر من الذكور وهن الأكثر تحصيلاً و تخرجاً و سميت تلك الدراسة هذه الفجوة بالفجوة الجديدة بين الجنسين .

سادسا : الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجات علمية فوق الجامعي (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) من الجامعات المصرية والأجنبية :

وتمثل عملية الاستمرارية في التعليم بعد التخرج من أهم مستويات تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأن أي عدم توازن فيها بين الذكور والإناث الحاصلين على درجات علمية فوق الجامعية (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) إنه يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي.

والجدول التالي يوضح تطور الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجات علمية فوق الجامعي (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) في الخمس سنوات الأخيرة: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي – التعليم ، سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول (١٥)

تطور الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجات علمية فوق الجامعي (دبلوم، ماجستير، دكتوراه)

العام	النوع	دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الفجوة النوعية (الإناث/ الذكور)		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	دبلوم	ماجستير	دكتوراه
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	ذكور	١٨٥٩٢	٤٤%	٤٨١١	٥٦%	٢٥٦٠	٥٨%	١,٢٧	٠,٧٩	٠,٧٢
	إناث	٢٣٨٨٥	٥٦%	٣٧٧٩	٤٤%	١٨٥٥	٤٢%			
٢٠١٠/ ٢٠١١م	ذكور	١٨٥٩١	٣٨%	٤٢٥٣	٤٩%	٢٧٦٠	٥٧%	١,٦٣	١,٠٤	٠,٧٥
	إناث	٢٩٩٦٨	٦٢%	٤٤٣٠	٥١%	٢٠٦٥	٤٣%			
٢٠١١/ ٢٠١٢م	ذكور	٢٤٨٠٣	٤٦%	٤٧٧٣	٤٩%	٢٤٤٠	٥٦%	١,١٧	١,٠٤	٠,٧٩
	إناث	٢٩٦٣١	٥٤%	٤٩٢٧	٥١%	١٨٩١	٤٤%			
٢٠١٢/ ٢٠١٣م	ذكور	٣٨٣٠٩	٥٢%	٥٨٦٠	٥٣%	٢٤١٨	٥٣%	٠,٩٢	٠,٨٩	٠,٨٩
	إناث	٣٤٨٨٥	٤٨%	٥١٧٧	٤٧%	٢١٥١	٤٧%			
٢٠١٣/ ٢٠١٤م	ذكور	٤٥١٠٩	٤٧%	٨٨٥٢	٥٢%	٤٧١٥	٦١%	١,١٣	٠,٩٢	٠,٦٤
	إناث	٥٠١٠٩	٥٣%	٨٢٢٤	٤٨%	٣٠٣٧	٣٩%			
				مقدار التغير في الفجوة النوعية				-٠,١٤	+٠,١٣	-٠,٠٨
				النسبة المئوية للتغير %				-١٤%	+١٣%	-٨%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجة الدبلوم:

- **يتضح من الجدول السابق أن أعداد الطالبات الحاصلات على دبلوم أكثر من الطلاب في جميع السنوات السابقة ما عدا عام ٢٠١٢/٢٠١٣م حيث قل عدد الطالبات ووصل ٤٨% فقط من إجمالي الملحقين بالدبلومات المختلفة.**
- **كانت النسبة المئوية للملحقين بالدبلومات من الذكور ٤٤% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م وبعدها بخمس سنوات ارتفعت هذه النسبة لتصل ٤٧%.**
- **كانت نسبة الالتحاق بالدبلومات ٥٦% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م ولكنها انخفضت بعدها بخمس سنوات لتصل ٥٣%.**
- **الفجوة النوعية بين أعداد الذكور والإناث الملتحقين بالدبلومات كانت عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م (١,٢٧) أي كل ١٠٠ طالب بالدبلوم يقابلهم ١٢٧ طالبة ولكن هذه الفجوة انخفضت لتصل إلى (١,١٣) أي أن كل ١٠٠ طالب تقابلهم ١١٣ طالبة في الدبلوم عام ٢٠١٣/٢٠١٤م، وذلك يعني انخفاض معدلات التحاق الطالبات بالدبلومات إلى السنوات الأخيرة بنسبة قدرها ١٤%.**

٢- الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجة الماجستير:

- **إن أعداد الذكور الحاصلين على الماجستير كانت ٥٦% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م و انخفضت هذه النسبة في العامين التاليين لذلك ثم رجعت فازدادت حتى وصلت نسبة الحاصلين على الماجستير عام ٢٠١٣/٢٠١٤م ٥٢% تقريبًا.**
- **كانت أعداد الإناث عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م تقترب من ٤٤% من العدد الكلي ثم زادت في العامين التاليين لذلك لكن سرعان ما انخفضت مرة أخرى لتصل ٤٨% عام ٢٠١٣/٢٠١٤م ويعني ذلك تفوق أعداد الطلاب على أعداد الطالبات في الحصول على درجة الماجستير.**
- **بلغت الفجوة النوعية في الحاصلين على الماجستير (٠,٧٩) عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م ثم تقلصت لتصل (٠،٩٢) عام ٢٠١٣/٢٠١٤م وذلك يعني أن أعداد الطالبات الحاصلات على الماجستير برغم زيادتها ولكنها مازالت توجد فجوة نوعية بين الإناث والذكور.**

٣- الفجوة النوعية بين الحاصلين على درجة الدكتوراه:

- **يلاحظ أن أعداد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الذكور هم الأعلى في جميع السنوات الماضية وقد كانت في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م النسبة المئوية للحاصلين على الدكتوراه من الذكور ٥٨% ثم انخفضت قليلا في السنوات التالية لكن سرعان ما اتسعت تلك الفجوة النوعية في السنة الأخيرة ٢٠١٣/٢٠١٤م حتى وصلت ٦١% أي الغالبية من الذكور.**
- **أن أعداد الإناث الحاصلات على الدكتوراه كانت عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م تقريبا ٤٢% من العدد الكلي ولكن هذه النسبة انخفضت مرة ثانية لتصل عام ٢٠١٣/٢٠١٤م ٣٩%.**
- **الفجوة النوعية بين الحاصلين على الدكتوراه كانت (٠,٧٢) عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م أي كل ١٠٠ باحث حاصل على الدكتوراه يقابله ٧٢ باحثة حاصلة على الدكتوراه وهذه انخفضت لتصل عام ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (٠,٦٤) أي كل ١٠٠ طالب حاصل على الدكتوراة يقابله ٦٤ حاصلة علي الدكتوراه ، ويعني ذلك اتساع الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الدكتوراه واستمرار ذاك يعني ضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خاصة أن أعداد الحاصلات على الدبلوم في تناقص مستمر وفي أعداد الحاصلات على الماجستير والدكتوراه مازالت توجد فجوة كبيرة بين الإناث والذكور والذكور لصالح الذكور وفي ذلك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مستواه الأخير وهو الاستمرارية في التعليم، والذي يزيد من حدة الشعور بتلك المشكلة هو ارتفاع أعداد الخريجات من التعليم الجامعي عن الذكور في جميع السنوات من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤م كما هو موضح بالجدول رقم (١٣) ولكنهم يحرمن من الدراسات العليا ومن الاستمرارية في التعليم ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفضل تعلم الرجل وخاصة الزوج عن المرأة والتي غالبًا ما تكون أصبحت زوجة في تلك المرحلة.**

سابعا: الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل بين الحاصلين على مؤهل الجامعي (فجوة ما بعد التخرج):

وهذا ما توضحه فعلا تقارير الفجوة النوعية العالمية عن الفجوة النوعية في مصر وخاصة الفجوة النوعية في المشاركة والفرص الاقتصادية حيث إن مكانة مصر تأتي في مرتبة مدنية والباحثة استخلصت الجدول التالي من التقارير السنوية للفجوة النوعية

(World Economic forum, 2015, 163), (world Economic forum, the Global Gender Gap Reports from 2006-2016) في مجال المشاركة والفرص الاقتصادية بين الإناث والذكور في مصر.

جدول (١٦)

الفجوة النوعية بين الإناث والذكور في مؤشرات مجال المشاركة والفرص الاقتصادية في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٦م

السنة	المشاركة في القوى العاملة	المساواة في الأجور لنفس العمل	إجمالي الدخل المكتسب	المشرعون والمديرون وكبار المسئولون	العمال الفنيون والتقنيون	الفجوة النوعية	ترتيب مصر	عدد الدول	قبل المرتبة الأخيرة بعدد
٢٠٠٦	.٠,٢٧	٠,٠٧٦	٠,٢٦	٠,١٠	٠,٤٥	٠,٤٢	١٠٨	١١٥	٧
٢٠٠٧	٠,٢٨	٠,٨٠	٠,٢٣	٠,١٠	٠,٤٣	٠,٤٢	١٢٠	١٢٨	٨
٢٠٠٨	٠,٢٨	٠,٨٣	٠,٢٣	٠,١٢	٠,٤٥	٠,٤٤	١٢٠	١٣٠	١٠
٢٠٠٩	٠,٣٤	٠,٨١	٠,٢٥	٠,١٢	٠,٤٨	٠,٤٥	١٢٤	١٣٤	١٠
٢٠١٠	٠,٣٠	٠,٨١	٠,٢٧	٠,١٢	٠,٥١	٠,٤٥	١٢١	١٣٤	١٣
٢٠١١	٠,٣٠	٠,٨٥	٠,٢٤	٠,١٢	٠,٥١	٠,٤٦	١٢٢	١٣٥	١٣
٢٠١٢	٠,٣٠	٠,٨٢	٠,٢٦	٠,١٢	٠,٥١	٠,٤٦	١٢٤	١٣٥	١١
٢٠١٣	٠,٣٢	٠,٧٧	٠,٢٦	٠,١٢	٠,٥١	٠,٤٤	١٢٥	١٣٦	١١
٢٠١٤	٠,٣٢	٠,٧٨	٠,٣١	٠,١١	٠,٥٨	٠,٤٦	١٣١	١٤٢	١١
٢٠١٥	٠,٣٣	٠,٧٥	٠,٣٠	٠,٠٨	٠,٥٥	٠,٤٤	١٣٥	١٤٥	١٠
٢٠١٦	٠,٣١	٠,٧٦	٠,٢٩	٠,٠٧	٠,٦٠	٠,٤٤	١٣٢	١٤٤	١٢
مقدار التغير	٠,٠٤+	٠,٠٠	٠,٠٣+	٠,٠٣-	٠,١٥+	٠,٠٢+	-	-	٣+

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- **حدث تدني في ترتيب مصر في سد الفجوة النوعية في مجال التوظيف والمشاركة الاقتصادية بسبب الضعف الشديد لمشاركة المرأة في سوق العمل وفي الوظائف الاقتصادية المميزة وضعف توليها للمناصب الادارية العليا بالاضافة لضعف أجور الاناث بالمقارنة بأجور الذكور داخل نفس المهنة وقلة عدد الاناث العاملات بالمجال الفني والتقني .**
- **أن ترتيب مص العالمي في مؤشرات فرص توظيف المرأة والمشاركة الاقتصادية كان عام ٢٠٠٦ م رقم (١٠٨) من اجمالي (١١٥) دولة أي قبل المرتبة الأخيرة بسبع دول ،**

وبعدها بأحد عشر عام وفي عام ٢٠١٦م كان ترتيب مصر(١٣٢) من اجمالي (١٤٤) أي قبل المرتبة الأخيرة بإثنتى عشرة مرتبة ويعتبر ذللك تحسن طفيف للغاية لايذكر بالنسبة للمكاسب التعليمية التي حققتها المرأة في التعليم وخاصة التعليم الجامعي .

- **أن الفجوة النوعية بين الاناث والذكور النوعية في مجال التوظيف والمشاركة الاقتصادية كانت عام ٢٠٠٦م (٠,٤٢) وبلغت (٠,٤٤) عام ٢٠١٦م وهذا التحسن لا يذكر بالنسبة لأعداد الاناث المتعلمات ومقارنة بنسب الاناث في التعليم الجامعي بصفة خاصة فبالرغم من تفوق الاناث على الذكور في معدلات القيد ومعدلات النجاح والتحصيل ولاتخرج إلا أنهن مظلومات في عملية التوظف والمشاركة الاقتصادية كما يتضح من الجدول السابق وأنه يوجد تمييز ضد المرأة بسبب الظروف الثقافية والاجتماعية بالمجتمع المصري .**

وبالنظر إلى الاحصاءات الوطنية حول توظيف الذكور والإناث في مصر نستخلص الجدول التالي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦م)، الكتاب الإحصائي السنوي– العمل)

جدول (١٧)

أعداد العاملين من الذكور والإناث في مصر من عام٢٠٠٦م حتى ٢٠١٥م

العام	الذكور		الإناث		الفجوة النوعية (الإناث/الذكور)
	العدد	%	العدد	%	
٢٠٠٦م	١٦٥٥٩٣	%٨١	٣٨٨٤٣	%١٩	٠,٢٣
٢٠١٠م	١٩١٥٣٠	%٨٠	٤٦٧٦٠	%٢٠	٠,٢٤
٢٠١٥م	١٩٦٩٣٧	%٧٩	٥٠٨٥١	%٢١	٠,٢٦
مقدار التغير		-٢%	مقدار التغير	+٢%	+٠,٠٣

***ملحوظة :**

نظرا لتقارب النسب في السنوات المتتالية فقد تم الاكتفاء بعرض النسب كل خمس سنوات .

يتضح من الجدول السابق أن معدل التوظيف للإناث في مصر ضعيف جدا وتوجد فجوة نوعية كبيرة جدا في التحاق المرأة بسوق العمل المصري وذلك يتفق مع نتائج تقارير الفجوة النوعية العالمية

وبالنسبة لمعدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي فقد كانت وفقاَ معدلات البطالة لعام ١٩٩٨/٩٧م جاءت معدلات بين الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور ٦,٩% وبين

الإناث ١٤% (لمياء السيد، ٢٠٠٢ ، ١٤٣)، وتناقصت معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي وفوق الجامعي في السنوات الأخيرة وفي عام ٢٠١٥ م بلغ معدل البطالة بين الذكور منهم إلى ٣,٧ % وبين الإناث ٦,١ % (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٦م، الكتاب الإحصائي السنوي– العمل)،

إتفقت الدراسة الحالية مع عدة دراسات منها ما يلي :

- **دراسة (Carcia-Aracil,A.,2007) التي توصلت إلى أن هناك فجوة بين الجنسين في الالتحاق بسوق العمل بين خريجي التعليم الجامعي و هناك فجوة في الكسب بين الذكور و الاناث و ترجع للتمييز بين المرأة من جانب صاحب العمل و الموظفين و العملاء.**
- **في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD ,2011) والتي أوضحت أنه يوجد تمييز ضد المرأة في التوظيف في أوربا في سوق العمل و نقص أجور الاناث مقارنة بالرجال ، و تشغل المرأة ١٢% من مقاعد مجالس الإدارة وبالتالي لا توجد مساواة بين من الإناث والرجال في سوق العمل الأوروبي – و أيضا أتفقت مع دراسة (Mcinturff,K.,2013) التي توصلت إلى أنه بالرغم من إرتفاع معدلات التحاق الطالبات الجامعي في كندا و التي بلغت (٠,٩٩)الا أن الرجال يفوقوا الإناث مع التمكين الاقتصادي و التوظيف و الالتحاق بالمهن المرموقة و الرجال يفوقوا الاناث بنسبة ١:٢.**
- **دراسة الإتحاد الأوربي (European Commission , 2013) و التي توصلت إلى أن الاناث في الاتحاد الأوربي يمثلن ٦٠% من الملتحقين بالجامعات ورغم ذلك توجد فجوة في توظيف النساء حيث معدل توظيف الاناث منهن بلغ ٦٢,٣% في أوربا في حين الرجال بلغ ٧٥% وتوجد فجوة في الأجور بين الإناث حيث الإناث أقل من الرجال .**
- **و تتفق نتائج الدراسة الحالية تقرير المنتدى الأقتصادي العالمي (World Economic Forum , 2014) والتي ورد بها أنه بالرغم من سد الفجوة النوعية من الاناث و الذكور في التعلم في عدة دول لكنها ما زالت موجودة في المشاركة في القوى العاملة حيث معدل القوى العاملة من الاناث ٦٢% و الرجال ٨٥ % ، بالإضافة لوجود فجوة الدخل و الكسب و المرتبات حيث النساء أقل بكثير من الرجال**
- **و دراسة (Ganguli ,I ., at al. , 2014) بالرغم من إغلاق الفجوة النوعية بين الرجال و النساء في التعلم حتى البلدان التي عكست بها الفجوة و أصبحت لصالح الاناث لا زالت توجد**

فجوة في الالتحاق بسوق العمل من التمييز ضد المرأة و في إحصاء على ٣٥ دولة وجدنا ٢٢ دولة من عين الدراسة توجد بها جوة نوعية في المشاركة في سوق العمل و أكثر من ١٥ %.

وذلك يعني أنه ما زالت توجد فجوة نوعية كبيرة بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق بسوق العمل ومعدلات البطالة بين الاناث خريجي التعليم الجامعى وفوق الجامعي ضعف معدلات البطالة بين الذكور ويرجع ذلك للظروف الثقافية والاجتماعية بالمجتمع المصري وظروف الزواج والإنجاب ورعاية الأبناء، ولكن ذلك التمييز ضد المرأة يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافو الفرص التعليمية في مستواه الأخير وهو الفوائد والنتائج النهائية المنتظرة من التعليم الجامعي وسوف يؤدي ذلك في المستقبل إلى ضعف إقبال الإناث على التعليم الجامعي لضعف العوائد والنتائج النهائية التي تعود عليهن منه.

ملخص نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي ما يلي:

١- أن التعليم الجامعي حق لكل من تؤهله قدراته وإمكاناته وميوله ويجب أن يعمل التعليم الجامعي على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية خاصة المساواة بين الإناث والذكور.

٢- لكي يتم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي لابد أن يطبق ويحقق على أرض الواقع بكل مستوياته وهي:

المستوي الأول: المساواة في القبول والالتحاق.

المستوي الثاني: المساواة في المعاملة.

المستوي الثالث: المساواة في المخرجات أو التخرج.

المستوي الرابع: المساواة في النتائج النهائية.

٣- توصلت الدراسة التحليلية إلى وجود فجوات نوعية بين الذكور والإناث في التعليم الجامعي في مصر وأن كل مستوي من مستويات تكافؤ الفرص توجد به فجوة نوعية أو عدة فجوات نوعية كما هو ملخص

و موضح بالجدول التالي:

جدول (١٨)

الفجوات النوعية في مستويات تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي المصري

مستويات تكافؤ الفرص التعليمية	الفجوة النوعية	إتجاه الفجوة النوعية
المساواة في القبول والالتحاق	فجوة نوعية في أعداد المقيدين بالجامعات	لصالح الإناث
المساواة في المعاملة والخدمات داخل الجامعة.	فجوة نوعية في اختيار التخصص العلمي: ١- فجوة نوعية في أعداد المقيدين بالكليات النظرية.	لصالح الإناث
	٢- فجوة نوعية في أعداد المقيدين بالكليات العملية.	لصالح الذكور
المساواة في المخرجات أو التخرج	فجوة في التحصيل وفجوة في التخرج.	لصالح الإناث
المساواة في النتائج النهائية (الفوائد)	فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) وتشتمل على : ١- فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الدبلوم.	لصالح الإناث
	٢- فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الماجستير.	لصالح الذكور
	٣- فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الدكتوراه.	لصالح الذكور
	٤- فجوة نوعية في أعداد الملحقين بسوق العمل والتوظف بين خريجي التعليم الجامعي.	لصالح الذكور

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أنه تم سد الفجوة النوعية بين أعداد المقيدين بالجامعات الحكومية المصرية عام ٢٠١٤/١٣م حيث تساوي أعداد الطلاب مع أعداد الطالبات.

٥- بدأت عام ٢٠١٥/١٤م تظهر فجوة نوعية عكسية وهي تعني أن أعداد الطالبات بدأت تزداد عن أعداد الذكور في الجامعات الحكومية وفجوة نوعية قدرها(١,١٠) لصالح الإناث وتعني أن كل ١٠٠ طالب تقابلهم ١١٠ طالبة وذلك مؤشر خطير له مساوي مستقبلية بسوق العمل، وتزداد هذه الفجوة بين أعداد الملتحقين بالجامعات بشكل أكبر من ذلك بكثير.

٦- توجد فجوة نوعية في أعداد المقيدين بالكليات النظرية وقدرها (١,٠٤) لصالح الإناث أي كل ١٠٠ طالب بالكليات النظرية يقابلهم ١٠٤ طالبة.

٧- توجد فجوة نوعية في أعداد المقيدين بالكليات العملية بلغت حجم تلك الفجوة (٠,٨٧) لصالح الذكور وذلك يعني كل ١٠٠ طالب بالكليات العملية يقابلهم ٨٧ طالبة.

٨- توزيع الطلاب والطالبات على الكليات العملية جاء كما يلي:

(أ) توجد فجوة كبيرة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق بكليات الهندسة والحاسبات والمعلومات والتعليم الصناعي والعلوم الزراعية وهندسة البترول والتعدين والتخطيط العمراني والتكنولوجيا وذلك بفجوات نوعية هي على التوالي (٠,٣٧) ، (٠,٦٠) ، (٠,٧٤) ، (٠,٢٩) ، (٠,٤٣) ، (٠,١١) ، (٠,٥٥) ، (٠,٣٦) وتشمل هذه العلوم مجموعة العلوم STEM وهي العلوم التكنولوجية والهندسة والرياضيات يوجد انخفاض كبير في أعداد الإناث بها وإجمالي الفجوة النوعية في تلك التخصصات المذكورة أعلاه بلغت (٠,٤٣) لصالح الذكور وموضحة بالتفصيل في جدول رقم (١٠) ، وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب تقابلهم ٤٣ طالبة، وهي معدل يتفق مع المعدلات العالمية والتي تعاني منها كل الدول من نقص الإناث في تلك التخصصات.

(ب) توجد هيمنة بين الطالبات على الكليات الطبية (الطب البشري والصيدلة ، وطب الأسنان ، والعلاج الطبيعي) والتمريض وكذلك العلوم والفنون التطبيقية ، والفنون الجميلة، والثروة السمكية وذلك بإجمالي فجوة نوعية قدرها (١,٦٢) وذلك يعني أن كل ١٠٠ طالب تقابلهم ١٦٢ طالبة.

٩- الفجوات النوعية في توزيع الطلاب والطالبات على الكليات النظرية جاء كما يلي:

(أ) توجد فجوة نوعية كبيرة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق ببعض الكليات النظرية والتي هيمن عليها الطلاب وهي كليات السياحة والفنادق والتكنولوجيا والتنمية، والتجارة، والحقوق ، اللغات والترجمة والتربية الرياضية بإجمالي فجوة نوعية قدرها (٠,٦٧) لصالح الذكور حيث ذلك يعني كل ١٠٠ طالب تقابلهم ٦٧طالبة.

(ب) توجد فجوة نوعية بين الطلاب والطالبات في بعض الكليات النظرية التي هيمن عليها الطالبات وهي كليات الآداب والدراسات الإنسانية، والاقتصاد المنزلي، التربية، التربية الفنية، التربية الموسيقية ، الخدمة الاجتماعية ، الآثار ، الإعلام ، الاقتصاد والعلوم السياسية ، الألسن ، والتربية النوعية ، وبلغ إجمالي الفجوة النوعية لتلك الكليات (٢,٦١) وذلك يعني كل ١٠٠طالب تقابلهم ٢٦١طالبة.

١٠- توجد فجوة نوعية في التحصيل والتخرج لصالح الإناث حيث بلغت الفجوة النوعية من أعداد الخريجين والخريجات (١,١٧) عام ٢٠١٣/١٢م حيث إن أعداد الخريجات بداية من عام ٢٠٠٥/٠٤م وهي أعلى من أعداد الذكور حيث كانت عام ٢٠٠٥/٠٤م الفجوة النوعية

(١,٠٨) حتى وصلت أعلى قيمة لها عام ٢٠١٣/١٢م وهي (١,١٧) وذلك يعني أن كل ١٠٠ خريج تقابلهم ١١٧ خريجة بالرغم من زيادة أعداد الطلاب المقيدين بتلك السنوات عن أعداد الطالبات وذلك يعني أن الطالبات أعلى من الطلاب في معدل التحصيل والتخرج أيضًا.

ومما يؤكد تفوق الطالبات على الطلاب في معدلات التحصيل ومعدلات التخرج أنه في خريجي عام الفراغ وهو عام ٢٠١٤/١٣م حيث يوجد بهذا العام الطلاب والطالبات الراسبين في الثانوية العامة والمتخلفين بالجامعة فقد بلغت بهذا العام نسبة الخريجات ٤٧% في حين الخريجين الذكور ٥٣% وذلك يؤكد ارتفاع نسبة التحصيل والتفوق والنجاح لدى الطالبات ومن ثم التخرج.

١١- توجد فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الدراسات العليا وهي الدبلوم والماجستير والدكتوراه وفقا لإحصاء عام ٢٠١٤/١٣م وذلك كما يلي:

(أ) الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الدبلوم:

بلغت الفجوة النوعية في الحاصلين على الدبلوم (١,١٣) لصالح الإثاث حيث كل ١٠٠ حاصل على الدبلوم يقابله ١١٣ طالبة حاصلة على الدبلوم، ولكن هناك تناقض في معدلات التحاق الطالبات بالدبلوم حيث كانت الفجوة النوعية عام ٢٠١٠/٠٩م (١,٢٧) أي كل ١٠٠ طالب تقابلهم ١٢٧ طالبة وتناقصت تلك الفجوة المعكوسة مع تزايد أعداد الطلاب بالدبلوم وتناقص أعداد الطالبات.

(ب) الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الماجستير:

بلغت تلك الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الماجستير (٠,٩٢) عام ٢٠١٤/١٣م تعني كل ١٠٠ حاصل على الماجستير ٩٢ حاصلة على الماجستير أي أن هناك فجوة بين الذكور والإناث وزيادة أعداد الذكور على الإناث برغم أن أعداد الخريجات أعلى من أعداد الخريجين وأيضا بالرغم من زيادة أعداد الحاصلات على الدبلوم على أعداد الحاصلين عليه.

(ج) الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الدكتوراه:

بلغت تلك الفجوة النوعية (٠,٦٤) في عام ٢٠١٤/١٣م أي كل ١٠٠ حاصل على الدكتوراه يقابلهم ٦٤ حاصلة على الدكتوراه، وذلك يعني وجود فجوة نوعية كبيرة لصالح

الذكور مع العلم أن هذه الفجوة في تزايد حيث كانت عام ٢٠١٠/٠٩م (٠,٧٢) واتسعت لتصل إلى (٠,٦٤) عام ٢٠١٤/١٣م ووجود فجوة نوعية في أعداد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه لصالح الذكور بالرغم من تزايد أعداد الخريجات من الجامعات عن الخريجين وبرغم من زيادة عدد الحاصلات على الدبلوم فإن تلك الفجوة بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية للمرأة وتضييع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مستواه الأخير وهو الاستمرارية في التعليم والدراسات العليا.

١٢- الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل هي أكبر إهدار للمستوي الأخير من تكافؤ الفرص التعليمية وهي التنمية التي يسعي إليها الفرد للوصول إلى مستوي اقتصادي واجتماعي لائق ، وفي وجود فجوة نوعية في توظيف خريجي الجامعات وصلت عام ٢٠١٥ م (٠,٢٦) يعني ضعف تطبيق ذلك المبدأ.

- يتضح مما سبق وجود فجوات نوعيةوهي مايلي :

- وجود فجوات نوعية في أعداد المقيدين بالجامعات المصرية وهي لصالح الإناث.

- وجود فجوات نوعية في الالتحاق بالتخصصات العلمية حيث أن الفجوة النوعية في الالتحاق بالكليات النظرية لصالح الاناث و الفجوة النوعية في الالتحاق بالكليات العملية لصالح الذكور وإختلف الوضع من كليات لأخرى حيث بعضها سيطر عليها الإناث والبعض سيطر عليها الذكور.

- وجود فجوة نوعية في التحصيل و نسب النجاح والتخرج لصالح الإناث.

- وجود فجوة نوعية في الاستمرارية في التعليم وفي الحصول على الدبلوم لصالح الإناث.

- وجود فجوة نوعية في الحصول على الماجستير لصالح الذكور.

- وجود فجوة نوعية في الحصول على الدكتوراة لصالح الذكور.

- وجود فجوة في النتائج النهائية للتعليم وهي الالتحاق بسوق العمل لصالح الذكور.

وذلك يعني عدم المساواة في جميع مستويات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ووجود فجوة نوعية أو عدة فجوات بكل مستوي من تلك المستويات مما يتطلب ضرورة علاج ذلك لأنه سيترتب عليه أضرار مستقبلية بالمجتمع وخلل بسوق العمل و في الجزء التالي من الدراسة سيتم تقديم تصور مقترح لسد الفجوات النوعية في التعليم الجامعي المصري لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية به.

تصور مقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

أولا: فلسفة التصور المقترح وأهم منطلقاته:

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أن التعليم هو حق لكل مواطن وهدفه بناء الشخصية المصرية وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز بين المواطنين وذلك ما جاء بالمادة رقم (١٩) من الدستور المصري، ومن ثم لابد أن يتوافر التعلم لجميع الراغبين والقادرين بدون تمييز بين الإناث والذكور ولابد أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكلا من الذكور والإناث ووجود فروق فجوات نوعية بين الذكور والإناث في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة فإن ذلك يهدر ويضيع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وبالتالي تقوم فلسفة التصور المقترح على مجموعة من المعطيات والمنطلقات توضح ضرورة وضع تصور مقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري لتطبيق مبدأ الفرص التعليمية به، وتتمثل أهم هذه المنطلقات فيما يلي:

١- أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وضرورية عدم التمييز بين الذكور والإناث من الحقوق الأصيلة التي نص عليها الدستور المصري في المادة رقم (١٩) منه.

٢- أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي لابد أن يتحقق بجميع مستوياته المتدرجة لأنها تعد سلسلة متصلة وعدم تطبق أي مستوي منها يخل به ويهدر المساواة بين الإناث والذكور.

٣- أن وجود فجوات نوعية بالتعليم الجامعي كما جاء بنتاج الدراسة وكل مستوي من مستويات تكافؤ الفرص التعليمية تتخلله فجوة فبالتالي ذلك يقضي على تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي.

٤- أصبحت الحاجة ملحة للعمل على القضاء على الفجوات النوعية التي بالتعليم حتى يحدث توازن به ويتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهو أبسط الحقوق للذكور والإناث.

٥- أنه بالرغم من تفوق أعداد الإناث على الذكور في المقيدين بالتعليم الجامعي وبرغم تفوقهم وارتفاع نسب التخرج والنجاح لديهم إلا أنه توجد فجوة نوعية كبيرة لصالح الذكور

في النتائج النهائية للتعليم الجامعي وهي الالتحاق بالدراسات العليا والحصول على الماجستير والدكتوراه والالتحاق بسوق العمل.

٦- أنه ليست كل الفجوات النوعية لصالح الذكور بل توجد فجوات نوعية لصالح الإناث حيث ارتفعت أعداد المقيدات والخريجيات عن أعداد الذكور بالتعليم الجامعي ، وبل الأهم من ذلك انخفاض نسب التحصيل والنجاح لدى الذكور بالتعليم الجامعي.

٧- توجد بعض التخصصات العلمية التي يسيطر عليها الإناث مثل القطاع الطبي وقطاع التربية واللغات والألسن وغيرها من الكليات في الوقت الذي يقل بتلك الكليات الذكور.

٨- انخفاض أعداد الإناث الملتحقات بالتخصصات العلمية STEM وهي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيت ولابد من التوازن بتلك المجالات بين أعداد الإناث والذكور.

٩- أنه لابد أن يحدث توازن بن أعداد الإناث وأعداد الذكور في الالتحاق بالتعليم الجامعي والتوزيع على التخصصات المختلفة وكذلك في نسب التخرج والدراسات العليا والتوظيف ومن ثم لابد من العمل على سد كل تلك الفجوات النوعية في جميع مستويات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي والشكل التالي يوضح مكونات التصور المقترح.

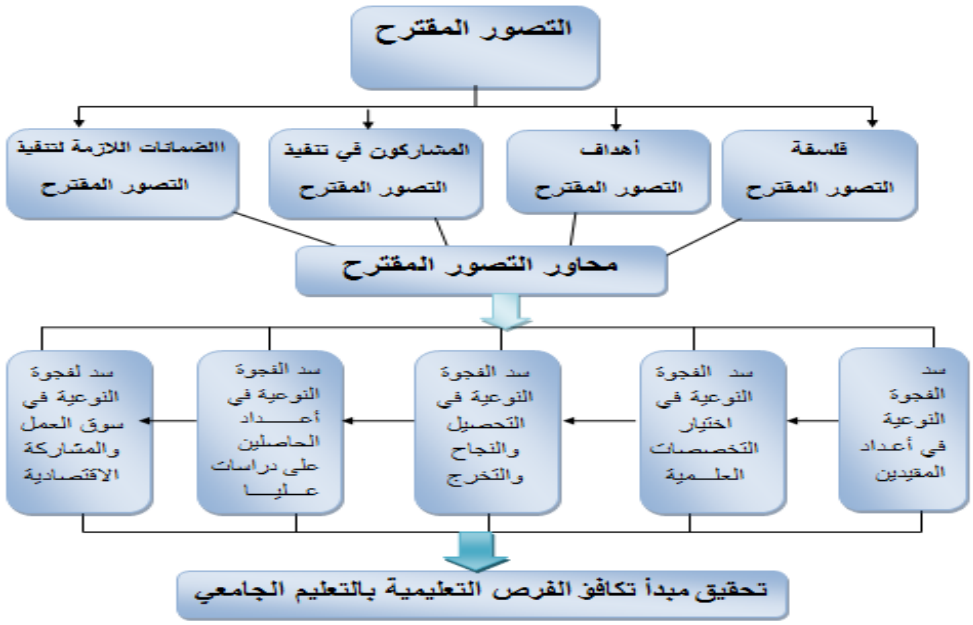

شكل رقم (٢)

مكونات ا لتصور المقترح

ثانيا: أهداف التصور المقترح:

في ضوء فلسفة التصور المقترح وأهم منطلقاته التي يقوم عليها يمكن تحديد أهداف التصور المقترح فيما يلي:

١- العمل على وضع مجموعة من الإجراءات لعمل نظام للقبول والالتحاق بالجامعات المصرية يتحقق به التوزان وتكافؤ الفرص التعليمية بين البنين والبنات بحيث يقبل أعداد من البنات تتساوي مع أعداد البنين.

٢- توضيح الأدوار التي يجب أن يقم بها المسئولين في وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم من أجل العمل على سد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري والقضاء على أسبابها.

٣- وضع مجموعة من الإجراءات يجب أن يتم إتباعها من أجل سد الفجوة النوعية في التحصيل ومعدلات النجاح بين الطلاب والطالبات.

٤- توضيح الأدوار التي يجب أن يقوم بها العاملين بالتعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي من أجل العمل على سد الفجوات النوعية في الالتحاق بالتخصصات العلمية المختلفة.

٥- العمل على تحديد الآليات اللازمة لسد الفجوة النوعية بين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه والقضاء على العوائق التي تعوق الإناث في ذلك.

٦- العمل على اتخاذ الإجراءات التي تحقق تكافؤ الفرص التعليمية في الفوائد من التعليم الجامعي وأهمها تحقيق المساواة في الالتحاق بسوق العمل والمساواة في الأجور بين الإناث والذكور الحاصلين على نفس المؤهلات العلمية.

٧- وضع مجموعة من الضمانات اللازمة لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية به.

ثالثا: المسئولون عن تنفيذ التصور المقترح:

لكي تنجح عملية تنفيذ التصور المقترح لابد من تكاتف وتعاون الجهود بين جميع المسئولين والعاملين بالتعليم الجامعي ومن أهم المشاركين والمسئولين عن تنفيذ التصور المقترح ما يلي:

١- متخذي القرار والعاملين بوزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم خاصة مسئولي التنسيق للجامعات.

٢- رؤساء الجامعات المصرية وأعضاء هية التدريس والطلاب بالإضافة لأولياء الأمور.

٣- العاملين بمدارس التعليم الثانوي العام خاصة مديري تلك المدارس والمعلمين.

٤- المسئولين بوزارة القوى العاملة والقطاع الخاص في مصر.

٥- جميع أولياء الأمور بالمجتمع المصري والعاملين بوسائل الإعلام المصري المختلفة.

رابعا: محاور التصور المقترح:

يتضمن التصور المقترح عدة محاور ويختص كل محور منها بالعمل على سد فجوة نوعية من الفجوات النوعية التي توصلت الدراسة التحليلية إلى وجودها في التعليم الجامعي المصري وبالتالي لابد من القضاء عليها من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وتتمثل تلك المحاور فيما يلي:

المحور الأول: سد الفجوة النوعية في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي المصري (فجوة القبول والالتحاق):

تعتبر المساواة في القبول والالتحاق بالتعليم الجامعي الخطوة والمستوى الأول لتكافؤ الفرص التعليمية به، ولكن توجد فجوة نوعية جديدة بأعداد المقيدين بالتعليم الجامعي لصالح الإناث حيث إن عدد الإناث في تزايد مستمر وأعداد الذكور في تناقص مستمر مما يستدعي أن تكون هناك مساواة في أعداد الإناث وأعداد الذكور الملتحقين بالتعليم الجامعي وذلك يتطلب إجراءات جادة تجاه ذلك الأمر وأهم الآليات المقترحة لتحقيق المساواة بين الإناث والذكور في الالتحاق بالتعليم الجامعي وسد الفجوة النوعية في القبول وهي ما يلي:

١- إعادة النظر في اختبارات الثانوية العامة التي يتفوق فيها الطالبات عن البنين وإعداد اختبارات تقيس جميع مخرجات التعليم ولا تقتصر على الحفظ فقط، بل يجب أن تقيس الفهم والمهارات العليا للتفكير.

٢- أن تتبع آلية جيدة تضمن حق الطلاب في مقاعدة مساوية لمقاعد الطالبات في جميع الكليات ومن ثم لابد أن يكون هناك تنسيق للذكور وتنسيق للإناث بما يضمن ٥٠% من المقاعد بكل كلية للذكور، و٥٠% منها للإناث بحيث النتيجة الإجمالية تقارب أعداد الطلاب مع أعداد الطالبات في الجامعات، وهذا النظام متبع في بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية.

٣- أن تكون هناك معايير أخرى للقبول بالجامعات المصرية تطبق على الذكور والإناث عن طريق اختبارات القدرات والمواهب والميول ويعتمد على نتيجة هذه المقاييس بالإضافة للمجموع الكلي في الالتحاق بالجامعة بحيث يتم اختيار أفضل العناصر من الجنسين بشكل متكافؤ.

٤- أن يتم تقنين الاختبارات التي تقيس القدرات والميول والرغبات وتكون اختبارات للقدرات على مستوي الجمهورية وأن يتم حساب صدق وثبات وموضوعية تلك الاختبارات حتى يبتعد تمامًا عن الذاتية والمحاباة في القبول.

٥- أن يتم ترتيب الطلاب والطالبات في قوائم وفقا لإجمالي المجموع في كل من المجموع الكلي واختبارات القدرات والميول والاتجاهات ، ثم يتم أخذ الأعداد المطلوبة من الطلاب والطالبات الأعلى في الدرجات لكل جنس على حدة بحيث يتم أخذ أعداد من الذكور تتساوي مع أعداد الإناث لتحقيق التكافؤ كما هو متبع في تنسيق الشهادات المعادلة حتى نضمن حق الطلاب في الالتحاق ولا يزيد عدد الطالبات على عدد الطلاب بالتعليم الجامعي.

٦-أن يتم تخصيص مقاعد للطالبات بالجامعات الخاصة المصرية وتكون منخفضة التكاليف حتى تشجع اولياء الأمور على إلحاق بناتهم بتلك الجامعات الخاصة حتى تسد الفجوة النوعية الكبيرة التي توجد بين الذكور والإناث بالجامعات الخاصة المصرية .

المحور الثاني: سد الفجوة النوعية في اختبار التخصص العلمي بالتعليم الجامعي:

بعد التحاق الطالب والطالبة بالتعليم الجامعي تأتي عملية اختيار التخصص العلمي الذي سيتخصص به وغالبًا ما يتم القبول وفقا لمكتب التنسيق ودرجات الطلاب والطالبات وتوصلت الدراسة التحليلية لوجود عدة فجوات في اختيار التخصص العلمي، حيث ازدادت أعداد الطالبات بل وسيطرت على مجموعة الكليات الطبية والتمريض وكليات التربية بأنواعها المختلفة وكذلك الآداب والدراسات الإنسانية وسيطر الطلاب على كليات الهندسة والحاسبات والمعلومات والتجارة والحقوق وهندسة البترول والتعدين، والتكنولوجيا والتعليم الصناعي والتربية الرياضية ويشكل عدم التوازن بين أعداد الطلاب والطالبات في الكليات المختلفة فجوة نوعية كبيرة سيترتب عليها فجوة في سوق العمل في المستقبل وينتج عنها خلل كبير فمثلا القطاع الصحي والطبي سوف تسيطر عليها الطالبات وكذلك قطاع التربية والتعليم، والعكس

في مجموعة العلوم STEM والتي يسيطر عليها الطلاب مما يشكل فجوة لها أضرار مستقبلية ولابد من اتخاذ بعض الإجراءات لإعادة التكافؤ والتوازن بين أعداد الطلاب والطالبات في التخصصات المختلفة لسد الفجوة النوعية في اختيار التخصص العلمي وأهم تلك الإجراءات ما يلي:

١- توجيه الطلاب والطالبات للتخصصات العلمية بداية من التعليم الثانوي العام وخاصة الطالبات ولابد من تعريفهم بالتخصصات العلمية المختلفة والمهن المؤدية إليها ومدى حاجة المجتمع إليها وتوجيه الطلاب والطالبات لاختيار التخصصات العلمية نظرًا لتدني أعداد الجنسين في تلك التخصصات وبصفة خاصة الإناث.

٢- استبعاد أي أفكار في المناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية في المرحلة الثانوية قد يكون لها تأثير في إلصاق بعض المهن بالرجال والبعض الآخر بالإناث مثل إلصاق مهنة المهندس دائما بالرجال والتمريض بالإناث، ومن الضروري التنويه بها إلى تقارب الرجال والنساء في الاستعدادات والقدرات والميول.

٣- أن تخصص مقاعد الكليات الطبية (الطب البشري ، طب الأسنان ، الصيدلة ، العلاج الطبيعي ، التمريض) للإناث وأخرى مساوية لها للذكور، ويتم أخذ أفضل العناصر من الجنسين وفقا للمجموع الكلي وبعد تطبيق بعض مقاييس القدرات والمواهب والميول للمهنة ويختار الأفضل وذلك يضمن توازن الجنسين في تلك الكليات حتى لا يتم تأنيث تلك المهن.

٤- أن تخصص أيضًا مقاعد بكليات التربية بأنواعها التربية العام – التربية الفنية – التربية الموسيقية – التربية النوعية، والفنون التطبيقية والفنون الجميلة للإناث وأخرى للذكور بقدر متكافيء ومتوازن يضمن حق الطلاب الذكور بتلك الكليات وإن أخذت من مجموع أقل من الإناث على الأخذ في الاعتبار اختبارات الميول والاستعدادات حتى لا تهيمن الإناث على مهنة التعليم والفنون بالمجتمع.

٥- العمل على توجيه الطالبات إلى دراسة مجموعة علوم STEM وهي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وخاصة أن الطالبات تتساوي مع الطلاب في تحصيل الرياضيات بل ويتفوقن عليهن بالصف الأول والثاني الثانوي ومن ثم لا بد من ضمان مقاعد للطالبات بتلك التخصصات وتشجيع الطالبات للالتحاق بها لأن من بين الطالبات توجد مواهب

واستعدادات وميول لابد من استثمارها لخدمة تلك التخصصات والمهن المتصلة بها في المستقبل.

المحور الثالث: سد الفجوة النوعية في التحصيل ونسب النجاح والتخرج بالتعليم الجامعي:

أثبت الإناث تفوقهن على الذكور بجميع المراحل الدراسية حيث تفوقن بالمرحلة الإعدادية أهلهن للالتحاق بالتعليم الثانوي العام أكثر من الذكور، وتفوقهن في المرحلة الثانوية العامة أدى إلى زيادة عددهن عن عدد الذكور بالتعليم الجامعي وتستمر تلك الفجوة التي يطلق عليها علماء التربية "الفجوة الجديدة" وهي فجوة تفوق الطالبات على الطلاب في التحصيل وفي نسب النجاح ومن ثم التخرج ، حيث فاقت النسب المئوية للخريجات النسب المئوية للخريجين بالتعليم الجامعي المصري كما جاء بنتائج تلك الدراسة ومن ثم لابد من إتخاذ بعض الإجراءات والآليات لسد الفجوة النوعية في التحصيل والنجاح والتخرج ومنها ما يلي:

١- إعادة النظر في طبيعة الاختبارات بالتعليم الجامعي والبعد عن اعتمادها على قياس الحفظ في أغلبها مما يترتب عليه تفوق الطالبات على الطلاب وارتفاع معدلات نجاحهن وتخرجهن عن الطلاب بالجامعة.

٢- أن تتنوع الاختبارات بالتعليم الجامعي ما بين التحريري والشفوي ، مما يؤدي إلى إحداث نوع من التكافؤ بين الطلاب والطالبات في النتائج النهائية ، والجمع بين أكثر من طريقة في التقويم يؤدي إلى تحسين نسب نجاح الطلاب بالتعليم الجامعي.

٣- أن يتم عمل توعية دائمة بالتعليم الجامعي بالتأثير السلبي لجماعات الرفاق على الطلاب ، حيث تكون قوة جذبهم لزملائهم أقوى من قوة جذب العلم والاستذكار والتحصيل مما يترتب عليه تضييع وقت الطلاب بسبب أقرانهم في الفسح والرياضة بدلا من التحصيل بينما الطالبات تقضي ذلك الوقت في الاستذكار فيرتفع تحصيل الطالبات ونسب النجاح والتخرج.

٤- أن يحدث تغيير في النظم الاجتماعية والثقافية المتوارثة بالمجتمع المصري والتي تشدد عن محاسبة الإناث ومن ثم تصبح حبيسة المنزل وتقضي أغلب الوقت في التحصيل والاستذكار، بينما تقل وتضعف محاسبة الطلاب الجامعيين ومن ثم يضيعوا وقت كبير

خارج المنزل في التجول والتنزه بعيدًا عن الاستذكار مما يضعف نسب تحصيلهم ونجاحهم وتخرجهم.

٥- أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية باستخدام أساليب تقويمية بشكل دوري منتظم وتكليف الطلاب بتكليفات متتالية تجبر الطلاب على الاستذكار والتحصيل ومن ثم ترتفع نسب نجاحهم وتخرجهم.

المحور الرابع: سد الفجوة النوعية في أعداد الحاصلين على الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه):

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من ارتفاع أعداد الطالبات الخريجات عن أعداد الطلاب وزيادة معدلات نجاحهن وتفوقهن في كل المراحل حتى في مرحلة الدبلوم تفوقت أعداد الطالبات على أعداد الطلاب كما اتضح في نتائج الدراسة التحليلية إلا أن أعداد الحاصلات على الماجستير سجلت انخفاضًا كبيرا عن أعداد الذكور الحاصلين على الماجستير ، والفجوة ازدادت بشكل كبير جدًا في أعداد الحاصلين على الدكتوراه حيث سجل الذكور أعداد تقترب من ضعف أعداد الإناث الحاصلات على الدكتوراه خاصة في السنوات الأخيرة وبالتالي لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والآليات لسد الفجوة النوعية في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مستوى النتائج النهائية والاستمرارية في التعليم ومن هذه الإجراءات ما يلي:

١- توفير مكتبات ومصادر معلومات ومراكز خدمات بحثية في الأقاليم المختلفة تشجيعًا للباحثات على الاستمرارية في البحث العلمي وتيسيرًا عليهن بدلا من عناء السفر للمدن الكبرى مثل القاهرة لجمع المادة العلمية.

٢- نشر الوعي بين الآباء وأولياء الأمور بأهمية الاستمرارية في تعليم الإناث بمرحلة الماجستير والدكتوراه خاصة ذوات القدرات والميول والاستعدادات وذلك للرقي بالبحث العلمي في المجتمع المصري وتحقيق التنمية المستدامة به.

٣- نشر الوعي بين الرجال بأهمية الوقوف بجوار زوجاتهم من الراغبات في الاستمرارية في البحث العلمي وعدم تعجيزهن بحجة رعاية البيت والأولاد، بل لابد من تقدم الدعم والمساندة لهن.

٤- أن تقدم الجهات والأماكن التي تعمل بها المرأة بعض التسهيلات للموظفة الباحثة برسالة ماجستير أو دكتوراه بما لا يخل بمصلحة العمل، وذلك من أجل مساندتهن في إتمام رسائلهن العلمية التي يبحثون فيها.

٥- أن يتم تقليد الإناث الحاصلات على الماجستير والدكتوراه المناصب الإدارية الهامة في المصالح والوزارات المختلفة، ويجب ألا تكون تلك المناصب والمقاعد من نصيب الرجال فقط وذلك تشجعيًا ودفعا لهمم وعزائم النساء الباحثات برسائل الماجستير والدكتوراه.

٦- أن يتم تقديم دعم مالي أو بعض السلف للباحثات في رسائل ماجستر أو دكتوراه لمساعدتهن في الانفاق على البحث العلمي حتى يتم إنجازه والاستفادة منه في تطوير وتنمية المجتمع المصري.

المحور الخامس: سد الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل والمشاركة الاقتصادية (فجوة الفوائد النهائية للتعليم الجامعي):

مازالت المرأة تجد نوعًا كبيرًا من التمييز ضدها وتفضيل الرجال عنها بسوق العمل المصري ، حيث ترتفع معدلات البطالة بين الإناث خريجات التعليم الجامعي أكثر من زملائهم خريجي التعليم الجامعي ، وذلك بالرغم من تفوق النساء على الرجال في نسب النجاح والتخرج من التعليم الجامعي، تتمثل الفجوة النوعية في الالتحاق بسوق العمل في ضعف عملية توظيف المرأة وإن تم توظيفها فإن راتبها ودخلها أقل من الرجل، بالإضافة إلى قلة وضعف تقليدها للمناصب الكبرى ذات المردود الاقتصادي العالي، كل ذلك يؤدي بلا شك لعدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور في أهم مستوي وهو الفوائد والنتائج المنتظرة من التعليم الجامعي ، وبالتالي لابد من سد الفجوة النوعية في معدلات الالتحاق بسوق العمل والمشاركة الاقتصادية بين خريجي التعليم الجامعي ومن أهم الإجراءات والآليات لسد تلك الفجوة النوعية ما يلي:

١- وضع برامج ومشروعات وأنشطة تهدف إلى المزيد من اندماج الإناث من خريجي التعليم الجامعي في سوق العمل والتوظيف والتنمية المجتمعية في سائر المجالات والقطاعات الاقتصادية.

٢- المساواة بين الرجل والمرأة في عملية تقلد المناصب الإدارية والوظيفية خاصة الوظائف ذات الدخل المرتفع ويجب أن تكون المفاضلة على أساس الكفاءة والمهارة وليس على أساس الجنس.

٣- تشجيع قطاع الأعمال الخاصة على توظيف المرأة وتخصيص نسبة محددة للإناث في التوظيف في القطاع الخاص يجب الالتزام بها ضمانًا لحقوق الإناث خريجي التعليم الجامعي في التوظف والمشاركة الاقتصادية في المجتمع وتحقيق الاستفادة من طاقاتهن وقدراتهن.

٤- القضاء على التمييز ضد المرأة في سوق العمل المصري وذلك بندرة توظيفها في بعض مجالات العمل المرموقة ذات الدخل المرتفع مثل العمل بالبنوك والمصارف المختلفة ، والعمل بمؤسسات القضاء والبترول وغيرها من القطاعات التي تقتصر على الرجال.

٥- أن تحسب للمرأة الإجازات التي تأخذها لرعاية أطفالها وأسرتها من مدة خدمتها ويجب ألا تؤثر على راتبها ودخلها خاصة أن عديد من الأسر تعولها الأم ، كما أنها أثناء تلك الإجازات تقوم بدور لا يقل عن دورها في العمل بل يزيد، حيث تقوم بتربية وبناء الأجيال.

خامسا: الضمانات اللازمة لإنجاح سد الفجوات الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي المصري لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

حتى يتم تطبيق التصور المقترح للدراسة الحالية على أرض الواقع من أجل سد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية به لابد من وجود مجموعة من الضمانات والضوابط لتنفيذ هذا التصور المقترح أهمها ما يلي:

١- ضرورة تحويل التصور المقترح لسد الفجوات النوعية بالتعليم الجامعي لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلى إجراءات عمل يقوم بها كل المسئولين بالجامعات المصرية في أقرب وقت ممكن.

٢- تعريف رؤساء الجامعات وأعضاء هية التدريس وكل المسئولين عن التعليم الجامعي بالفجوات النوعية التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري وأسبابها وأضرارها المستقبلية في حالة استمرار تواجدها به.

٣- تشكيل لجان متخصصة بالتعليم العالي وتمثل كل الجامعات المصرية من أجل وضع نظام للقبول والالتحاق بالجامعات المصرية يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث.

٤- تشكيل لجنة لفحص مناهج ومقررات المرحلة الثانوية العامة للتأكد من خلوها من أي تصريحات أو تلميحات لتخصيص مهن وتخصصات معينة للإناث وأخرى للذكور.

٥- العمل على وضع نظم حديثة للامتحانات والتقويم بالجامعات المصرية يعمل على تقويم الطلاب والطالبات بشكل مستمر بما يحث الطلاب على الاستذكار ورفع مستوي تحصيلهم ورفع معدلات نجاحهم وتخرجهم لسد فجوة التحصيل بينهم وبين الإناث.

٦- استحداث جهة تكون مسئولة عن توجيه طلاب التعليم الثانوي العام وتعريفهم بأنه ليس هناك تخصصات علمية للإناث وأخرى للرجال بل لابد من اختيار التخصصات التي تتفق مع الميول والاستعدادات والقدرات التي يمتلكها الطالب أو الطالبة وتكون تلك التخصصات مطلوبة بسوق العمل المصري.

٧- نشر الوعي بين طلاب وطالبات الجامعات بأهمية الاستمرارية في التعليم والحصول على الماجستير والدكتوراه وخاصة الإناث مع توضيح أهمية ذلك لهن والفواد التي تعود عليهن وعلى الوطن من ذلك.

٨- سن القوانين والتشريعات التي تجبر جميع القطاعات العام والخاص بتوظيف الإناث خريجات التعليم الجامعي مثل الرجال على قدم المساواة وأن يكون المعيار الوحيد هو الكفاءة وجودة الأداء وليس الجنس.

٩- سن بعض القوانين والتشريعات التي تقدم المساعدات للباحثات العاملات تيسيرًا عليهن، وكذلك العمل على مكافأة الحاصلات منهن على درجة ماجستير أو دكتوراه بتقليدها منصب أو دور مهم في مؤسسات المجتمع المصري.

مراجع الدراسة:

أولا: المراجع العربية:

١. أحمد محمد السمان (٢٠٠٩م)، "سد الفجوة النوعية بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي في محافظة أسيوط كمدخل لدمج المرأة في التنمية الشاملة"، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي التاسع** تحديات التعليم في العالم العربي والمنعقد في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر ٢٠٠٩م، بكلية التربية ، جامعة المنيا.

٢. أحمد محمد توفيق رستم (٢٠٠٦م)، "دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٣. أسامة على السيد أحمد طنش (٢٠١١م)، "الفجوة النوعية في مصر بعض الصور ووسال مساعدة للعلاج"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد ٢ ، ص ص ٦٢-٨٤.

٤. إيمان عيد عبد الحافظ الخولي (٢٠١٥م)، "الطلب الاجتماعي على أنماط التعليم الأساسي وانعكاساته على تكافؤ الفرص التعليمية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة المنصورة.

٥. بثينة محمود الديب (٢٠٠٦م)، **تطبيقات عملية على طريقة حساب الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ بين الذكور والإناث من واقع بيانات التعداد للسكان ٢٠٠٦م**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٦. بهية شاهين ، سارة حنفي ، ومروة أمين (٢٠١٤م)، **التقرير الوطني مصر، تعاون بحثي بين الاتحاد الأوربي – دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر – أنثي) في العلم**، القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

٧. جمال على الدهشان (٢٠١٥م)، "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) التعليم والعدالة الاجتماعية المنعقد في الفترة ٢٥-٢٦ أبريل** ، ٢٠١٥م، بجامعة سوهاج، مجلة الثقافة والتنمية ، السنة الخامسة عشر، العدد ٩١ ، أبريل ٢٠١٥م، ص ص ١ – ٤٦.

٨. جمهورية مصر العربية (٢٠١٤م) ، الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعطيل دستور ٢٠١٢م، مادة (٩) ، ص ١٠.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي، إصدار سبتمبر ٢٠١٥م**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي، إصدار سبتمبر ٢٠١٦م**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١١. حسام محمد مازن (٢٠١٢م)، **أصول مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، القاهرة: دار الفجر.

١٢. حسين مجيل الرشيدي، وحجاج مبارك العجمي، وعبد الله سالم العازمي (٢٠١٢م)، "السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفص التعليمية – دراسة تحليلية" ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة عين شمس ، العدد ٣٦ ، الجزء الأول، ص ص ٥٨٥ – ٦١٤.

١٣. سها عوض محمد السيد الفقي (٢٠٠٧م) ، "دور التعليم الجامعي المفتوح في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة قناة السويس.

١٤. سهام نجم (٢٠٠٧م)، "تعليم الكبار وتمكين المرأة العربية"، **بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع "محو أمية المرأة الرعبية – مشكلات وحلول** ، المنعقد بالقاهرة، مصر عام ٢٠٠٧م، ص ص ١٣٣ – ١٤٧.

١٥. سهير محمد حوالة (٢٠٠٧م)، "السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ، دراسة تحليلية"، **مجلة العلوم التربوية**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد ١٥ ، العدد ٤ ، ص ص ١٠٦-١٦٤.

١٦. السيد محمد على محمود (٢٠١٠م)، "الفجوة النوعية في مصر بين الوضع الراهن والمستقبل – دراسة في الجغرافيا الاجتماعية"، **رسالة دكتوراه**، كلية الآداب ، جامعة المنوفية.

١٧. شيماء جبر عبد الله الحبشي (٢٠١١م)، "التعليم الأجنبي في مصر وتكافؤ الفرص التعليمية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية.

١٨. صفاء سامي محمد فرغلي (٢٠١٥م)، "الأبعاد التربوية والمجتمعية لظاهرة أطفال الشوراع في ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة أسيوط.

١٩. صفوت حسن إبراهيم تمام (٢٠١١م)، "فجوة التعليم في محافظة بني سويف دراسة في الجغرافيا الاجتماعية"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة المنيا.

٢٠. ظبية سعيد فرج السليطي (٢٠١٥م)، العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة (التعليم في دولة قطر نموذجًا)" ، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة الخامسة عشر ، العدد ٩١ ، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) المعنون بـ **التعليم والعدالة الاجتماعية** ، والمنعقد في جامعة سوهاج في الفترة من ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٥م، ص ص ٤٣٥ – ٤٧٢.

٢١. عبد التواب عبد اللاه عبد التواب (٢٠٠٣م)، "البعد التربوي للفجوة النوعية بين الإناث والذكور في التعليم"، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع للمرأة والبحث العلمي والتنمية في جنوب مصر** ، المنعقد في الفترة من ١-٣ أبريل ٢٠٠٣م، بجامعة أسيوط.

٢٢. عبد المعين سعد الدين هندي (٢٠٠٩م)، **التحولات الاقتصادية وقضايا التربية المعاصرة**، كفر الشيخ: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

٢٣. عبد المنعم محمد محمد عبد الله (٢٠٠٠م) ، "نموذج معياري مقترح للحكم على درجة تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر"، **مجلة كلية التربية بالوادي الجديد**، جامعة أسيوط، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ص ص ٣٧ – ١٠٣.

٢٤. عفاف محمد جايل (٢٠٠٨م)، "بعض معوقات تطيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كفر الشيخ: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

٢٥. على السيد الشخيبي (٢٠٠٩م)، "**علم اجتماع التربية المعاصر تطوره – منهجيته – تكافؤ الفرص التعليمية**، القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٦. على عبد العزيز على (٢٠١٥م)، "دراسة تقويمية لبعض المدارس التجريبية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية" ، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية ، جامعة المنوفية.

٢٧. علياء عمر كامل فرج (٢٠٠٩م)، "التعددية في التعليم بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥م – ٢٠٠٥م"، **رسالة ماجستير**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

٢٨. عمرو محمد حامد عيسي (٢٠١٢م)، "دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية ، جامعة دمياط.

٢٩. غادة مصطفى عبد الله ، سعاد أحمد الهواري ، وآمال محمد قراعة (د. ت) ، **التقرير الوطني عن تطور إحصاءات النوع الاجتماعي في مصر**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣٠. قرينعي فتيحة (٢٠١٥م)، "دور تعليم المرأة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة، **مجلة التراث** ، جامعة زيان عاشور بالجزائر، العدد ١٨ ، ص ص ٣٥ – ٤٣.

٣١. كيشور سينغ (٢٠١١م)، **تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم** ، الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة عشرة ، أبريل ٢٠١١م.

٣٢. لمياء محمد أحمد السيد (٢٠٠٢م)، **العولمة رسالة الجامعة رؤية مستقبلية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٣٣. المجلس الأعلى للجامعات (٢٠٠١م)، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، بيان إحصائي بأعداد الطلاب المقيدين بجامعات جمهورية مصر العربية حسب نوع الكلية من سنوات ١٩٧٢/١٩٧٣م وحتى ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٣٤.محسن خضر (٢٠٠٠م)، **من فجوات العدالة في التعليم**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٣٥. محمد النصر حسن محمد (٢٠١٥م)، تطور تحقيق العدالة الاجتماعية في سياسة التعليم المصري منذ ثورة ١٩٥٣م، وحتى ثورة يناير ٢٠١١م، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة الخامسة عشر ، العدد ٩١ ، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) المعنون بـ **التعليم والعدالة الاجتماعية** والمنعقد في جامعة سوهاج في الفترة ٢٥-٢٦ أبريل، ٢٠١٥م، ص ص ٢٥٩ – ٢٩٨.

٣٦.محمد محمود محمد الأتربي (٢٠١٢م)، "الجامعة الافتراضية وتكافؤ الفرص التعليمية (رؤية مستقبلية)"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة طنطا.

٣٧. معهد التخطيط القومي (١٩٩٨م)، **تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨م، بجمهورية مصر العربية**، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

٣٨.هانم خالد محمد سليم (٢٠٠٧م)، "تصور مستقبلي لدور التعليم الإلكتروني في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العام بمصر"، **رسالة دكتواره**، كلية التربية ، جامعة بنها.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

39. . Han ,S-W. (2016) ,National education systems and gender gaps in STEM occupational expectations, **International Journal of Educational Development** ,Vol. 49 ,pp. 175–187.

40. A cebr Report (2014) , **Women in it: Closing the Gender Gap**, London: Centre for Economics and Business Research Itd, April.

41. Bertocchi, G., Bozzano, M..(2016), Women, medieval commerce, and the education gender gap ,**Journal of Comparative Economics** ,Vol. 44, pp. 496–521.

42. Caner, A., Guven,C., Okten.C.& Sakalli.S.(2016), Gender Roles and the Educa tion Gender Gap in Turkey, **Social Indicators Research** ,Vol.129,pp.1231–1254.

43. Duryea, S. , Galianis, S. , Nopo, H. & Piras , C. (2007), **the Educational Gender Gap in Latin American and the Caribbean**, Washington: Inter – American Development Bank, April.

44. European Commission (2013), **Tackling the Gender pay Gap in the European union**, Luxembourg: Publications office of the European Union.

45. Farley, J. & Staniec, O.(2016), Missing Men: Determinants of the Gender Gap inEducation Majors , **Eastern Economic Journal**, pp. 1–16

46. Ganguli, I. , Hausmann, R. & Viarengo, M. (2014), "Closing the Gender Gap in Eductiona: What is the state of Gaps in Labour Force Participation for Women, Wives or mothers?", **Internatonal Labour Review** , Vol. 153, No. 2, pp. 173-207.
47. Garcia – Aracial, A. (2007), "Gender Earnings Gap among Young European Higher Education Graduates", **Higher Eduction**, Vol. 53, pp. 431-455.
48. Hoy, K. (2015) the New Gender Gap: A Declar Aration of war", **Education & Low policy** , Spring 2015, pp. 1-11.
49. Knoeppel, R. & Brewer, C. (2011), "Education Reform, Equal Opportunity and Educational Achievement: Do Trend Data Adequately Report Progress?", **Education Policy Analysis Archives**, Vol. 19, No. 10, pp. 1-31.
50. Legewie, J. & Diprete , T. (2012), "School Context and the Gender Gap in Eductional Achievement", **American sociological Review**, Vol. 77. No. 3, pp.
463-485.
51. Legewie, J. & Diprete, T. (2014), "the High school environment and the Gender Gap in Science and Engineering", **Socialogy of Eduction**, Vol. 87, No. 4, pp. 259-280.
52. Mcinturff, K. (2013), **Closing Canada's Gender Gap-year 2240 Herewe Come!**, CCPA. Canadian Centre for policy Alernatives , Behind the Numbers, April 2013.
53. Moller, S. , Stearns, E. , Southworth, S. & Potochnick, S. (2013), "Changing Course: the Gender Gap in College selectivity and Opportunities to learn in the High School Curriculum", **Gender and Education** , Vol. 25, No. 7, pp. 851-871.
54. Nam, Y. & Huang, J. (2009), "Equal opportunity for all ? Parental Economic
Resources and Children's Educational Allainment", **Children and Youth Services Review** , Vol. 31, pp. 625-634.
55. Noel, B. (2009), " Eduction Reform in Latin America : Equal Educational opportunity?" , **Gist Education and Learning Journal** , Vol. 3, pp. 134-157.
56. OECD (2011), "Report on the Gender initiative: Gender Equality in Education, Employment and Entrepreneurship", **Meeting of the OECD Council at Ministerial level Paris , 25-26 May 2011**.
57. OECD (2012), **Closing th Gender Gap: Act Now**, OECD publishing available at: http://dx.doi.org/10.7787/9789264179370-en, Retrieved on: 12/1/2017.
58. Reilly, D. , Neumann, D. L. & Andrews, G. (2017), Gender Differences in Spatial Ability:Implications for STEM Education and Approaches to Reducing the Gender Gap for Parents and EducatorsSpringer , **Visual-spatial**

Ability in STEM Education, International Publishing Switzerland 2017 , pp.195-224, DOI 10.1007/978-3-319-44385-0_10.

59. Roosmaa, E-L.& Aavik, K. ,(2016), "Gender Gaps in Participation in Adult learning: Estonia Compared with Other European Countries" **in Re-thinking Gender, Work and Care in a New Europe**, Palgrave& and Macmillan, the United States, the United Kingdom DOI 10.1057/9781137371096.
60. Shabaya, J. & Konadu-Agyemang, K. (2004), "unequal access, un equal Participation : Some spatial and socio-economic Dimensions of the Gender Gap in Eduction in Africa with special Reference to Ghana, Zimbabwe and Kenya", **Compare** , Vol. 34, No. 4, December, pp. 395-424.
61. The Boston consulating Group (2014) , "Gender caps in Education, Employment and Health care: What can be done in a DECDE?", **Discussion paper produced by the Boston Consulting Group in partnership with the women's forum for the Economy and society and with th support of the OECD Gender Data portal , october**, 2014.
62. World Economic Forum (2006), **The Global Gender Report 2006**, Geneva: world Economic Forum.
63. World Economic Forum (2007), **The Global Gender Report 2007**, Geneva: world Economic Forum.
64. World Economic Forum (2008), **The Global Gender Report 2008**, Geneva: world Economic Forum.
65. World Economic Forum (2009), **The Global Gender Report 2009**, Geneva: world Economic Forum.
66. World Economic Forum (2010), **The Global Gender Report 2010**, Geneva: world Economic Forum.
67. World Economic Forum (2011), **The Global Gender Report 2011**, Geneva: world Economic Forum.
68. World Economic Forum (2012), **The Global Gender Report 2012**, Geneva: world Economic Forum.
69. World Economic Forum (2013), **The Global Gender Report 2013**, Geneva: world Economic Forum.
70. World Economic forum (2014) , **Closing the Gender Gap in Japan** , this Report is The result of Collaboration Between the world Economic Forum and Mckingkey & company, June, 2014.
71. World Economic Forum (2014), **The Global Gender Report 2014**, Geneva: world Economic Forum.
72. World Economic Forum (2015), **The Global Gender Report 2015**, Geneva: world Economic Forum.
73. World Economic Forum (2016), **The Global Gender Report 2016**, Geneva: world Economic Forum.